

عليه، ووصى لي ابنه أبو عبد الله الحسين بن محمد الشجاعى بهذا الكتاب وبسائر كتبه، والنسخة المقروءة (المقروءة) عندي^(١).

القواعد والمنهجية في غيبة النعماني عليه السلام: هذا الكتاب القيم يقع في (٢٦) فصلاً، ومن بين أهم المسائل التي بحثها الشيخ النعماني عليه السلام، هي: باب الوصية بالإمام وما روي في أن الأئمة اثنا عشر إماماً، وأنهم من الله وباختياره، وأعقب ذلك بما روي عن العامة.

وهذا منهج وقاعدة متبعة في الإثبات، والمهم في هذا الجانب ملاحظة منهجيته في طريقة بيان المسائل المهدوية وتبويبه له.

ثم تحدث عن الرايات التي ترفع قبل القائم عليه السلام ومن يدعي الإمامة بغير وجه الحق، ومن يشك في الإمام عليه السلام، وأن الأرض لا تخلو من حجة، وفي هذا الجانب يجد المدقق أنه يقتضي أثر شيخه الكليني رحمته الله في التصنيف.

ثم ذكر ما روي في غيبة الإمام الحجة من أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة من ولده عليه السلام، ولعل الشيخ الصدوق عليه السلام في هذه المسألة اقتفى أثر الشيخ النعماني رحمته الله، لأنه في طبقة مشايخه.

ثم ذكر الروايات التي تحدثت عن مسألة الصبر والانتظار وطلب الفرج وما يقع من شدة ووظيفة الناس فيها، وله عدة تعليقات قيمة في آخر بعض الأبواب، وإن كانت هذه التعليقات لا تخلو من النظرة التشاؤمية والحدة في بعض الأحيان.

ثم ذكر مسألة صفات الإمام عليه السلام وسيرته وأفعاله وفضائله وما نزل فيه وما يعرف به وصفات جنوده إلى أدق التفاصيل، ولعله رحمته الله أول من كتب في هذا الباب مما وصل إلينا من مصنفات الأصحاب.

ثم ذكر مسألة العلامات وما يدل على ظهوره والشدة التي تكون قبل ظهور الإمام عليه السلام وما جاء من العلامات المحتومة وفصل فيها في عدة أبواب

١. وهذا من الطرق العالية لإثبات النسخ للكتاب من جهة كون النسخة المقروءة عند الشيخ النجاشي رحمته الله.

بما لا نظير له قبله، من بيان راية الإمام علي عليه السلام وجيش الغضب ومقدار عمره عند خروجه ومدة ملكه.

ثم ذكر مسألة التوقيت والمنع عن التسمية، وغير ذلك مما يتفرع عليها.
ثم ذكر مسألة استئناف الإمام للإسلام جديداً، وما ترتب على هذه المسألة من شبهات وتهم للشيععة إلى يومنا بسبب كون رواياتها من المتشابهة.
النموذج الرابع: الشيخ الصدوق عليه السلام وكتابه كمال الدين لا يحتاج إلى تعريف، وهو من الكتب التي اختصت ببحث الغيبة مفصلاً على طريقة المحدثين ونقل المقولات الكلامية، والصفحات الأولى منه وبما يقرب من (٦٠) صفحة فيها عصارات البحث الكلامي في الإمامة ومنهج متكامل في الرد على منكر الإمامة والغيبة.

كتاب كمال الدين وتراث ابن قبة الرازي عليه السلام: هذا الكتاب هو الوحيد الذي نقل نصوص كلمات الشيخ ابن قبة عليه السلام وتضمن بعض كتبه، وما وصل إلينا من تراث لابن قبة عليه السلام هو عن طريق كمال الدين حصراً، فله عليه السلام الفضل في ذلك، وبذلك يعد هذا الكتاب من الكتب الكلامية المختصة ببحث المهدوية والتي مزجت بين منهجية أهل الحديث والكلام في إثبات الإمامة للحجة ابن الحسن والولادة والغيبة وعدة مسائل أخرى.

قواعد المسائل المهدوية في كتاب كمال الدين:

من المعلوم أن عدد أبواب الكتاب بعد مقدمة كلامية مفصلة هي (٥٨) باباً، أغلبها في إثبات الغيبة، وقد تضمن هذا الكتاب المبارك العديد من القواعد، منها:

قاعدة الأشباه والنظائر في إثبات الغيبة: بحث الشيخ الصدوق عليه السلام وقوع الغيبة في الأنبياء بما لم يتطرق إليه غيره عليه السلام، وهذه مسألة اختص بها عليه السلام، وهي

فرع من فروع مسألة الغيبة وطريقة من طرق إثباتها من خلال وقوعها في الأنبياء عليه السلام وجملة من الأولياء عليهم السلام وغيرهم، وهذا منهج رصين وقاعدة عامة من قواعد الإثبات تدخل تحت عمومات الأشباه والنظائر وحكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز.

قاعدة عدم الاستيحاش من طول العمر: ذكر عليه السلام فيها أخبار المعمرين لأجل عدم الاستيحاش من طول العمر في الحجة عليه السلام.
قواعد لعدة مسائل وتفرعات: كمسألة التوقعات وهو أول من ذكرها، مسألة التشرف برؤية الحجة عليه السلام، مسألة العلامات، مسألة الانتظار وثواب المنتظرين، مسألة التسمية للحجة عليه السلام. وغيرها.
يتبين لك بمراجعة فاحصة حجم القواعد العامة التي تضمنها كتاب كمال الدين وأهميتها، وما ذكرناه بعضها.

النموذج الخامس: الشيخ المفيد عليه السلام، وكتبه ومؤلفاته الفقهية منها أو الكلامية أو غيرها كثيرة جداً، والذي منها في الإمامة وخصوص الحجة عليه السلام وغيبته عديدة حيث ذكر فيها عدة مسائل مرتبطة بالمهدوية، ومن بين تلك الكتب المختصة، كتاب المسائل العشرة في الغيبة، وكتاب مختصر في الغيبة، وكتاب الغيبة الكبير، النقض على الطلحي في الغيبة، جوابات الفارقين في الغيبة، كتاب الجوابات في خروج الإمام المهدي عليه السلام، كتاب الإفصاح في الإمامة، وكتاب الإيضاح وكتاب العمدة فيها أي الإمامة.

وملاحظة فهرست كتاب المسائل العشرة في الغيبة يتضح لك الجهد الكبير الذي بذله الشيخ المفيد عليه السلام في ضبط العديد من قواعد المسائل المهدوية، ومنها المرتبطة بمسألة الغيبة في فصول (١٠)، ومما ذكره فيها:

قواعد مرتبطة بمسألة الاستتار وأنها عرفية، حيث ذكر عدة شواهد عرفية عديدة على مسألة الاستتار.

قاعدة في ذكر مسألة اختلاف الفرق بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام وتأثيرها على إثبات إمامة الحجة ورد ذلك، ومن ثم فصل في قضية جعفر عم الإمام المهدي عليه السلام ورده لذلك، ومنها - أي القواعد المهمة في الرد - اعتراف أولاد جعفر بإمامة الحجة عليه السلام.

قاعدة: في مسألة دواعي إخفاء الإمام العسكري عليه السلام لولده، وهي من القواعد المهمة في هذا الباب والتي يندفع بها الكثير من الإشكاليات ويتبين من خلالها الدور الكبير للأئمة عليهم السلام وطرقهم المختلفة في التعامل مع هذه العقيدة.

قاعدة في مسألة وجوه الغيبة وأنها من القضايا العرفية، ورد قول من أنكر كونها خارجة عن دائرة العرف.

قاعدة مستفادة من كلمات الشيخ الصدوق عليه السلام: في ذكر عدة غيبات للأنبياء عليهم السلام إذ حذا في البحث حذو الشيخ الصدوق عليه السلام.

قواعد في مسألة طول العمر وكيفية إثباته، حيث ذكر في طياتها منهج الرد على المخالف فيها، وذكر عدة شواهد ممن طالت أعمارهم، وفي هذا البحث اقتبس من الشيخ الصدوق عليه السلام وقد سار على نهجه شيخ الطائفة عليه السلام في كتاب الغيبة على ما يأتي.

قواعد في مسألة علامات الظهور، وكيفية معرفة الإمام عليه السلام إذا ظهر، وغير ذلك من المسائل.

النموذج السادس: السيد المرتضى عليه السلام، وكتبه عديدة، ومن بين أبرزها كتاب الشافي الذي كان رداً على محاولة القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه المغني أن يُفند أقوال الإمامية وعقيدتهم في الإمامة بكل ما أوتي من قوة، مما دعا الشريف المرتضى عليه السلام إلى تأليف كتابه الشافي في الإمامة الذي رد فيه عليه، وأبطل حججه، ونقض كتابه المذكور، ولأهمية الكتاب ودقته نجد أن

نفس السيد المرتضى عليه السلام يشير إليه في كتبه الأخرى ككتاب تنزيه الأنبياء عليهم السلام والذخيرة في علم الكلام والمقنع، وقد لُخص الكتاب من قبل الشيخ الطوسي عليه السلام وأسماه تلخيص الشافي، وقام أبو الحسن البصري بنقض الكتاب، بكتاب أسماه نقض الشافي، وألف أبو يعلى سالار بن عبد العزيز رحمته الله كتاب (الرد على أبي الحسن البصري في نقضه كتاب الشافي في الإمامة)، نقض به كتاب البصري، وكان هذا في حياة السيد المرتضى عليه السلام.

كتاب المقنع في الغيبة:

ومن كتبه المختصة بالمسائل المهدوية كتابه المقنع في الغيبة، وهو من بين أدق الكتب وأعمقها في بحث مسائل الغيبة بل وغيرها، ومما تعرض له عليه السلام في هذا الكتاب:

قواعد عديدة بحث فيها عليه السلام الأصول الموضوعية لإثبات الغيبة، ومنها:

أ - أصل وجوب الإمام والعصمة، وقد اعتمد على هذين الأصلين كل من جاء بعده عليه السلام ونجد حضورهما اللافت في كتاب الغيبة لشيخ الطائفة عليه السلام، وقد أكد عليه السلام في عدة مواضع من كتابه المقنع في مقام الرد على الخصوم من ضرورة المحافظة على أصول البحث التي وضعها في كتابه.

ب - فرعية البحث في المسائل المهدوية على الأصول: وهذه المسألة بالخصوص يظهر لي أنها أخذت من الشيخ ابن قبة الرازي رحمته الله وسار عليها أعيان الطائفة بعده، بل هو عليه السلام يصرح بنفسه اعتماد شيوخ المعتزلة على هذه الطريقة، ثم يبين مميزات هذه الطريقة، وهذا بحث غاية في الأهمية من جهة وضع القواعد والأصول في العلوم وبيان منهجية البحث وترتب الأبحاث بعضها على بعض.

قواعد مسألة علل الغيبة، وأن الجهل بعلة الغيبة لا ينافي وقوعها، وهي مسألة وسّع فيها شيخ الطائفة عليه السلام في كتابه الغيبة.

قاعدة مسألة الاستتار، حيث ذكر بعضاً ممن وقعت فيه وحكمتها، وبين سبب عدم وقوع الغيبة في الأئمة السابقين عليهم السلام ومن ثم بين الفرق بين الغيبة والعدم.

قاعدة في مسألة إمكان ظهور الإمام عليه السلام بحيث لا يمكن أن يراه أحد، وهي من القواعد المهمة في هذا الباب.

عدة قواعد في مسألة إقامة الحدود في الغيبة، وإمكان إقامة واستخلاف الإمام عليه السلام لغيره، وهذه المسألة من المسائل الحساسة خصوصاً في زماننا لما يتفرع عليها من بيان العلاقة مع الدولة وطرق إقامة الحد وصلاحيات الفقيه وغير ذلك.

قاعدة حساسة فيما لو احتجنا إلى الإمام الغائب عليه السلام في بيان حكم مسألة مهمة ما هو السبيل؟

قاعدة في مسألة عدم ظهور الإمام لأوليائه وبين أسبابها، وما هو تكليف الولي والتابع للإمام عليه السلام في هذا الصدد، وهي مسألة سنبحث عدة قواعد لها في آخر البحث، وذكر في هذا الباب عدة تفصيلات غاية في الأهمية لعل أغلب الباحثين فضلاً عن غيرهم لم يطلعوا عليها.

قاعدة في مسألة عدم منع الغيبة للإمام عليه السلام من التأثير وذكر عدة تفصيلات دقيقة في ذلك، فراجع.

قاعدة في مسألة علم الإمام عليه السلام في الغيبة بما يجري وحكمه.

قاعدة في مسألة كيفية معرفة الإمام عليه السلام بوقت ظهوره وعلى أي شيء يعتمد وفصل فيها تفصيلاً دقيقاً^(١).

النموذج السابع: شيخ الطائفة الشيخ الطوسي رحمته الله: وهو غني عن

التعريف، وله العديد من الكتب والفصول في مسائل الإمامة والغيبة، مبثوثة في

١. أخي العزيز هل تعلم أن هذا الكتاب العميق والدقيق مكون من (٨٧) صفحة؟!

مصنفاته، وكتابه العظيم كتاب الغيبة الذي يمثل دورةً كلامية متكاملة مرتبطة بالإمام المهدي عليه السلام قل نظيرها، فقد جمع في هذا الكتاب، بين الاستيعاب لأغلب مسائل المهدوية، حيث فصل فيها وذكر في أغلبها القواعد التي يصح الاعتماد عليها في إثبات المسائل المهدوية.

ومما جاء فيه من مسائل مهدوية تضمنت بيان العديد من القواعد: قواعد تأسيس الأصل في بحث الغيبة والإمامة: وسار عليه السلام في هذه المسألة تبعاً لشيخه المرتضى عليه السلام والمفيد عليه السلام في عدة مسائل مفصلة تضمنت سد ثغرات الأصل، وقد فصل عليه السلام في عدة نقاط البحث في الغيبة وأحكامها بذكر حكمتهما وعلتها وحدودها، وأنها ليست بخارقة للعادة، وأن لها عدة نظائر، ذكر ذلك في عدة مواضع من الكتاب وليس في موضع واحد، وتبع في ذلك شيخه المفيد عليه السلام.

قواعد إبطال فرق الواقعة: فقد وسع عليه السلام في رد الفرق الواقعة، وفي هذه المسألة لا يوجد نظير لما ذكره عليه السلام من حيث تأسيس الأصل وتفريع النتائج على القواعد.

قواعد إثبات الولادة: عدة قواعد ومسائل وتفريعات في إثبات ولادة الإمام الحجة عليه السلام ودفع ما يعترض به عليها، ومن رأى الإمام عليه السلام، وذكر عليه السلام بعض معجزاته، وهذا البحث بالكيفية الموجودة في الغيبة لا نظير له قبله. قواعد مسألة طول العمر والاستشهاد عليها: وفي هذا البحث تابع شيخه المفيد عليه السلام.

قواعد مسألة الإلزامات: حيث قام بإيراد أخبار العامة والخاصة في الاثني عشر عليه السلام، يتابع في ذلك الشيخ النعماني في هذه المسألة.

قواعد مسألة ذكر الغيبة قبل وقوعها: حيث ذكر لإثبات الغيبة في الحجة عليه السلام بإثباتها والاستدلال عليها بالروايات الواردة من الأئمة عليهم السلام متابعاً في ذلك الشيخ النعماني والصدوق عليه السلام.

قواعد مسألة التوقيعات المهدوية وآثارها: التوقيعات الصادرة منه عليه السلام وما ذكره من توقيعات لم يذكره غيره وهو العمدة فيها، ولولا ذكره عليه السلام لها لما وصلت إلينا.

قواعد السفارة والنيابة الخاصة: ذكر عليه السلام أخبار السفراء الأربعة والوكلاء العامين وهم كثر، ثم ذكر المذمومين منهم، وفصل في الأربعة وذكر أخبارهم وأدلة إثبات سفارتهم، بما لم يسبق له نظير. قاعدة في مسألة عمر الإمام عليه السلام وأخبار موته وهل يقتل أو يموت حتف أنفه، وهذه مسألة لم يذكره أحد قبله.

قاعدة في مسألة التوقيت للظهور، حيث ذكر شرطاً من العلامات وبحث وقوع البداء فيها، وختم بمنازل الإمام عليه السلام وصفاته. نكتفي بهذا القدر من استعراض القواعد في المسائل المهدوية المذكورة في كتب أعيان الطائفة (رضوان الله تعالى عليهم) من أعيان الغيبة الصغرى وأوائل الكبرى.

هذا وقد استمر والله الحمد والمنة الجهد من علماء الطائفة وأعيانها بالكتابة والتأليف إلى زماننا الحالي، حيث برزت جملة من الأبحاث في المسائل المهدوية، بما لا يسع البحث ذكرها.

الفصل الثاني: القواعد العامة التي ينبغي الاشتغال عليها وآليات التعاطي المعرفي مع المهدوية:

المعروف ومنذ القدم أنّ الخوض في كل قضية معرفية كانت أو عقائدية أو فقهية أو قرآنية أو أخلاقية أو غيرها يحتاج إلى منهج ورؤية مسبقة تتيح للباحث مساحة من الخوض في القضية التي يروم بحثها.

وبقدر إمامه بالقواعد العامة والأسس والضوابط ستتجسّد تلك القدرة في ضبط التفصيلات وعدم الوقوع في المتهافتات، وبقدر هذا الضبط وما

يترتب عليه، نجد الابتعاد عن هذه القواعد يؤثر سلباً في تشوش البحث وعدم انضباطه وخروج النتائج مشوهة ومجتزئة.

والبحث حول هذا الفصل يقع في عدة نقاط:

الأولى: تأصيل القواعد:

القضية المهدوية تشكّل جزءاً من البناء العقائدي والكلامي في مذهب أهل البيت عليه السلام.

ومنذ القدم وما قبل زمان شيخ الطائفة عليه السلام ومن زمان يونس بن عبد الرحمن عليه السلام وهشام بن الحكم عليه السلام وأضرابهم، يجد المتبّع في زوايا كلماتهم منهجية واضحة رصينة تنم عن جهد استثنائي وكبير بذله هؤلاء الأعظم عليه السلام لتشييد أركان البناء العقائدي وبالأخص في مسألة الإمامة وإمامة الإمام المهدي عليه السلام، على ما تقدم في استعراض عدة نماذج.

وكنموذج من ذلك نلاحظ كلمات بعضهم وكيف يترجمون إلى مَنْ منهج المسائل وقعد القواعد:

قال شيخ الطائفة عليه السلام في الفهرست في حق هشام عليه السلام (ت ١٧٩ هجرية)، عند ترجمته له: (كان من خواص سيدنا ومولانا موسى بن جعفر عليه السلام، وكانت له مباحثات كثيرة مع المخالفين في الأصول وغيرها.

وكان له أصل... وكان ممن فتق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب بالنظر، وكان حاذقاً بصناعة الكلام...).

فلاحظ كيف وصفه بالحادقة في هذه الصناعة وتفتيقه وتهذيبه للمسائل الكلامية ووضع القواعد لها، هذا كله ما قبل سنة (١٧٩).

ولاحظ في هذا الصدد ما قال عليه السلام في معرض ترجمة شيخه، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان عليه السلام (ت ٤١٣ هجرية)، قال في الفهرست: (محمد بن محمد بن النعمان المفيد، يكنى أبا عبد الله، المعروف بابن المعلم، من جملة متكلمي

الإمامية، انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وكان مقدماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً متقدماً فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، مقدماً في العلم وصناعة الكلام...).

ولم يقف الحد عند هذا القدر بل كان للحدائق منهم والأساطين كرسي لا يجلس عليه إلا من كان قيماً بهذا الأمر ومن المقتدرين فيه، لاحظ ما قاله الشيخ النجاشي رحمته الله في ترجمة الشيخ محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري (ت ٤٦٥ هجرية)، في الفهرست: (أبو علي خليفة الشيخ أبي عبد الله بن النعمان والجالس مجلسه، متكلم، فقيه، قيم بالأمرين جميعاً، له كتب، منها: المسألة في مولد صاحب الزمان عليه السلام، المسألة في الرد على الغلاة... الموجز في التوحيد...، مسألة في إيمان آباء النبي صلى الله عليه وآله).

والذي يتابع كلمات حتى المستبصر منهم كما تقدم في النماذج التي ذكرناها - كالشيخ عبد الرحمن ابن قبة يقف على منهج رصين وقدرة فائقة إلى التطبيق وضبط تفرعات المسائل.

حتى خرج لنا أمثال كتاب غيبة الشيخ عليه السلام وما ناظره من الكتب في هذا الصدد من تراث السيد المرتضى عليه السلام ومن قبله شيخه المفيد عليه السلام.

ولكن ولفترة زمنية ليست بالقليلة عزّ التماس وضوح المنهج والرؤية الواضحة أو امتلاك المنهجية فيما يرتبط بالقضية المهدوية - خلا عدد قليل من أعيان الطائفة وجملة من علمائها ممن كتب في مسائل المهدوية -.

فتجد بعض الباحثين وفي بحث واحد بل في مورد واحد ومسألة فاردة يضعف عدداً من الروايات لا تناسب رؤيته ويعتمد على واحدة منها ضعيفة لأنها تنساب رؤيته التي بنى عليها مسبقاً والتي يسعى جاهداً إلى تحشيد الأدلة عليها دونما نظر إلى آثار ترك ما يدل على غيرها، ودونما رؤية في إبطال

الأدلة المخالفة لفكرته ولو تكاثرت، فيما تجد نفس هذا الباحث وفي بحث آخر يقوِّي نفس هذه الأدلة التي ضَعَّفها في بحثه السابق ويضعف ما قوَّاه، لا لأجل منهجة واضحة وطريق مرسوم محدّد الملامح، بل لأجل الانتصار للفكرة ليس إلّا.

وهذا مما يوجب ضعف البحث وتقليل حجم مؤثرته في وسط القارئ الحصيف .

فما هو الضير في الاشتغال بالمتابعة الدقيقة لكتب المشايخ كالمفيد رحمته والسيد المرتضى رحمته والطوسي رحمته والوقوف على منهجهم وتحرّيه وتحريره واعتماده أو بعضه، بل وإخراجه بعنوانه أو غيره، لتتنظم المنظومة المهدوية بشكل يوازي انتظام المسائل الكلامية الأخرى من التوحيد والنبوة والإمامة والمعاد، بل والفقهية بعد ضبط المناهج الأصولية.

فالخري بالباحث في تفصيلات القضية المهدوية أن يمتلك - بالحد الأدنى - القراءة الدقيقة الفاحصة لكتب المشايخ - على ما تقدم في شرح معنى الدرس المهدوي - لما فيها من مخزون معرفي مرتبط بالعقيدة المهدوية مرتكز على قواعد رصينة ومبادئ صلبة تضبط البحث وتدفع اختلال النتائج، ولعلنا نوفق لاحقاً في رسم معالم هذا المنهج اعتماداً على ما ذكرناه من مصادر الأعيان المذكورين وبانضمام ما ناظرهم.

الثانية: البحث العام في تأسيس القواعد:

نتحدّث في هذه النقطة من هذا الفصل عن إطلالة في كيفية تخريج القواعد المهدوية من خلال الاستعانة بما تمّ تعييده في علم الكلام والتفسير والأصول وغيرها من العلوم، إذ ليس المقصود من بناء القواعد في العقيدة المهدوية هو البناء لها بمعزل عن القواعد العامة المذكورة في العلوم الدينية

وما يدخل في بناء الأصول والقوانين العامة، كلا وحاشا، بل المقصود هو توظيف ما هو أصيل منها، وبيان وجوه ربطه وتحليله، والجهد يكمن في كيفية توظيفه وجعله متناسباً مع محل البحث، أو في كيفية تخريجه وضبطه بعد إجراء إصلاحات عليه، وعلى سبيل المثال، لو قدر لشخص أن يكتب دروساً مهدوية ويضع منهجية ويقعد لبحثه القواعد الدخيلة في ضبط مسائل البحث ترى كيف سيصنع؟

نجد أنه سينظر وعلى سبيل المثال إلى مسائل علم الكلام، أو مسائل علم الأصول أو التفسير أو غيرهم من العلوم الدينية، وكيف تكونت، بل وإلى مسائل علم الرياضيات أو علم الهندسة أو الطب، وغيرها من العلوم، ومن ينظر كذلك سيجد أن سيرة العقلاء بمعونة ما أعطته السماء، وبتراكم الخبرات وتلبية للحاجات المستجدة والمختلفة أنها أوجبت تطور العلوم وتفتق بعضها من بعض، وسيجد المتأمل الفطن أن في هذه العلوم جملة من القوانين العامة وأخرى خاصة وتطبيقية، وأن القواعد والقوانين ينقسم بعضها إلى بديهية وضرورية وإلى أخرى نظرية تحتاج إلى استدلال، وهذا هو الحال في كل صنعة وعلم وفن من الفنون والمعارف.

أمثلة على التوسعات في العلوم: مثلاً مسألة الاستصحاب لم تكن ولطيلة قرون من القواعد العامة، ثم صارت قاعدة أصولية عامة لا يمكن الاستغناء عنها، وأصبحت لها تفرعات عديدة وتفصيلات مختلفة وألحق بها العديد من التنبهات والتفصيلات الموسعة والمعمقة.

فصار أصل كون الاستصحاب في زماننا من الأصول العملية من الضرورات ومواطن البحث فيه إنما في تفاصيله وتفرعاته وتنوع الأدلة الدالة على اعتباره حجته.

فيما نجد بعض المسائل التي كانت رائجة ومحل بحث موسع في هذا العلم مما لا يكاد يبحث في زماننا كببحث الانسداد وغيره.

وهكذا في مسائل علم الكلام نجد أن بعض مسائله باتت خارج دائرة الاستدلال عليها لتبدها، ومسائل أخرى خرجت منه أو كادت، ولم تعد تبحث فيه كـ بعض الصفات التي كانت مثار بحث واسع كصفة القدم مثلاً. فيما نجد مسائل أخرى شكلت ولا تزال محور بحث دائم نظير صفة العلم والحياة والقدرة.

وهناك مسائل وبحوث أخرى أُضيفت إليه وصارت محوراً لجملة من مسائله كما أشير إليه في مسائل ما يُعرف بعلم الكلام الجديد أو المعاصر. وهكذا في المسائل الفقهية حيث خرج منها - أو كاد - مسائل بحث الآبار وبحث الرق والعبودية وما يتفرع عليه من مسائل، ودخل فيه مسائل لم تكن منه كبـ بحث العديد من المسائل المرتبطة بالطب الحديث وأحكام البنوك ومسائل حفظ النظام ومنظومة العلاقات الدولية والنظم العامة، دخلت بشكل لافت وموسع.

وهكذا في مسائل بقية العلوم غير الدينية كـ علم الطب والرياضيات والهندسة، فقد توسعت وخرج منها الكثير ودخل فيها أكثر مما خرج منها. بل وجود علوم حديثة مستقلة مما لا يكاد يخفى كـ علم الاتصالات والبرمجيات وما يرتبط بها ويتفرع عليها.

وهي علوم لها قواعدها وأصولها المبنية في مواطنها.

والقواعد العامة في المسائل المهدوية موجودة وإن لم تجمع تحت عنوان مستقل ولم تفرد بكتاب خاص تلحظ فيه كمجموعة، نعم المتبع يجد هذه القواعد مبثوثة ومتناثرة في أمهات كتب القدماء من أعيان الطائفة عليهم السلام ممن أشرنا إلى بعضهم.

الثالثة: القواعد في المهدوية:

من بين أهم تلك القواعد سواء كانت متداخلة مع علوم أخرى أو مختصة بعلم المهدوية:

أ - القواعد العامة: المسائل المهدوية من جهات عديدة مشابهة للمسائل الكلامية والتفسيرية، بل وبعض الفقهية، في اعتمادها على قواعد مشتركة تبحث في علوم أخرى مستقلة عن علمها، كعلم الأصول مثلاً أو علوم الحديث. فالدارس للمسائل المهدوية يأخذ مسائله المرتبطة بعلوم الحديث من هناك، بعد أن يكون له نظر خاص فيها ليتجنب الوقوع في التقليد - لمن يريد التخصص -، وكذلك المسائل المرتبطة بعلم الأصول أو غيره من علمي التفسير أو الكلام.

فمسائل المهدوية إنما يثبت جملة وافرة منها بنفس الطرق التي تثبت بها المسائل الكلامية في بحث التوحيد والنبوة والإمامة، فمسائل المهدوية وإن كانت واسعة إلا أنها تبقى فرعاً على بحث الإمامة، كما أن مسائل الصفات الإلهية وإن توسعت تبقى فرعاً على توحيد الذات، وكذلك المسائل المرتبطة بصلاة المسافر وإن توسعت فهي فرع من بحث الصلاة التي فرع من فروع الدين، وهكذا مسائل بيع الفضولي وإن توسعت تبقى فرعاً من مسألة البيع التي هي فرع من فروع مسائل المعاملات، وهكذا.

فضرورة وجود الإمام عليه السلام في كل زمان وعصمته ونوع علمه وصفاته وخصائصه، مما بحثت مفصلاً في علم الكلام، والذي يعتمد بدوره كثيراً على علوم الحديث، ومسائل من هذا القبيل وإن كانت مهدوية بالمعنى الأخص لكن أدوات بحثها تؤخذ كأصول موضوعية، إما من علوم الحديث أو علم الكلام أو علم الأصول أو غيرها من العلوم الأخرى، ويقوم الدارس للمسائل المهدوية بتطبيقها هنا، هذا بعد أن يكون قد امتلك النظر الخاص في تلك المسائل وإلا كان مقلداً لغيره.

ب - القواعد الخاصة: وهي عديدة، نذكر منها جهات أربع - بحسب التصنيف الذي نعتمده -، وهذا الترتيب ليس حصرياً، فيمكن لمختص آخر

تخميسها أو تثليثها حسب ما يعتمد من منهجية بحثية وقدرة في ضبط المسائل وتفريعاتها وما يمتلكه من إحاطة فهرسية في ما يدخل في كل باب، والجهات، هي: الجهة الأولى: قواعد مسائل الإمامة الخاصة والولادة والغيبة: هذه مسائل مهدوية ثلاث وهي من كبريات مسائل المهدوية، وهي الإمامة الخاصة للإمام الحجة عليه السلام، ومسألة ولادته وقواعدها، ومسألة غيبته وقواعدها، وهذه الجهة تقع في فصول ثلاثة، وكل فصل منها له قواعده العامة المشتركة مع غيره بالمعنى المتقدم، وله قواعده الخاصة، بل بعض مسائل الفصول تختص بقواعد تخصها.

وفصول هذه الجهة (الثلاث) ترتبط بجملة قواعد عقلية وعقلائية وقرآنية وحديثية، وغيرها.

ومما يتفرع على فصل الإمامة بحث معناها وحدودها وأدلتها ودفع الشبهات المثارة حولها، هذا كله في غير الزوايا العامة من بحث الإمامة، أمّا فيما يرتبط بالبحوث العامة للإمامة فيمكن بيان القواعد فيها بنحو الأصل الموضوعي والإشارة إلى مواطن بحثها هناك، كما فعل السيد المرتضى عليه السلام في كتاب الشافي، وشيخ الطائفة عليه السلام في غير واحد من كتبه، وعلى رأسها الغيبة، على ما مرّت الإشارة إليه.

ومما يتفرّع على فصل الولادة بيان عدّة قواعد لعدّة مسائل منها: كيفية الإثبات بالأدلة العامة أو الخاصة ومتى وقعت وجملة من تفصيلاتها ومن قال بها ورد شبهات من أنكرها وما يرتبط بهذا البحث من تفصيلات.

ومما يتفرّع على فصل الغيبة من هذه الجهة على سبيل المثال عدة مسائل، منها: تعريف الغيبة وانقساماتها والقاعدة في الانقسام والآثار المترتبة على التقسيم والأدلة التي سيقى للإثبات، وفي خصوص الغيبة الصغرى منها بحث العديد من المسائل المهدوية ووضعت لها جملة من القواعد، من

قيل: مسألة أصل النيابة الخاصة وحقيقة السفارة وحدود صلاحيات السفير ومكانته العلمية وأدلة إثبات سفارته، مع ملاحظة عدم اشتراك بحوث الغيبة بجهة النيابة، والتنبيه على الفارق بين الجهتين.

نماذج من قواعد هذه الجهة ذكرها بعض الأعلام عليه السلام:

الاستدلال على إثبات الإمامة من جهة الغيبة: تقريب الدليل: لقد دلّت الروايات المتواترة على أنّ هناك غيبة ستقع في شخص الثاني عشر من ذرّيّة رسول الله صلّى الله عليه وآله، ذكرها العلماء وألفت فيها الكتب، ككتاب (الغيبة) للشيخ الطوسي والنعماني، وكمال الدين للصدوق، وغيرهم. وأنها ستقع حتماً، وصارت حديثاً للخاص والعام قبل ولادة الإمام عليه السلام. فلو لم تصدق هذه الغيبة بوقوعها لاستلزم تكذيب الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله والأئمة من ذريته عليهم السلام.

فتكون الغيبة المخبر بها قبل وقوعها دليلاً على إمامته عليه السلام.

يقول رضي الدين أبو القاسم عليّ بن موسى بن طاووس رحمته الله: (واعلم يا ولدي محمّد - ألهمك الله ما يريد منك ويرضى به عنك - أنّ غيبة مولانا (المهدي) (صلوات الله عليه) التي حيّرت المخالف والمؤلف هي من جملة الحُجَج على ثبوت إمامته وإمامة آبائه الطاهرين (صلوات الله على جدّه محمّد وعليهم أجمعين)، لأنّك إذا وقفت على كُتُب الشيعة أو غيرهم مثل كتاب الغيبة لابن بابويه، وكتاب الغيبة للنعماني، ومثل كتاب الشفاء والجلال، ومثل كتاب أبي نعيم الحافظ في أخبار المهدي ونعوته... وجدتها أو أكثرها تضمّنت قبل ولادته أنّه يغيب عليه السلام غيبة طويلة حتّى يرجع عن إمامته بعض من كان يقول بها، فلو لم يغيب هذه الغيبة كان طعناً في إمامة آبائه وفيه، فصارت الغيبة حجة لهم عليهم السلام وحجة على مخالفيه في ثبوت إمامته وصحة غيبته^(١).

١. كشف المحجّة لثمره المهجة (ص ٥٣).

وذكر هذا الدليل أيضاً الشيخ الطوسي عليه السلام في (الغيبة) بتقرير قريب مما ذكر هنا، وقال: (وهذه أيضاً طريقة معتمدة اعتمدها الشيوخ قديماً)^(١).

وهذا الدليل مرتبط بمسألة الغيبة ولا يبحث في غيرها فهو من مسائل الغيبة وقاعدة من قواعدها بامتياز.

نموذج آخر طريق السبر والتقسيم: مقدمات الدليل: المقدمة الأولى: وهذه المقدمة كلامية ومبحوثة في أصل الإمامة مفصلاً، وحاصلها: إذا ثبت وجود الإمام عليه السلام في كل حال، وأن الناس بعد كونهم غير معصومين فلا بد من وجود إمام في كل وقت من الأوقات وشرائط الإمامة هي: أن يكون الإمام عليه السلام معصوماً وأن تثبت عصمته بدليل قطعي، وأن يكون الإمام عليه السلام موجوداً ولا يفرق في وجوده بين أن يكون ظاهراً معروفاً وحاضراً بين الناس ومشهوراً يشار إليه، أو أن يكون الإمام غائباً مخفياً مستوراً عن الناس يدير شؤونهم ويأمرهم ويعرفهم ولا يرونه.

وهذه النقطة محل بحثها الغيبة ولا تبحث في غيرها فهي من مسائل الغيبة وقاعدة من قواعدها بامتياز.

المقدمة الثانية: إذا علمنا بمقدمات خارجية أن كل من يدعي الإمامة أو تدعى له هو ليس بمعصوم، ولا يوجد دليل يدل على عصمته، لأن أفعال من ادّعت لهم الإمامة تنافي - وبالوجدان -، فنعلم من خلال ظاهر أحوالهم المنافية للعصمة أن هؤلاء ليسوا بأئمة، ومع عدم كونهم أئمة، ومع لزوم الإمامة في كل زمان وفي كل وقت فلا بد أن يكون الإمام غائباً مستوراً عن الناس.

وهذه القاعدة مما لم تبحث في غير المسائل المهدوية، فهي من القواعد المختصة.

والنتيجة من هذا الدليل إننا سنثبت صحة إمامة الحجة ابن الحسن عليه السلام

١. الغيبة للطوسي (ص ١٥٧ و ١٥٨).

وصحة غيبته وصحة ولادته بعد بطلان دعوى هذه الفرق، وقد فصل شيخ الطائفة رحمته هذه الطريقة في عدد غير قليل من صفحات كتابه الغيبة.

نموذج ثالث، طريق الفرعية: وهو ما اعتمده شيخ الطائفة رحمته في

مقدمتين:

الأولى: الكلام في إمامة الإمام الحجة بن الحسن عليه السلام هو فرع ثبوت إمامته، فلا بد من البحث مسبقاً عن إمامته وإثباتها بالطرق المعتمدة برهانياً وجدلياً ثم الاستدلال بها كأصل مفروغ عنه في مسألتنا.

لأجل هذه المقدمة سمّينا هذا الطريق بالفرعية لورود كلمة (فرع) في كلام شيخ الطائفة رحمته.

الثانية: المخالف لنا: إمّا أن يسلم لنا بإمامة الحجة بن الحسن عليه السلام ويسأل عن سبب غيبته وهنا يجب علينا إجابة هذا المخالف وبيان أدلة غيبة الحجة بن الحسن عليه السلام، فتكلّف جواب المخالف فرعاً على تسليمه لنا بإمامة الإمام الحجة بن الحسن عليه السلام ولو جديلاً ومجاراةً لنا. أو لا يسلم لنا بإمامته وهنا لا معنى لسؤاله لنا عن غيبته إذ لا معنى للبحث في أدلة غيبة من لم تثبت إمامته. وهذه الطريقة لا تبحث في غير مسائل المهدوية، فهي قاعدة من قواعدها.

الجهة الثانية: قواعد مسائل النيابة في الغيبتين: وهي جهة مترتبة على أصل الغيبة، وبعض مسائلها تقدّم ذكرها فيما سبق لارتباطها بأصل الغيبة، ويمكن تقسيم هذه الجهة إلى فصلين: فصل الغيبة الصغرى، وفصل الغيبة الكبرى.

ومن العناوين العامة في بحث النيابة: تعريف النيابة بحسب الزمان، أقسامها، مصاديق النيابة والسفارة في الغيبة الصغرى، أدلة إثبات النيابة للنائب، حدود وصلاحيات النائب، مقامات النواب، حدود حجية النواب، دار الوكالة والنيابة.

حقيقة التوقيعات وحجيتها، طرق وصولها وعددها، الآثار المترتبة عليها، وغير ذلك.

النيابة في عصر الغيبة الكبرى، الأدلة على النيابة العامة، حدود وصلاحيات الفقهاء، المسائل المتفرعة على بحث النيابة العامة من حفظ النظام ومنظومة الحقوق والنظام المالي والإداري والاجتماعي وغيرها.

وفي الفصلين العديد من المسائل التي تحوي جملة غير قليلة من القواعد.

الجهة الثالثة: قواعد مسائل العلامات: وتقسيماتها وحجتها وتطبيقاتها - التطبيق والتوقيت - وضبطها وإحكامها، وما هو دور المؤمنين تجاه هذه العلامات ودورهم تجاه من يطبقها خطأ، وهو بحث تفرع عليه العديد من المسائل الابتلائية، ويختص بجملة من القواعد والأصول المتناثرة في عدة علوم ومسائل.

الجهة الرابعة: قواعد مسائل الدولة والرجعة: وهو بحث في غاية السعة والأهمية وتفرع عليه عدة مسائل وتفصيلات مهمة ذكرت في محلها، من بحث دولته ومدتها وحال الناس فيها وحال الأديان والرجعة وتفصيلاتها، وكل واحدة من هذه المسائل تخضع للعديد من القواعد والأصول الخاصة أو العامة.

الفصل الثالث: نماذج من تطبيقات حول القواعد المهدوية:

حول الوظيفة تجاه الإمام عليه السلام في الغيبة:

التطبيق الأول: في وجوب نصره الإمام عليه السلام للقيام بوظيفته:

ولأجل تحرير محل النزاع - في البحث - لابد أن نلفت النظر إلى أهمية ضبط المفاهيم التي إن اختلّ البحث فيها - لأسباب ترتبط بذات المفهوم تارة وبالأدلة عليه أو بما يلحقه من أحكام أخرى - فسيختلّ البحث برمته وستتجه في بعض الأحيان عكس الاتجاه المطلوب.

في محل كلامنا قد نتفق على معنى 'النصرة' - وما يرادفها من المعاني - عرفياً أو اصطلاحياً، ولكن قد نختلف من جهة متعلقها، فالنصرة للإمام الظاهر مما لا شك في ثبوتها بجميع مراتبها، إلا أنه قد يتوقف البعض في إثبات بعض المراتب تجاه الإمام الغائب عليه السلام.

في محل البحث نلاحظ أن النصرة وما يرادفها^(١)، ثابتة للإمام عليه السلام بشخصه وبنفس درجة ثبوتها للنبي صلى الله عليه وآله^(٢)، أو من ينص عليه الإمام عليه السلام، ولا مجال لفتح الباب لاستغلالها من قبل البعض بأي نحو من الأنحاء، فما ارتفع من مراتب النصرة له عليه السلام يوجب أن تنتقل إلى غيرها من المراتب التي بعدها لا أن تنتقل بها - أي بهذه المرتبة من النصرة - إلى غيره، فكن على وعي وحيطه.

في محل الكلام نريد التعرّض إلى نصرة الإمام عليه السلام في غيبته وقبل ظهوره، وهل تجب بجميع مراتبها، وما هي المراتب التي ترتفع بغيبته، نسأله تعالى أن نوفّق إلى بيان الحال في هذا المقال.

يقع البحث في بيان عدّة قواعد متسلسلة:

القاعدة الأولى: قاعدة أن نصرة الإمام عليه السلام على أساس المزج بين الغيب والبشرية:

تري هذه النظرية^(٣) - خلافاً لنظرية البشرية أو الغيب المحض - أن

١. من الإعداد والاستعداد أو التمهيد، قال في لسان العرب: ج ٥، ص ٢١٠: النصر: إعانة المظلوم، نصره على عدوه ينصره؛ قال شيخ الطائفة رحمته الله في التبيان: ج ٢، ص ١٩٩: والنصرة ضد الخذلان.

٢. جاء في الكافي: ج ١، ص ٣٢٣، بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال [الله تعالى]: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]، قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ النبي صلى الله عليه وآله وذريته الأئمة والأوصياء (صلوات الله عليهم)، ألحقنا بهم ولم ننقص ذريتهم الحجة التي جاء بها محمد صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام وحجتهم واحدة وطاعتهم واحدة. وفيه أيضاً، ص ٢٣٥: (عن معمر بن خلاد، قال: سألت رجلاً فارسي أباً الحسن عليه السلام فقال: طاعتك مفترضة؟ فقال: «نعم»، قال: مثل طاعة علي بن أبي طالب عليه السلام؟ فقال: «نعم»).

٣. تعرضنا لبحث النصرة بشكل مفصل في بحث نشر في مجلة الموعود التخصصية العدد ١٧ فراجع.

قيام الإمام وحركته في إدارة شؤون الناس، بل ودولته عليه السلام تعتمد على عنصر الغيب كما تعتمد على الناس ونصرتهم له قبل ظهوره عليه السلام وفي الأثناء وبعده، وإن اختلفت مراتب النصره وظروف الحاجة إليها، وحسب قدرة الأفراد ومقدار نصرتهم، فمفردات النصره والتمهيد والإعداد والانتظار مفردات مرضية ومقبولة وتعبّر عن واقع يعيشه المؤمن الذي يترقب ظهور الإمام عليه السلام - صباحاً ومساءً - وإن لم يتحقق ذلك فأمله لا ينقطع عند الرجعة.

القاعدة الثانية: تفرع وجوب الطاعة على ضرورة المعرفة للإمام عليه السلام: ذكرت العديد من الأدلة الدالة على وجوب البحث عن الإمام عليه السلام، والمتضمنة لوجوب طاعته ونصرته، ومن عناوينها:

* دفع الضرر: قال شيخ الطائفة عليه السلام (١) في تلخيص الشافي: (أمّا بعد، فإنّي رأيت أهمّ الأمور وأولاهها، وأكد الفرائض وأحراها للمكلف - بعد النظر في طريق معرفة الله تعالى - وصفاته، وتوحيده... وهو الإمامة التي لا يتم التكليف عن دونها، ولا يحسن مع ارتفاعها)، وقد ذكرت (٨) أدلة على وجوب البحث عن الإمام الحجة عليه السلام في الجزء الأوّل من دروس في شرح كتاب الغيبة لشيخ الطائفة عليه السلام.

ورد عن هشام، قال (٢): كنت عند الصادق جعفر بن محمد عليه السلام إذ دخل عليه معاوية بن وهب وعبد الملك بن أعين، فقال له معاوية بن وهب: ... «وأدنى معرفة الإمام أنّه عدل النبي إلّا درجة النبوة ووارثه، وإنّ طاعته طاعة الله وطاعة رسول الله والتسليم له في كل أمر والرد إليه والأخذ بقوله، ويعلم أنّ الإمام بعد رسول الله عليه السلام علي بن أبي طالب ثم الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي ثم أنا ثم من بعدي موسى ابني ثم من

١. تلخيص الشافي - الشيخ الطوسي: ج ١، ص ٦١.

٢. كفاية الأثر - الخزاز القمي: ص ٢٨٧.

بعده ولده علي وبعد علي محمد ابنه وبعد محمد علي ابنه وبعد علي الحسن ابنه والحجة من ولد الحسن». ثم قال: «يا معاوية جعلت لك في هذا أصلاً فاعمل عليه...».

بل فصلت النصوص والروايات أكثر من ذلك، فبينت حال من يضعف عن النصرة ماذا يفعل، ففي البحار^(١) قال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: قوله ﷺ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] يقول: «أرشدنا للصراط المستقيم، أي أرشدنا للزوم الطريق المؤدي إلى محبتك والمانع أن نتبع أهواءنا فنعطب ونأخذ بآرائنا فنهلك»، ثم قال الصادق عليه السلام: «طوبى للذين هم كما قال رسول الله ﷺ: يحمل هذا العلم من كل خلف عدول ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»، فقال له رجل: يا بن رسول الله، إني عاجز بيدني عن نصرتكم، ولست أملك إلا البراءة من أعدائكم واللعن، فكيف حالي؟

فقال له الصادق عليه السلام: «حدّثني أبي عن أبيه عن جدّه عن رسول الله (صلوات الله عليهم) أنّه قال: مَنْ ضعف عن نصرتنا أهل البيت فلعن في خلواته أعداءنا بلغ الله صوته جميع الأملاك من الثرى إلى العرش، فكلما لعن هذا الرجل أعداءنا لعناً ساعدوه ولعنوا من يلعنه ثم ثنوا فقالوا: اللّهم صل على عبدك هذا الذي قد بذل ما في وسعه، ولو قدر على أكثر منه لفعل، فإذا النداء من قبل الله ﷻ: قد أجبت دعاءكم وسمعت نداءكم وصليت على روحه في الأرواح وجعلته عندي من المصطفين الأخيار...».

القاعدة الثالثة: لزوم النفر إلى الإمام عليه السلام:

وردت العديد من الروايات في بيان ما ينبغي على الناس القيام به بعد

١. بحار الأنوار - العلامة المجلسي: ج ٢٧، ص ٢٢٥.

مضي الإمام السابق عليه السلام وكيفية البحث والتحري عن الإمام اللاحق عليه السلام رغم شدة الظروف وقساوة الظلمة ورصدهم لأدق التحركات في هذا الصدد، وقد بَوَّبَ الشيخ الكليني رحمته الله في هذا المعنى باباً تحت عنوان: ما يجب على الناس عند مضي الإمام عليه السلام، مما جاء فيه^(١):

ما رواه بسنده عن يعقوب بن شعيب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا حدث على الإمام حدث، كيف يصنع الناس؟
قال: «أين قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]؟
قال: «هم في عذر ما داموا في الطلب وهؤلاء الذين ينتظرونهم في عذر، حتّى يرجع إليهم أصحابهم».

يتبيّن لك مما تقدم أنّ طلب الإمام ولزوم البحث عنه، لا رخصة فيها ويجب النظر لتحصيلها، فهذه الضرورة تحتم البحث والتقصي واستبيان الحال ولا خصوصية لذلك الزمان عن هذا سوى الغيبة، التي قد ترفع بعض مراتب النصرة لا جميعها.

القاعدة الرابعة: إطلاق لزوم التمكين للإمام عليه السلام:

ذكرت مفردة التمكين والنصرة على لسان العديد من علماء الطائفة، وليس في خصوص الخطاب الخاص بالإتباع، بل حتّى في موارد الحجاج مع الخصوص، مما يعكس كونها مفردة من المفردات الراسخة والمعروفة في الطائفة حتّى عدت لوضوحها من المفردات التي يصح الاحتجاج بها مع الخصوم، ومن ذكر ذلك جماعة، منهم:

قال السيد المرتضى رحمته الله في فصل: (الدلالة على وجوب الرياسة في كل

١. الكافي - الشيخ الكليني: ج ١، ص ٤٢٨.

٢. الذخيرة في علم الكلام - الشريف المرتضى: ص ٤١٦.

زمان): (وقد خلق الله تعالى إمام الزمان (عليه وعلى آبائه الصلاة والسلام)، ونصّ الإمامة على عينه، ودلّ على اسمه ونسبه، بالأدلة القاطعة، وحثّ على طاعته، وتوعّد على معصيته.

فأمّا الأمور التي لا يتم مصلحتنا بالإمام إلّا بها وهي راجعة إلى أفعالنا، وهي تمكين الإمام والتخلية بينه وبين ولايته، والعدول عن تخويفه وإرهابه، ثم طاعته وامتناله أوامر.

فإذا لم يقع منّا تمكين الإمام وأخفيائه وأخرجناه إلى الاستتار تحرّزاً من المضرة، ثمّ نخرج^(١) من أن نكون مزاحي العلة في تكليفنا، وكان تعذر انتفاعنا بهذا الإمام منسوباً إلينا، ووزره عائداً علينا، لأنّا لو شئنا أملكناه وآمنّا، فيتصرف فينا التصرف الذي يعود بالنفع علينا).

وقال عليه السلام^(٢): (فأمّا قوله: (إنّه إنّما يجب أن يحارب معه لو طلب ذلك معه وتشدد عليه) فقد بينّا أنّ نصرته الإمام واجبة من حيث كان إماماً وإن لم يطلب هو النصر. وذكرنا أنّ الحال التي كان دفع إليها مستدعية للنصرة من كل مسلم لتضايقها وشدّتها أو ما كفى الزبير في طلبه عليه السلام النصر كته النافذة إلى الآفاق يستنصر فيها ويستصرخ ويدعو الناس إلى القتال معه).

وقد يقال: إنّ هذا المقطع لا دلالة فيه على عموم النصر حتّى في زمان الغيبة، والذي هو محل كلامنا، فالنصرة مختصة بزمان حضوره، بل لعلها مختصة بأمر المؤمنين عليه السلام.

ولكننا نقول: اختصاص النصر بأمر المؤمنين عليه السلام مما لا وجه له بالمرّة بعد تصريحه عليه السلام بأنّ النصر للإمام من حيث إنّّه إمام، فهي واجبة لحثية الإمام، وبنفس هذه الحثية ترتفع خصوصية الغيبة إذ ملاك النصر هو عنوان الإمامة ولا مدخلة للغيبة كمانع عنها، خصوصاً مع تصريحه بلزوم نصرته الإمام عليه السلام كما

١. هكذا في المصدر وعدة نسخ ولعل المقصود به أن خروجنا عن عهدة النصر وإزاحة العلة لا يكون...

٢. الشافعي في الإمامة - الشريف المرتضى: ج ٤، ص ٣٤٦.

في المقطع المتقدم بل وما يأتي منه ومن شيخ الطائفة عليه السلام.

وقال عليه السلام في الشافي^(١): (وبيننا أن سبب الغيبة هو فعل الظالمين، وتقصيرهم فيما يلزم من تمكين الإمام فيه والإفراج بينه وبين التصرف فيهم، وبيننا أنهم مع الغيبة متمكنون من مصلحتهم بأن يزيلوا السبب الموجب للغيبة ليظهر الإمام، ويتنفعوا بتدبيره وسياسته).

قال أبو الصلاح رحمته الله^(٢): (كيفية الجمع بين فقد اللطف بعدم ظهوره وثبوت التكليف) وأما فقد اللطف بظهوره متصرفاً ورهبة لرعيته مع ثبوت التكليف الذي وجوده مرهوباً لطف فيه مع عدمه، فإن اختصاص هذا اللطف بفعل المكلف لتمكنه من إزاحة علة نفسه بمعرفة الحجة المدلول على وجوده وثبوت إمامته وفرض طاعته وما في ذلك من الصلاح وقدرته على الانقياد، وحسن تكليفه مع تمكين الإمام وإرهابه أهل البغي لطف فيه... وتكليفه لازم له وإن فقد لطفه بالرئاسة، لوقوف المصلحة في ذلك على إشاره معرفة الإمام والانقياد له باختياره دون إجلائه) وكذلك قال به شيخ الطائفة عليه السلام في عدة مواضع^(٣).

وكذا قال عليه السلام^(٤) وقال عليه السلام في الغيبة^(٥)، وقال به العلامة عليه السلام^(٦).

وكذا قال الشيخ علي بن يونس رحمته الله^(٧) والشهيد الأول عليه السلام^(٨) والشيخ العراقي عليه السلام^(٩).

١. الشافي في الإمامة - الشريف المرتضى: ج ٣، ص ١٥٠.
٢. تقريب المعارف - أبو الصلاح الحلبي: ص ٤٤٢.
٣. تلخيص الشافي - الشيخ الطوسي: ج ١، ص ١٠٩.
٤. الغيبة - الشيخ الطوسي: ص ٣٩.
٥. الغيبة - الشيخ الطوسي، ص ١١٧.
٦. الألفين - العلامة الحلي: ص ١٠٥.
٧. الصراط المستقيم - علي بن يونس العاملي النباطي البياضي: ج ١، ص ٦٤.
٨. القواعد والفوائد - الشهيد الأول: ج ١، ص ١٤١.
٩. قاعدة لا ضرر ولا ضرار - تقرير بحث آقا ضياء للسيد الخليلي: ص ٢٨.

إن قلت: وجوب تمكين الإمام عليه السلام ونصرته على الأمة عام وينصرف إلى خصوص زمان حضوره، فلا يشمل مورد كلامنا وأن النصره واجبة في زمان الغيبة وقبل الظهور.

قلت: هذا الانصراف لا معنى له بعد عموم الدليل وعدم وجود مخصص صريح يخصص زمان النصره بزمان دون زمان أو حال دون حال ولو في القدر المتيقن من النصره بل صريح كلام السيد المرتضى وشيخ الطائفة عليه السلام لزوم النصره للإمام الغائب عليه السلام.

وقد مرّ آنفاً عدم اختصاص نصره الإمام عليه السلام ووجوبها على الأمة في زمان حضوره، نعم مراتب النصره تختلف باختلاف الأزمان.

تفصيل وتنبية: أقسام النصره ومراتبها: لنصرة الإمام عليه السلام عدّة مستويات تختلف باختلاف زمان وجوده بين الناس، وباختلاف الظروف وما يريده عليه السلام من الناس، ففي زمان ظهور رسول الله صلى الله عليه وآله كانت النصره مطلوبة بكل مراتبها: كاللسان والمال والنفوس وكل شيء، ومما دلّ على وجوب نصره النبي صلى الله عليه وآله بل الأنبياء عليهم السلام عدّة آيات مضافاً لما تقدّم، منها:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ (الصف: ١٤).

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (آل عمران: ٨١).

قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ

مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ (الأعراف: ١٥٧).

بينما نجد في زمان أمير المؤمنين عليه السلام ولتخلف عموم الناس عن أهم مراتب النصر لم يتحقق من نصرته عليه السلام ما كان متحققاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله سوى من بعض الأنفار ممن بقوا معه وكانت نصرته كل واحد منهم له عليه السلام مختلفة عن الآخر على ما هو المعروف بقصة حلق الرؤوس، وحاله عليه السلام معلوم لجميع المسلمين بلزوم نصرته، حتى أنه دار على القوم بزوجه وأطفاله وهم خيرة الأرض والسماء.

ذكر ابن أبي الحديد في شرحه ما لفظه ^(١): (إنه عليه السلام لما استنجد بالمسلمين عقيب يوم السقيفة وما جرى فيه وكان يحمل فاطمة عليها السلام ليلاً على حمار وابناها بين يدي الحمار، وهو عليه السلام يسوقه فيطرق بيوت الأنصار وغيرهم، ويسألهم النصر والمعونة، أجابه أربعون رجلاً فبايعهم على الموت وأمرهم أن يصبحوا بكرة مخلقي رؤوسهم ومعهم سلاحهم، فأصبح لم يوافه منهم إلا أربعة: الزبير والمقداد وأبو ذر وسلمان، ثم أتاهم من الليل فناشدهم فقالوا: نصبحك غدوة، فما جاءه منهم إلا أربعة، وكذلك في الليلة الثالثة وكان الزبير أشدهم له نصرته وأنفذهم في طاعته بصيرة، حلق رأسه وجاء مراراً وفي عنقه سيفه، وكذلك الثلاثة الباقون، إلا أن الزبير هو كان الرأس فيهم).

وحال الإمام الحسن عليه السلام مما لا يخفى على العام فضلاً عن الخاص.

أمّا حال شهيد كربلاء عليه السلام وسبط خير الأنبياء صلى الله عليه وآله في طلبه للنصرة مع معلومية شهادته وحكاية النبي صلى الله عليه وآله لها، ومن مواطن طلبه للنصرة وهي عديدة، منها: قوله عليه السلام ^(٢): «هل من ذاب يذب عن حرم رسول الله؟ هل من موحد يخاف الله فينا؟ هل من مغيث يرجو الله في إغاثتنا».

١. شرح نهج البلاغة - ابن أبي الحديد: ج ١١، ص ١٤.

٢. بحار الأنوار - العلامة المجلسي: ج ٤٥، ص ٤٨.

وهكذا الحال في بقية الأئمة عليهم السلام وحالهم في خذلان أغلب الناس لهم وعدم نصرتهم معلوم لمن سبر غور التاريخ.

إن قلت: إنَّ النصر التي كانت مطلوبة في زمان الأئمة والأنبياء عليهم السلام مختصة بزمان حياتهم، ولا تشمل حال الغيبة لعدم ظهور الإمام الواجب نصرته فيها.

قلت: صحيح أنَّ الإمام في زمان الغيبة ليس بظاهر بين الناس، ولكن هذا لا يعني انتفاء جميع مراتب النصر، فإنَّ النصر لها مراتب عديدة، وفي كل مرتبة منها أدوار مختلفة تتناسب مع حال الأشخاص والظروف المحيطة بهم وإمكاناتهم واستعداداتهم، وما لا يدرك كله لا يترك جُلُّه، ومن مراتب النصر: اللسان، وإن لم يتيسر فنصرة القلب مقدورة للجميع وبدون استثناء. وهل يا ترى يصح أن يقال: إنَّ الإمام عليه السلام غائب، فلا تجب معرفته، ولا يلزم الإيمان به؟

فكما أنَّ لمعرفة الإمام عليه السلام مراتب، فكذا لنصرته.

شواهد ومؤيدات: الانتظار ومرتبات النصر والإعداد:

بعد وضوح ضرورة غيبة الثاني عشر عليه السلام من الأئمة عليهم السلام، تكاثرت الأسئلة من الأصحاب عن الوظيفة في الغيبة وما هي؟ وهذه الأسئلة تكشف بوضوح أنَّ في البين وظيفة محدَّدة للأتباع تجاه كل إمام من الأئمة عليهم السلام، نعم هذه تختلف من إمام إلى آخر، بحسب اختلاف الظروف وما يقتضيه الحال، ومتابعة فاحصة لروايات الانتظار التي قد يقال بتواترها الإجمالي إن لم يك المعنوي، ينكشف لنا أنَّ الانتظار هو واحدة من مراتب النصر للإمام عليه السلام، بل له عدَّة مراتب، فلاحظ بعض روايات الانتظار^(١).

١. قد فصلنا الحديث حولها في البحث المشار إليه آنفاً.

نكتفي بواحدة منها، وهي ما جعلت النية فيه تقوم مقام الإصلاات بالسيف، وهي من درجات النصره الانتظارية: في الوسائل^(١): عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال في خطبة له: «الزموا الأرض، واصبروا على البلاء، ولا تحركوا بأيديكم وسيوفكم في هوى ألسنتكم، ولا تستعجلوا بما لم يعجل الله لكم، فإنه من مات منكم على فراشه وهو على معرفة حق ربّه وحق رسوله وأهل بيته مات شهيداً، ووقع أجره على الله، واستوجب ثواب ما نوى من صالح عمله، وقامت النية مقام إصلااته بسيفه، فإن لكل شيء مدة وأجلاً».

إشكالان في المقام:

الأول: تقييد الطاعة والنصرة بزمان الظهور فقط: قد يقال: إنه ورد في بعض الروايات أن الطاعة للإمام عليه السلام مختصة بزمان ظهوره ولا تشمل زمان غيبته، ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام، قال^(٢): حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رحمه الله قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي، يقول: أنشدت مولاي الرضا علي بن موسى عليه السلام قصيدتي... «وبعد الحسن ابنه الحجة القائم المنتظر في غيبته المطاع في ظهوره، لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتّى يخرج فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً...».

والجواب عن ذلك:

١ - بحسب التتبع القاصر لم أجد هذا المضمون في الروايات إلا في هذه الرواية بخلاف ما دلّ على الطاعة مطلقاً^(٣)، فقد جاء بعدّة مضامين، وهذا لا يكافئ تلك ولا يقيدها.

١. وسائل الشيعة (الإسلامية) - الحر العاملي: ج ١١، ص ٤٠.

٢. كمال الدين وتمام النعمة - الشيخ الصدوق: ص ٤٠٣.

٣. بل ما صرح بالنصرة في زمن الغيبة في الرواية التي رواها المجلسي رحمه الله عن الإمام الصادق عليه السلام وتقدمت في المحور الثالث.

لو تنزّلنا وقلنا بالتكافؤ، مع ذلك لا تقييد ولا تخصيص، لأنّ ثبوت الطاعة والنصرة للإمام عليه السلام ولو بأدنى مراتبها من الضرورات، وما هو كذلك لا يُقيد بخبر واحد، فلا بد من تأويله، بل ليس فيه عقد النفي كي يقع التعارض.

٢ - قد يكون المقصود من الخبر أنّ أعلى مراتب النصرة - هي القيام بالسيف والتضحية بالنفس من أجل الإمام عليه السلام - هي عند ظهوره ولا نظر للخبر إلى المراتب الأخرى، ويشهد لذلك رواية أهل المشرق فمع وصف قتلهم بالشهداء، إلّا أنّ الإمام عليه السلام قال: «لو أدركت ذلك لاستبقيت نفسي لصاحب هذا الأمر عليه السلام».

الثاني: الأمر في زمان الغيبة بأن نكون أحلاس البيوت: ورد في بعض الروايات أنّ وظيفة الناس في زمان غيبة الإمام عليه السلام هو الجلوس في البيت وأن يكونوا على حدّ تعبير الرواية أحلاس بيوتهم، وهذا ينافي أو يقيد ما دل على النصرة، إذ يحدّد الوظيفة بأنّها حلس البيت فقط، ومن تلك الروايات: ما رواه الشيخ النعماني رحمه الله^(١): عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّه قال لي أبي عليه السلام: لا بدّ لنار^(٢) من أذربيجان لا يقوم لها شيء، وإذا كان ذلك فكونوا أحلاس بيوتكم، وألبدوا ما ألبدنا، فإذا تحرّك متحركنا فاسعوا إليه ولو حبواً، والله لكأنّي أنظر إليه بين الركن والمقام يبايع الناس على كتاب جديد، على العرب شديد، وقال: ويل لطغاة العرب من شر قد اقترب».

١. الغيبة - ابن أبي زينب النعماني: ص ٢٠٠.

٢. في غيبة النعماني: ص ٢٧١، باب ١٤، ح ٢٤، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «إذا صعد العباسي... لا بدّ لنار من أذربيجان لا يقوم لها شيء»، وبناءً على قراءة نار فإن وظيفة الحلسية تكون عندما تظهر تلك النار دونها غيرها.

وفيه أيضاً^(١): عن أبي المرفف، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «هلكت المحاضر»، قال: قلت: وما المحاضر؟ قال: «المستعجلون، ونجا المقربون، وثبت الحصن على أوتادها، كونوا أحلاس بيوتكم، فإن الغبرة على من أثارها، وأنهم لا يريدونكم بجائحة إلا أتاهاهم الله بشاغل إلا من تعرض لهم». والجواب عن ذلك:

١ - الحلسية معلقة على صيرورة أذريجان لأهل البيت عليه السلام [بناءً على قراءة لنا وليس نار]، ففي ذلك الظرف ثبت وظيفة الأحلاس للناس إلى أن يتحرك متحركهم فتبدل الوظيفة من الحلسية إلى الحبو إليه. وفي الرواية الثانية تعليق على التعرض [إلا من تعرض لهم]، والكلام هو الكلام.

٢ - قد تكون هذه وظيفة خاصة لبعض الناس لا للكل، فمن لا يقدر على مراتب النصر الأعلى يكون حلس بيته، وهي لا تنفي مراتب النصر الانتظارية التي تقدمت، وقد يكون نظر الرواية إلى بعض الأزمنة التي تكون النصر فيها مؤدية للهلكة، أو في بعض الأمكنة كذلك، فلا نظر في الرواية إلى المراتب الأخرى كي تقيدها، فهي تفقد العقد الإيجابي الموجب للتقيد أصولياً، فإن المثبتات لا تنافي بينها.

فنصرته في زمان غيبته عليه السلام ثابتة وإن حصل كلام في مقدارها.

التطبيق الثاني حول التسمية للحجة عليه السلام: مسألة التسمية للإمام عليه السلام من المسائل المهدوية التي وقعت محلاً للبحث عند جملة من الأعيان في كتبهم الفقهية، والأقوال في هذه المسألة عديدة تقتصر على جملة منها:

أ - الجواز، قال به الشيخ المفيد والسيد المرتضى والمحقق والعلامة والسيد الخوئي عليه السلام وجماعة^(٢).

١. الغيبة - ابن أبي زينب النعماني: ص ٢٠٣.

٢. وسائل الشيعة (ج ١٦ / هامش ص ٢٤٦) حيث نقل الله أساء من قال بالجواز، منية السائل للسيد الخوئي (ص ٢٢٢).

ب - عدم الجواز، قال به الشيخ الصدوق والعلامة المجلسي عليه السلام وجماعة^(١).

ج - الجواز ما لم يكن في البين مانع، قال به الشيخ الحر العاملي عليه السلام وجماعة^(٢).

* الروايات في المسألة: وهي على طوائف ثلاثة:

الطائفة الأولى: ما دلّ على المنع مطلقاً، وهي روايات عديدة، منها ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام: «... الخامس من ولد السابع، يغيب عنكم شخصه ولا يحلّ لكم تسميته»^(٣).

الطائفة الثانية: ما دلّ على المنع مقيّداً، والقيود المذكورة عديدة، فبعضها قيّد بالمنع إلى زمان الظهور كما في صحيح الشيخ الكليني عليه السلام عن أبي جعفر الثاني عليه السلام: «... وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يُكنّى ولا يُسمّى حتّى يظهر أمره فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً...»^(٤).

وبعضها قيّد بالمنع بسبب الخوف والطلب، ومنها ما رواه الشيخ الكليني عليه السلام، أيضاً وبسند تامّ عن عبد الله بن جعفر الحميري عندما اجتمع هو وأحمد بن إسحاق عند السفير الثاني وسألاه عدّة أسئلة منها الاسم حيث جاء فيه: (... قلت: فالاسم؟ قال: محرّم عليكم أن تسألوا عن ذلك...، وإذا وقع الاسم وقع الطلب...) ^(٥).

فيما قيّدت طائفة ثالثة المنع إذا كان أمام الناس، ومنها ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام بإسناده عن الشيخ محمد بن عثمان العمري عليه السلام: «... من سماني

١. كمال الدين (ص ٣٠٧)، مرآة العقول (ج ٤ / ص ١٦ و ١٧).

٢. وسائل الشيعة (ج ١٦ / ص ٢٣٧).

٣. كمال الدين (ص ٣٣٣ / باب ٣٣ / ح ١)؛ والخبر يمكن القول بتأمية سنده.

٤. الكافي (ج ١ / ص ٥٢٥ و ٥٢٦ / باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم عليهم السلام / ح ١).

٥. الكافي (ج ١ / ص ٣٢٩ و ٣٣٠ / باب في تسمية من رآه عليه السلام / ح ١).

في مجمع من الناس باسمي فعليه لعنة الله»^(١).

إن قلت: إن مصطلح الناس في لسان أهل البيت عليه السلام هم غير الإمامية، فلا يدل المنع إلا من خصوص طائفة من الناس.

قلت: ليس دائماً ويختلف باختلاف الموارد ويحتاج إلى قرينة عامّة أو خاصّة، وموضع الغيبة وعدم الخوف من طائفة بعينها يكشف عن أن المراد من الناس هو الأعمّ من ذلك، وبالتالي فدلالة الحديث على المنع عن التسمية شامل للجميع.

الطائفة الثالثة: ما دلّ على الجواز، وقد قيل بتواترها^(٢)، ومن أخبار هذه الطائفة ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله بسنده عن الشيخ العمري محمد بن عثمان بن سعيد رحمه الله يقول: سمعت أبي يقول: سئل أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام: يا بن رسول الله، فمن الحجة والإمام بعدك؟ فقال: «ابني محمد، هو الإمام والحجة بعدي...»^(٣).

وجوه الجمع: دُكر للجمع بين هذه الطوائف عدّة وجوه، نذكر منها:

- ١ - أن نقول بالجواز ونحمل روايات المنع على حالة الخوف، ونقيّد بها ما دلّ على المنع، ففي كل زمان لا خوف فيه على الإمام عليه السلام يصح فيه ذكر اسمه.
- ٢ - أن نحمل روايات المنع مقيّدة كانت أو مطلقة على الكراهة بقريضة روايات الجواز.

٣ - أن نحمل روايات المنع على جماعة خاصّة من الناس «في مجمع من الناس» يخاف منهم على الإمام عليه السلام، وهو ما يناسب أن يكون المنع مختصاً بالغيبة الصغرى.

- ٤ - أننا نحمل روايات المنع على اسم أحمد والجواز على محمد بقريضة

١. كمال الدين (ص ٤٨٣ / باب ٤٥ / ح ٣)؛ والخبر يمكن القول بتأنيده.

٢. القائل هو الشيخ الحر العاملي رحمه الله في كتابه القيم كشف التعمية (ص ٨٦).

٣. كمال الدين (ص ٤٠٩ / باب ٣٨ / ح ٩)؛ والسند تام إن تجاوزنا الإشكال في ابن إسحاق.

شاهد روائي يصلح للجمع بين الطوائف المتقدمة من الروايات، فقد روي عن الإمام الباقر عليه السلام: «... يخرج رجل من ولدي في آخر الزمان... له اسمان: اسم يخفى واسم يعلن، فأما الذي يخفى فأحمد، وأما الذي يعلن فمحمد...»^(١). وهذا الوجه ذكره الشيخ الحر رئيسه^(٢).

وأنت تلاحظ أن القواعد التي اعتمدت في هذه المسألة الجزئية من المسائل المهدوية هي بعينها قواعد علم الأصول والحديث وتطبيق الكبريات على الصغيرات.

التطبيق الثالث حول علامات الظهور وكيفية التعامل معها: تطبيق القواعد العامة والخاصة على مسألة علامات الظهور: ذكر معرفة ظهور الإمام عليه السلام عدة علامات، وجاءت الأخبار بذكرها.

قال الشيخ المفيد رحمته: (قد جاءت الأخبار بذكر علامات لزمان قيام القائم المهدي عليه السلام وحوادث تكون أمام قيامه وآيات ودلالات، فمنها: خروج السفيناني، وقتل الحسيني...)، ثم ذكر العشرات من العلامات إلى أن قال رحمته: (كما جاءت بذلك الأخبار، ومن جملة هذه الأحداث محتومة ومنها مشترطة، والله أعلم بما يكون، وإنما ذكرناها على حسب ما ثبت في الأصول وتضمنها الأثر المنقول)^(٣).

القاعدة الأولى في المقام: نقل الخبر بالعلامة لا يلازم الوقوع: يشير رحمته إلى أصل في المسألة، حاصله أن نقل الخبر بالعلامة لا يعني لزوم وقوعها، ولا صحة تطبيقها من قبل من يطبقها، وإنما ورد الخبر بها فلزم على من يبحث المسألة ذكر ما ورد فيها. كما وذكر الشيخ الطبرسي رحمته عين عبارة الشيخ المفيد رحمته المتقدمة^(٤).

١. كمال الدين (ص ٦٥٣ / باب ٥٧ / ح ١٧).

٢. كشف التعمية (ص ١٠٤).

٣. الإرشاد (ج ٢ / ص ٣٦٨ - ٣٧٠).

٤. تاج المواليد (ص ٧٠ - ٧٤).

قال الشيخ النعماني رحمته الله: (هذه العلامات التي ذكرها الأئمة عليهم السلام مع كثرتها واتصال الروايات وتواترها واتفاقها موجبة ألا يظهر القائم عليه السلام إلا بعد مجيئها وكونها، إذ كانوا قد أخبروا أن لا بدَّ منها، وهم الصادقون، حتَّى إنَّه قيل لهم: نرجو أن يكون ما نؤمل من أمر القائم عليه السلام ولا يكون قبله السفيني، فقالوا: «بلى والله، إنَّه لمن المحتوم الذي لا بدَّ منه»، ثمَّ حقَّقوا كون العلامات الخمس هي من بين أكثر الدلائل والبراهين على ظهور الحقِّ بعدها، كما أبطلوا أمر التوقيت، وقالوا: «من روى لكم عنَّا توقيتاً فلا تهابوا أنْ تُكذِّبوه كائنًا من كان، فإنَّا لا نُوقِّتُ»، وهذا من أعدل الشواهد على بطلان أمر كلِّ من ادَّعى أو ادَّعى له مرتبة القائم ومنزلته، وظهر قبل مجيء هذه العلامات...^(١)،^(٢).

القاعدة الثانية في المقام: ضرورة وقوع العلامات وعدم التنافي مع النهي عن التوقيت: يشير رحمته الله إلى قاعدة ضرورية في العلامات من كونها لا بدَّ أن تقع بعد أن أخبر الأئمة عليهم السلام، فهي تقع لا محالة في الجملة، وفي ذات الوقت الذي نؤمن بوقوع العلامات عند الظهور لا يجوز لنا من جهة ثانية التوقيت للظهور ولا تطبيقها.

كلام في المنهجية والتنبيه على ضبط القواعد عند الشروع في التصنيف: تتعدَّد البحوث في العلامات وتختلف باختلاف المنهج والقواعد المتبعة في هذه المسألة، ومنها:

أولاً: بحث تصوري في تعريف العلامة: يتبين أن معنى العلامة وماهيَّتها هي حادثة تكون قبل قيام الإمام عليه السلام أو معه وتكون دالَّة على ظهوره. ثانياً: تقسيم العلامات إلى المحتوم وغير المحتوم: ذكرت الروايات عدَّة تقسيمات للعلامات من أهمَّها انقسامها إلى المحتومة وغير المحتومة، وممَّا دلَّ على

١. الغيبة للنعماني (ص ٢٩١ و ٢٩٢).

٢. من أجل ما يمتاز به المهدويَّة أنَّ الاستدلال عليها متعدَّد الجوانب أو الجهات، وتُعدُّ روايات العلامات قبل قيام الإمام عليه السلام من أدلَّة صحَّتها.

ذلك عدة روايات منها: ما روي عن المعلّى بن خنيس، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من الأمر محتوم، ومنه ما ليس بمحتوم، ومن المحتوم خروج السفيناني في رجب»^(١).

وفي نص آخر عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، فقال: «إنهما أجلان: أجل محتوم، وأجل موقوف»، فقال له حمران: ما المحتوم؟ قال عليه السلام: «الذي لله فيه المشيئة»، قال حمران: إني لأرجو أن يكون أجل السفيناني من الموقوف، فقال أبو جعفر عليه السلام: «لا والله إنّه لمن المحتوم»^(٢). وفي نص ثالث: «وإن السفيناني من المحتوم الذي لا بدّ منه»^(٣)، وتلاحظ تعريف الإمام عليه السلام للمحتوم بأنّه لا بدّ منه.

وروى الشيخ الصدوق رحمه الله بسند تام^(٤) عن عمر بن حنظلة، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «قبل قيام القائم خمس علامات محتومات: اليماني، والسفيناني، والصيحة، وقتل النفس الزكية، والخسف بالبيداء»^(٥).

قاعدة: وقوع البداء في المحتوم: مسألة: هل يبدو لله تعالى في المحتوم؟

روى الشيخ النعماني رحمه الله عن شيخه محمد بن همام، عن محمد بن أحمد بن عبد الله الخالنجي، قال: حدّثنا أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري، قال: كنّا عند أبي جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام، فجرى ذكر السفيناني، وما جاء في

١. الغيبة للنعماني (ص ٣١٠ و ٣١١ / باب ١٨ / ح ٢).

٢. الغيبة للنعماني (ص ٣١٢ و ٣١٣ / باب ١٨ / ح ٥)؛ هذا ولكن الصحيح ما ورد في بحار الأنوار (ج ٥٢ /

ص ٢٤٩ / ح ١٣٣) عن الغيبة للنعماني، وفيه: قال له حمران: ما المحتوم؟

قال: «الذي لا يكون غيره»، قال: وما الموقوف؟ قال: «هو الذي لله فيه المشيئة...»، فراجع.

٣. الغيبة للنعماني (ص ٣١٣ / باب ١٨ / ح ٦).

٤. سوى الحسين بن الحسن بن أبان، ويمكن توثيقه بعدّة وجوه ذكّرت في محلّها. أمّا عمر بن حنظلة فقد تقدّمت وجوه توثيقه، فراجع.

٥. كمال الدين (ص ٦٥٠ / باب ٥٧ / ح ٧).

الرواية من أن أمره من المحتوم، فقلت لأبي جعفر عليه السلام: هل يبدو لله في المحتوم؟ قال: «نعم»، فقلنا له: فنخاف أن يبدو لله في القائم، فقال: «إنَّ القائم من الميعاد، والله لا يخلف الميعاد»^(١).

وقد وقع هذا النصُّ محلاً للنقاش، وهل يقع في الحتم البداء؟
فما هي فائدته وتميُّزه عن غيره إن وقع البداء فيه؟
والجواب عن هذه الإثارات:

- ١ - أن هذا النصُّ هو الوحيد في بابه، وهو ضعيف بالخالنجي، ولا معنى لتقيُّد ما صحَّ من روايات العلامات المحتومات به.
- ٢ - على أنَّه لو سلَّمنا اعتباره سنداً، فهو مفسَّر معارض بما يُشكِّل سُنَّةً قطعيةً ممَّا دلَّ على أنَّه من العلامات الحتمية، وأنَّ الحتم هو الذي لا بدَّ منه.
- ٣ - اللسان في النصوص المتقدمة أبي عن التقيُّد، ومعارضها ساقط.
- ٤ - يمكن تأويل وقوع البداء في الحتم بما لا يُخرجه عن حتميته، كما لو كان يقع في مقدِّمات المحتوم أو زمان وقوعه أو بعض خصوصياته إن كانت له. وهذه قاعدة مهمة في هذه المسألة الفرعية: خضوع العلامات الحتمية للبداء.

قاعدة: لا تُطبَّق ما لم تجزم بالعلامة:

التطبيق ينقسم إلى قسمين:

- ١ - التطبيق المحض: أي ذكر ذات العلامة كما في الرواية الآتية في ابن طباطبا.
- ٢ - التطبيق غير المحض: وهو ذكر العلامة وتطبيقها على الذات الخارجية مع استلزامه الوقت كما في الحتميات كتطبيق اليماي مع شخص خارجي مستلزم لتحديد وقت معين.

١. الغيبة للنعماني (ص ٣١٤ و ٣١٥ / باب ١٨ / ح ١٠).

عرفوا التوقيت: هو ذكر وقت محدّد بيوم أو شهر من سنة معيّنة أو غيرهما من الألفاظ الدالة عليهما، كالعقد والقرن، أو ما يفهم العرف أنّه تحديد.

يتنافى وما ذكرته الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، فعن أبي عبد الله عليه السلام: «يا مهزم، كذب الوقّاتون، وهلك المستعجلون، ونجا المسلمون»^(١). وعن أبي خالد الكابلي يسأل الإمام الباقر عليه السلام عن التوقيت، فيجيبه عليه السلام: «... سألتني والله - يا أبا خالد - عن سؤال مجهد، ولقد سألتني عن أمر ما كنت محدّثاً به أحد، ولو كنت محدّثاً به أحد لحديثك...»^(٢).

وفي نصّ آخر: «... من أخبرك عنّا توقّيتاً فلا تهابنّ أنْ تكذّبه، فإنّا لا نُوقّت لأحدٍ وقتاً»^(٣).

وعندما سُئل الإمام الحجّة عليه السلام عن ذلك، أجاب عليه السلام في توقيع إسحاق بن يعقوب: «... وأمّا ظهور الفرج فإنّه إلى الله تعالى ذكره، وكذب الوقّاتون»^(٤). وما يمكن أن يُستدلّ به على بطلان التوقيت من وجوه من غير ما روي أعلاه أمور، منها:

١ - الأصل والقاعدة في معرفة المستقبل على نحو الجزم واليقين ممنوعة، لأنّه من الغيب، والاطّلاع عليه ليس متيسراً الكلّ أحد، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً﴾ (الأحزاب: ٦٣)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ (لقمان: ٣٤).

١. الكافي (ج ١ / ص ٣٦٨ / باب كراهية التوقيت / ح ٢).

٢. الغيبة للنعماني (ص ٢٩٩ و ٣٠٠ / باب ١٦ / ح ٢).

٣. الغيبة للنعماني (ص ٣٠٠ / باب ١٦ / ح ٣).

٤. كمال الدين (ص ٤٨٣ - ٤٨٥ / باب ٤٥ / ح ٤).

وفي خصوص الإمام الحجة بن الحسن عليه السلام وظهوره، فقد روي في أنه عليه السلام من الغيب، وأنه عليه السلام كالساعة، فعن الإمام الرضا عليه السلام: «... وأما متى، فأخبار عن الوقت، فقد حدثني أبي، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، أن النبي صلى الله عليه وآله قيل له: يا رسول الله، متى يخرج القائم من ذريتك؟

فقال صلى الله عليه وآله: مثله مثل الساعة التي ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧]»^(١).

٢ - قاعدة المعلوم ينتشر ويشيع ويفقد الغرض من كتمه: أن الوقت كان معلوماً عند أهل البيت عليهم السلام، ولكن الناس أشاعته وكشفته فرفعه الله تعالى، ومما دلّ على أنه كان موجوداً عندهم عدة نصوص، منها:

أ - عن إسحاق بن عمار الصيرفي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قد كان لهذا الأمر وقت، وكان في سنة أربعين ومائة، فحدثتم به وأذعتموه، فأخبره الله تعالى»^(٢).

ب - عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: ما لهذا الأمر أمد ينتهي إليه ويريح أبداننا؟ قال: «بلى، ولكنكم أذعتم، فأخبره الله»^(٣).

ج - عن أبي حمزة، قال: سمعت الباقر عليه السلام: «يا ثابت، إن الله تعالى قد كان وقت هذا الأمر في سنة السبعين، فلما قتل الحسين عليه السلام اشتد غضب الله فأخبره إلى أربعين ومائة، فحدثناكم بذلك، فأذعتم وكشفتم قناع الستر، فلم يجعل الله لهذا الأمر بعد ذلك وقتاً عندنا، ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]»^(٤).

١. كمال الدين (ص ٣٧٢ و ٣٧٣ / باب ٣٥ / ح ٦).

٢. الغيبة للنعماني (ص ٣٠٣ / باب ١٦ / ح ٨).

٣. الغيبة للنعماني (ص ٢٩٩ / باب ١٦ / ح ١).

٤. الغيبة للنعماني (ص ٣٠٣ و ٣٠٤ / باب ١٦ / ح ١٠).

٣- قاعدة مخالفة التوقيت للضرورة: فقد دلت الروايات على أنه لو لم يبقَ

من الدنيا إلا يوم واحد لطوّل الله تعالى ذلك اليوم حتّى يخرج المهدي عليه السلام، وهو يدلّ على تعذّر التوقيت له عليه السلام.

ومّا روي في ذلك ما نقله الشيخ الصدوق عليه السلام في باب الوصيّة من لدن آدم عليه السلام حيث قال: ... وقد وردت الأخبار الصحيحة بالأسانيد القويّة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أوصى بأمر الله تعالى...، إلى أن يقول: وأوصى الحسن بن عليّ إلى ابنه حجّة الله القائم بالحقّ الذي لو لم يبقَ من الدنيا إلا يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتّى يخرج فيملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً^(١).

فكونه عليه السلام يخرج حتماً ولو في آخر يوم كاشف أيضاً عن عدم القدرة على تحديد هذا اليوم بنحو الجزم والعلم.

وقد ادّعى الانطباق جماعة، ظنّاً منهم أنّ التطابق في الأسماء أو الصفات أو الألقاب كاليمني أو الخراساني أو غيرها كافٍ في إثبات ذلك، فإنّ المشابهة في الاسم أو اللقب أو بعض الصفات الجسديّة غير كافية، إذ يوجد في زمانٍ واحدٍ منها المئات بل أكثر، فيكون الجزم بها لبعضهم دون غيرهم ترجيح بلا مرجّح.

ومّا ورد عن أهل البيت عليهم السلام في مقام تعجّبهم ممّن يقوم بتطبيق الأشخاص والأولياء والأحداث خطأً، ما روي عن الإمام الرضا عليه السلام أنّه قال: «**قبل هذا الأمر السفّاني واليماني والمرواني وشعيب بن صالح، فكيف يقول هذا وهذا؟!**»^(٢)، وذكر المحقّق في هامش الحديث تفسيراً له: (أي كيف يقول محمّد ابن إبراهيم بن

١. من لا يحضره الفقيه (ج ٤ / ص ١٧٧ / ح ٥٤٠٢).

٢. الغيبة للنعماني (ص ٢٦٢ / باب ١٤ / ح ١٢).

إسماعيل المعروف بابن طباطبا: إني القائم؟^(١).

قواعد في مسألة فرعية من مسألة العلامات: قواعد مسألة الصيحة:

الصيحة من العلامات الحتمية، وغاية في الأهمية في الكشف عن الظهور، ونتحدث عنها وعن قواعدها في ضمن نقاط:

أولاً: خصائص الصيحة: في (الغيبة) للشيخ النعماني رحمته الله عن أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب أبو الحسن الجعفي من كتابه، قال: حدثنا إسماعيل ابن مهران، قال: حدثنا الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام أنه قال: «إذا رأيتم ناراً من المشرق شبه المهردي^(٢) العظيم تطلع ثلاثة أيام أو سبعة^(٣) فتوقعوا فرج آل محمد عليهم السلام إن شاء الله تعالى، إن الله عزيز حكيم».

ثم قال: «الصيحة لا تكون إلا في شهر رمضان، لأن^(٤) شهر رمضان شهر الله، والصيحة فيه هي صيحة جبرائيل إلى الخلق». ثم قال: «ينادي مناد من السماء باسم القائم عليه السلام، فيسمع من المشرق ومن المغرب، لا يبقى راقداً إلا استيقظ، ولا قائم إلا قعد، ولا قاعد إلا قام على رجليه فزعاً من ذلك الصوت، فرحم الله من اعتبر بذلك الصوت فأجاب، فإن الصوت الأول هو صوت جبرئيل الروح الأمين عليه السلام».

١. نعم، توجد رواية تقول: «وكف يقول...» ولكنها رغم ورودها في الكتاب المعروف بمسند الإمام الرضا عليه السلام ج ١، ص ٢١٨، ح ٣٧٧ وهو ينقلها عن كتاب غيبة النعماني رحمته الله ولكن ما تقدم من غيبة النعماني المعضود بنقل الشيخ المجلسي رحمته الله ج ٥٢، ص ٢٣٣، باب ٢٥ ومتوافق مع السياق.

٢. أي خضراء مائلة إلى الحمرة.

٣. الترديد في الرواية لعلّه ناشئ من التوقف على أمور وعناصر متغيرة إن حصلت كان ثلاثة وإن لم تحصل كان سبعة أو بالعكس، ومثله لا يضرب بالعصمة بلا شك.

٤. التعليل بشهر رمضان لعلّه لبيان الحكمة وليس العلة الحقيقية، لأن الصيحة كما تقع فيه تقع في غيره كما يأتي، ولعلّه لبيان فضله.

ثم قال عليه السلام: «يكون الصوت في شهر رمضان في ليلة جمعة ليلة ثلاث وعشرين، فلا تشكُّوا في ذلك، واسمعوا وأطيعوا، وفي آخر النهار صوت الملعون إبليس اللعين ينادي: أَلَا إِنَّ فَلاناً قُتِلَ مظلوماً، لِيُشَكَّك الناس ويفتنهم، فكم في ذلك اليوم من شاكٍّ متحيرٍ قد هوى في النار، فإذا سمعتم الصوت في شهر رمضان فلا تشكُّوا في أنَّه صوت جبرئيل، وعلامة ذلك أنَّه ينادي باسم القائم واسم أبيه عليه السلام حتَّى تسمعه العذراء في خدرها فتحرّض أباه وأخاه على الخروج».

وقال: «لابدَّ من هذين الصوتين قبل خروج القائم عليه السلام، صوت من السماء وهو صوت جبرئيل باسم صاحب هذا الأمر واسم أبيه، والصوت الثاني من الأرض هو صوت إبليس اللعين ينادي باسم فلان أنَّه قُتِلَ مظلوماً، يريد بذلك الفتنة، فاتَّبِعُوا الصوت الأوَّل، وإياكم والأخير أن تفتنوا به»^(١).

والحديث طويل وتأمَّ سنداً على بعض المباني^(٢)، ويحمل جملة دلالات مهمَّة تساعد في تشكيل صورة للامح ما قبل ظهور الإمام عليه السلام. وفي (الغيبة) للشيخ النعماني عليه السلام، عن أبي عبد الله عليه السلام جاء فيه: «... إذا سمعوا الصوت من السماء: أَلَا إِنَّ الحقَّ في عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام وشيعته»، قال: «فإذا كان من الغد صعد إبليس في الهواء حتَّى يتوارى عن أهل الأرض ثمَّ ينادي: أَلَا إِنَّ الحقَّ في عثمان بن عفَّان وشيعته، فإنَّه قُتِلَ مظلوماً فاطلبوا بدمه»، قال: «فِيُثَبَّت اللهُ الذين آمنوا بالقول

١. الغيبة للنعماني (ص ٢٦٢ و ٢٦٣ / باب ١٤ / ح ١٣).

٢. الحسن بن عليٍّ توجد وجوه لتوثيقه: من أنَّ له أصلاً، ورواية الثقات عنه، وأنَّ الطائفة عملت برواياته، ورواية أصحاب الإجماع عنه كابن أبي عمير والزنطي، وصدر في حقِّه: «وأبوه أوثق منه» (رجال ابن الغضائري: ص ٥١ / الرقم ٦/٣٣).

أمَّا والده عليٌّ بن أبي حمزة، فيمكن توثيقه لما تقدَّم في ابنه، وأنَّه من رواة كامل الزيارات والقمِّي، وقول الشيخ الطوسي عليه السلام فيه من عمل الطائفة برواياته، وبذلك تكون الرواية تامَّة سنداً.

الثابت على الحق، وهو النداء الأوّل...»^(١)، والحديث تامّ سنداً.

وذكر النعماني الحديث الذي بعده بسند تامّ أيضاً وبنفس لفظه، قال: (مثله سواء بلفظه).

قاعدة عامة في المقام: امتناع التلاعب بالصيحة السماوية: الصوت الوارد بقرينة ما تقدّم من كونه مسموعاً من كلّ الناس وكلّ أهل لغة بلغتهم فهو صوت عرفي، ويُحمّل على معانيه العرفيّة المفهومة لدى الناس عامّة، لكي يناسب أنّه آية عامّة واضحة وكاشفة عن الأحداث الجارية ومدى مطابقتها للواقع، على أنّ المتبادر منه هو المعنى العرفي. فالتصريح أنّ الصيحة الأولى من السماء والأخرى من الهواء أو الأرض يمنع يد التلاعب فيها.

قاعدة: في كيفية التمييز بين الصيحتين: وردت نصوص بمفاد أنّ الناس يُعَيِّرُونَا ويقولون: إنَّكم تزعمون أنّه سيكون صوت من السماء^(٢)، وأنَّهما نداءان، فأَيُّهما الصادق من الكاذب^(٣)؟ حتّى ورد أنّ بعض من يسمع الصوت الأوّل يقول: (هذا سحر الشيعة وحتّى يتناولونا)^(٤).

فيأتي الجواب على لسان أهل البيت عليهم السلام: في موثقة عبد الله بن بكير، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام: ... قال: «يعرفه الذين كانوا يروون حديثنا ويقولون: إنّهُ يكون قبل أن يكون، ويعلمون أنّهم هم المحقّقون»^(٥).

١. الغيبة للنعماني (ص ٢٦٧ / باب ١٤ / ح ١٩).

٢. الغيبة للنعماني (ص ٢٦٩ / باب ١٤ / ح ٢٠)، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

٣. الغيبة للنعماني (ص ٢٧٣ / باب ١٤ / ح ٣٠)، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

٤. الغيبة للنعماني (ص ٢٦٩ / باب ١٤ / ح ٢٠)، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

٥. الغيبة للنعماني (ص ٢٧٢ و ٢٧٣ / باب ١٤ / ح ٢٨).

وأيضاً ما رواه النعماني رحمته الله بسند تامّ عن هشام بن سالم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ الجريري أخا إسحاق يقول لنا: إنَّكم تقولون: هما نداءان، فأيهما الصادق من الكاذب؟

فقال أبو عبد الله عليه السلام: «قولوا له: إنَّ الذي أخبرنا بذلك - وأنت تُنكر أن هذا يكون - هو الصادق»^(١).

وفي نصّ ثالث تامّ سنداً أيضاً عن هشام بن سالم: ... فقلت: وكيف تُعرّف هذه من هذه؟ فقال الإمام الصادق عليه السلام: «يعرفها من كان سمع بها قبل أن تكون»^(٢).

وفي نصّ رابع عن الجريري، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ الناس يُؤبّخونا ويقولون: من أين يُعرّف المحقُّ من المبطّل إذا كانتا؟ فقال: «ما تردُّون عليهم؟»

قلت: فما تردُّ عليهم شيئاً، قال: فقال عليه السلام: «قولوا لهم: يُصدّق بها إذا كانت، من كان مؤمناً، يؤمن بها قبل أن تكون»، قال: «إنَّ الله تعالى يقول: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥]»^(٣)، وقوله: «إنَّ كانت» لا ينافي الحتم، إنّما يتعلّق على المشيئة.

وفي نصّ خامس عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنّه قال: «اسكنوا ما سكنت السماوات والأرض، أي لا تخرجوا على أحد فإنَّ أمركم ليس

١. الغيبة للنعماني (ص ٢٧٣ / باب ١٤ / ح ٣٠).

٢. الغيبة للنعماني (ص ٢٧٣ و ٢٧٤ / باب ١٤ / ح ٣١).

٣. الغيبة للنعماني (ص ٢٧٤ / باب ١٤ / ح ٣٢)؛ وفي سنده محمّد بن خالد، وهو مشترك بين جماعة، منهم الأصمّ والبرقي المتقاربان طبقةً، فإنَّ استظهرنا الثقة فيها، وإلّا فيمكن التعويض بطريق الكليني (ج ٨ / ص ٢٠٨ / ح ٢٥٢)، فإنّه لا يمرُّ بمحمّد بن خالد، إلّا أنّ المشكلة تبقى من جهة عبد الرحمن بن مسلمة الجريري لم يذكره.

به خفاء، ألا إنها آية من الله ﷻ ليست من الناس، ألا إنها أضوأ من الشمس لا تخفى على برٍّ ولا فاجر، أتعرفون الصبح؟
فإنها كالصبح ليس به خفاء»^(١).

تقريب: إن هذا النص في غاية البيان والوضوح أن آية السماء لن تخفى على أحد وهي عامّة للجميع، والنص من شدّة وضوحه لا يحتاج إلى توضيح.

قاعدة: استبقاء النفس للصاحب ﷺ: أهل البيت  رجّحوا استبقاء النفس لصاحب الزمان ﷺ حتّى لو كان إذهاب النفس في سبيل الحقّ والشهادة، كما في رواية الشيخ النعماني  بسنده عن أبي جعفر : «كأنّي بقوم قد خرجوا بالمشرق يطلبون الحقّ فلا يُعطونه، ثمّ يطلبونه فلا يُعطونه، فإذا رأوا ذلك وضعوا سيوفهم على عواتقهم، فيعطون ما سألوه فلا يقبلونه حتّى يقوموا، ولا يدفعونها إلّا إلى صاحبكم، قتلاهم شهداء، أمّا إنّي لو أدركت ذلك لاستبقيت نفسي لصاحب هذا الأمر»^(٢)، فيه دلالة على قرب الظهور من جهة إبقاء النفس.

إن قلت: يحتمل أنها خاصة بالإمام .

قلت: هو في مقام بيان الحال للناس مع أمثال هؤلاء فرغم كون قتلاهم شهداء فالإنسان مخير بالذهاب معهم أو الاستبقاء للإمام لاستبقاء أفضل.

نعم، احتمال أن يكون كلام الإمام  عن فترة ما قبل الظهور

١. الغيبة للنعماني (ص ٢٠٧ و ٢٠٨ / باب ١١ / ح ١٧).

٢. الغيبة للنعماني (ص ٢٨١ و ٢٨٢ / باب ١٤ / ح ٥٠)؛ والسند لا مشكلة فيه إلّا من جهة أبي خالد الكابلي، ويمكن توثيقه على الأصحّ. والحسين بن موسى الذي لم يؤثّق، إلّا أن ابن أبي عمير قد روى عنه، لمن يقبل ذلك.

ومعرفة المكلف لذلك كي يترجح الاستبقاء لصاحب الأمر عليه السلام الذي ذكرناه بعقب الحديث وجيه.

فهل ترى كل هذه الأهمية لا تصل إلى أهمية جعل هذه المسائل من مهمات البحث وتنظم في درس بل علم؟!

قبل الختام توصية: بعد هذا الاطلاع يتضح لك أهمية الدرس المهدوي بما لا شك فيه بالمعنى المتقدم، بل المأمول والمرجو أن نتقل من مرحلة الدرس المهدوي إلى مرحلة علم المهدوية، فهو من جهة التعريف والغرض والمسائل يكاد يكون مستقلاً، نسأله تعالى بحق صاحب الأمر عليه السلام أن يفتح سبل صيرورة هذا الأمر.





ALMAUOOD

نقد ومراجعة شبهات الدكتور ناصر القفاري حول فكرة المهدوية^(١)

الناقد: نصرت الله آيتي
المرجم: علاء الزبيدي

تمهيد:

أحد الكتب المفصلة والمهمة التي كُتبت في السنوات الأخيرة لنقد معتقدات الشيعة هو كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد) الذي ألفه الدكتور ناصر القفاري. في هذا الكتاب، هوجمت جميع معتقدات الشيعة، بما في ذلك فكرة المهدوية، وسنسعى للإجابة عن شبهات هذا الكتاب المتعلقة بفكرة المهدوية. وسنخصص الكلام في هذا المقال عن الإجابة عن سبع عشرة شبهة تتعلق بتاريخ نشوء فكرة الغيبة، ودوافع تكوّن هذه الفكرة، ومؤسسيها.

مقدمة:

كتاب (أصول مذهب الشيعة) قد حصل على مكانة متميزة من حيث تنوع مباحثه وحجم الشبهات التي يحتويها، وما يلي هو نقد الفصل الرابع من هذا الكتاب بعنوان (المهدية والغيبة)، الذي خصص له ١١٠ صفحات من الكتاب، حيث حاول نقد فكرة المهدية وفق القراءة الشيعية. وقبل الدخول في نقد ومراجعة كلمات الكاتب، فمن المناسب تقديم

١. هذه الترجمة لهذا المقال اقتضت أن نقوم باختصار بعض المطالب لاعتناء النشر ذلك.

بعض الملاحظات حول الأسلوب الذي اتبعه في كتابه (أصول مذهب الشيعة):

لقد طرح السيد القفاري في مقدمة كتابه ثلاث ادّعاءات كبيرة.

أولها: أنه كان في مقام بيان الحقيقة، وقد أظهر الأمانة في نقل آراء العلماء الشيعة، قال: (ولا شك بأن بيان حال الفرق الخارجة عن الجماعة... ضروري لرفع الالتباس وبيان الحق للناس... والموضوعية الصادقة أن تنقل من كتبهم بأمانة... وأن تعدل في الحكم).

الادّعاء الثاني: هو الإبداع، وهو أنه قد توصل إلى نقاط حول اعتقادات الشيعة لم يسبق لأحد أن توصل إليها من قبل: (أماطت هذه الدراسة اللثام عن عقائد لم يطرقها أحد من قبل)^(١).

أمّا الادّعاء الثالث: فهو أنه في كتابه قد تجنب ذكر الروايات الشاذة والضعيفة التي لا تعبر عن حقيقة مذهب التشيع، واستند فقط إلى الروايات المستفيضة والمعتبرة، قال: (ولم أذكر من عقائدهم في هذه الرسالة إلا ما استفاضت أخبارهم به وأقره شيوخهم... كل ذلك حتى لا يقال بأننا نتجه إلى بعض رواياتهم الشاذة وأخبارهم الضعيفة التي لا تعبر عن حقيقة المذهب فنأخذ بها)^(٢).

نقول: فيما يتعلق بالادّعاء الأول، وأنه لم يكن لديه هم سوى بيان الحقيقة وإيضاحها، وأنه قد حافظ على الأمانة في نقل اعتقادات الشيعة والحكم عليها بالعدل، يجب أن يقال: من المؤسف أن هذه الكلمات الجميلة ضحّي بها دائماً على مذهب الحب والبغض المفرط، وقد حال التعصب الأعمى دون رؤية وفهم الحقائق، ومنع الالتزام بالمبادئ الأخلاقية في مسار اكتشاف الحقيقة، وما أقبح وأبشع أن يقوم بهذا العمل شخص يعدّ نفسه عالماً مسلماً ويدّعي الدفاع عن كتاب الله وسنة النبي ﷺ ونشر تعاليم الدين الإسلامي النقي.

١. أصول مذهب الشيعة: ص ٢ و ٦.

٢. السابق: ص ١٠.

بعض الادّعاءات الكاذبة للقفاري التي تثير شكوكاً جدّية حول صحّة ادّعاءه الأول هي كما يلي:

١ - لم يكن أقارب الإمام المهدي عليه السلام، وحتّى أقربهم إليه على علم بوجوده، بل كانوا ينكرون وجوده.

٢ - لم ير أي من الشيعة الإمام المهدي عليه السلام باستثناء نوابه^(١).

٣ - مصدر اعتقاد الشيعة بوجود وغيبة الإمام المهدي عليه السلام هو عثمان بن سعيد^(٢).

٤ - كان نواب الإمام المهدي عليه السلام يدّعون العصمة^(٣).

٥ - لم يكن على علم بوجود وغيبة الإمام المهدي عليه السلام سوى السيدة حكيمة^(٤).

و...

وادّعى أيضاً أنه قد توصّل إلى نقاط لم يتوصّل إليها أحد قبله في ما يتعلق بمعتقدات الشيعة منها:

١ - عدم اطلاع أي من المقربين من الإمام العسكري عليه السلام والشيعة على وجود وولادة الإمام المهدي عليه السلام^(٥).

٢ - ابتكار فكرة الغيبة من قبل العلماء الشيعة بسبب الإحباط من تشكيل حكومة شيعية^(٦).

٣ - جذور فكرة الغيبة في الديانة المجوسية^(٧).

١. السابق.

٢. السابق: ص ١٠١١.

٣. السابق: ص ١٠١٦.

٤. السابق: ص ١٠٢٤.

٥. السابق: ص ٥٩-٨٠.

٦. أحمد أمين - ضحى الإسلام: ص ٢٤١.

٧. گلدزهر - العقيدة والشرعية في الإسلام: ص ٢١٥.

٤ - الاعتقاد بغيبة الإمام المهدي ﷺ في السرداب^(١).

و...

ذلك مثال من الشبهات التي طرحت في بعض الأحيان منذ مئات السنين من قبل المخالفين، وقد أجاب علماء الشيعة عنها، في حين أن السيد القفاري ودون أي إشارة إلى هذه الإجابات، عدّها شبهات جديدة لم تخطر على بال أحد.

فيما يتعلق بالادعاء الثالث للسيد القفاري، يجب أن يُقال: إنه على الرغم من أنه يدعي أنه استند إلى روايات معتبرة، إلا أن القارئ الذي يراجع الكتاب لا يجد أي أثر للنقاشات السندية، لأن الكاتب لم يتعرض في أي مكان من كتابه لإثبات اعتبار الروايات بناءً على آراء العلماء الشيعة. ومع ذلك، لا يفهم كيف ادّعى أن الروايات التي استند إليها معتبرة من وجهة نظر العلماء الشيعة.

الدليل الوحيد للقفاري الذي قدّمه لدعم ادّعاء اعتبار الروايات هو وجودها في المصادر المهمّة للشيعة، والتي أشاد العلماء الشيعة بها. أي إنّه وفقاً للسيد القفاري، عندما توجد رواية في أحد المصادر الشيعة التي يشيد العلماء الشيعة بها، فإن تلك الرواية ستكون وبحسب اعترافهم معتبرة. ولهذا السبب، عندما يعدّد القفاري في مقدمة كتابه المصادر الشيعة التي استند إليها، يذكر أيضاً أوصاف العلماء الشيعة لها.

الخطأ الذي وقع فيه هو أن تجليل كتاب ما يُعدّ اعتقاداً بصحة جميع رواياته، في حين أنّه لا يوجد أي تلازم بين الإشادة بكتاب ما واعتبار جميع رواياته، وذلك لأن هذا التجليل يمكن أن يكون بسبب عظمة مقام الكاتب العلمي، وإحاطته بموضوع الكتاب، ودقته في اختيار الروايات، ووصوله إلى المصادر الأولية والمراجع القديمة، وتنظيمه المناسب، وشمولية الكتاب،

١. العلامة الأميني - الغدير: ج ٣، ص ٣٠٨.

وغيرها. لذلك، لا يمكن استنتاج أن العلماء الشيعة، من خلال تجليلهم لكتاب ما، يعتقدون بصحة جميع روايات ذلك الكتاب.

بناءً على ما تقدم، يتضح الخطأ الفاحش الآخر للشيخ القفاري، وهو أنه في كتابه كان يسعى لنقد معتقدات مذهب الشيعة. بل إن عنوان كتابه يوحي بأنه لم يكن في صدد نقد جميع معتقدات الشيعة، بل نقد الأسس والمعتقدات الأساسية لمذهب الشيعة (أصول مذهب الشيعة). من الواضح أنه يمكن نسبة عقيدة معينة إلى دين أو مذهب ما فقط إذا كانت تلك العقيدة من المعتقدات التي يتفق عليها جميع المؤمنين بذلك الدين أو المذهب، أو إذا كان هناك معارضون فعددهم يكون ضئيلاً.

لذلك، يجب على القفاري لإثبات أن ما ورد في كتابه هو معتقدات الشيعة أن يثبت أن جميع الشيعة أو غالبية قريبة من الإجماع يتفقون على ما ذكره، بينما هو في بعض الأحيان، ولمجرد وجود رواية في أحد المصادر غير المهمة للشيعة، والتي تعكس في النهاية اعتقاد كاتب ذلك الكتاب بتلك الرواية، ينسب الإيمان بتلك الرواية إلى جميع علماء الشيعة ويعدها من معتقدات مذهب الشيعة.

على سبيل المثال، مسألة كون والدته الإمام المهدي ﷺ ابنة قيصر الروم أم لا، أو ما إذا كانت السيدة حكيمة قد لاحظت علامات الحمل في السيدة نرجس أم لا، أو ما إذا كانت السيدة نرجس عاتكة على علم بحملها أم لا، أو ما إذا كان اسمها سوسن أو شيئاً آخر، أو ما إذا كان الإمام المهدي ﷺ قد نطق بعد ولادته بـ «الحمد لله رب العالمين» أم بذكر آخر، أو ما إذا كان نموه طبيعياً أم غير طبيعي، والعشرات من هذه المسائل هي أشياء لا يهتم إثباتها كثيراً، ولا بطلانها يهدم شيئاً. في حين أن أجزاء كبيرة من نقد السيد القفاري موجهة إلى هذه المسائل الهامشية، وقد سعى إلى إظهار أساس مذهب التشيع ضعيفاً في نظر القارئ من خلال الإكثار من هذا النوع من الإشكالات.

مما تقدّم يمكن إضافة هذه النقطة، وهو أنه للأسف، قد انتهك في كتابه حرمة القلم ولم يحافظ على جانب الأدب، بذكره الكلمات القبيحة والشتائم التي وردت فيه. ولا أعلم كيف يسمح مسلم ذو فكر حر، يهتم بالحقائق، يأخذ القلم بيده بدافع الواجب، أن يستخدم كلمات فاحشة وقبيحة بهذا الشكل لإهانة الطرف الآخر.

ما سبق هو بعض المراجعات العامة والمنهجية على كتابة السيد القفاري، وسنشير إلى نصوص كتابه - الفصل الرابع - بترتيب ذكرها وملاحظاتنا.

الشبهة الأولى: [عقيدة الغيبة عند فرق الشيعة]:

يقول القفاري: (فكرة الإيمان بالإمام الخفي أو الغائب توجد لدى معظم فرق الشيعة، حيث تعتقد في إمامها بعد موته أنّه لم يمّت، وتقول بخلوده، واختفائه عن الناس، وعودته إلى الظهور في المستقبل مهدياً، ولا تختلف هذه الفرق إلا في تحديد الإمام الذي قدرت له العودة، كما تختلف في تحديد الأئمة وأعيانهم والتي يعتبر الإمام الغائب واحداً منهم.

وتعتبر السبئية - كما يقول القمي، والنوبختي، والشهرستاني وغيرهم - أول فرقة قالت بالوقوف على علي وغيبته، حيث زعمت (أنّ علياً لم يقتل ولم يمّت، ولا يقتل ولا يموت حتّى يسوق العرب بعصاه، ويملاً الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً).

ولما بلغ عبد الله بن سبأ نعي علي بالمدائن قال للذي نعاه: (كذبت، لو جئنا بدماعه في سبعين صرة، وأقمت على قتله سبعين عدلاً لعلمنا أنه لم يمّت ولم يقتل، ولا يموت حتّى يملك الأرض) وظلت تنتظر عودته من غيبته، ثم انتقلت هذه (الفكرة) من السبئية إلى بعض فرق الكيسانية كالكرية حيث قالت لما مات محمد بن الحنفية - وهو الذي تدّعي أنّه إمامها -: (إنّه حي لم يمّت وهو في جبل رضوى بين مكة والمدينة عن يمينه أسد وعن

يساره نمر موكلان به يحفظانه إلى أوان خروجه وقيامه)، وقالوا: (إنَّه المهدي المنتظر، وزعموا أنَّه سيغيب عنهم سبعين عاماً في جبل رضوى ثم يظهر فيقيم لهم الملك، ويقتل لهم الجبابة من بني أمية)، فلما مضت سبعون سنة ولم ينالوا من أمانهم شيئاً حاول بعض شعرائهم توطين أصحابه على هذه العقيدة، وأن يرضوا بالانتظار ولو غاب مهديهم مدة عمر نوح عليه السلام.

ثم شاع التوقف على الإمام وانتظار عودته مهدياً بعد ذلك بين فرق الشيعة.. فبعد وفاة كل إمام من آل البيت تظهر فرقة من أتباعه تدعي فيه هذه الدعوى... وتنتظر عودته، وتختلف فيما بينها اختلافاً شديداً في تحديد الإمام الذي وقفت عليه وقدرت له العودة - في زعمهم - ولذلك قال السمعاني: (ثم إنهم في انتظارهم الإمام الذي انتظروه مختلفون اختلافاً يلوح عليه حمق بليغ).

وحتى بعض فرق الزيدية وهي الجارودية تاهت في وهم هذا الانتظار للإمام الذي قدم مات، مع اختلاف فروع هذه الطائفة في تحديد الإمام المنتظر، كما نقل ذلك الأشعري والبغدادى والشهرستاني وغيرهم. ولذلك فإنه لا صحة لما قاله بعضهم من أن الزيدية كلها تنكر هذا الاتجاه كما قاله أحمد أمين، وأشار إليه جولد سيهر.

هذه عقيدة الغيبة عند فرق الشيعة، ارتبطت بأفراد من أهل البيت معروفين وجدوا في التاريخ فعلاً وعاشوا حياتهم كسائر الناس، فلما ماتوا ادعت فيهم هذه الفرق تلك الدعوى، حيث لم تصدق بموتهم، وزعمت أنهم غابوا، وسيعودون للظهور مرة أخرى، أمّا هذه الفكرة عند الاثني عشرية فتختلف من حيث إنَّها ارتبطت عندهم (بشخصية خيالية) لا وجود لها عند أكثر فرق الشيعة المعاصرة لظهور هذه (الدعوى) وهي عند أصحابها شخصية رمزية لم يرها الناس، ولم يعرفوها، ولا يعلمون مكانها، غابت - كما

يدعون - بعد ولادتها، ولم يظهر حملها، وأحيطت ولادتها بسياج من السرية والكتمان، بل إن عائلتها، ووكيلها وأقرب الناس إليها لم يعلموا بأمر هذا الحمل وذلك المولود، وكانوا له منكرين، بل لم يظهر للشيعة التي تدعيه إلا من خلال نواب يدعون الصلة به.

هذه الشخصية هي شخصية المهدي المنتظر عندهم، ويشكل الإيمان بها عند الاثني عشرية الأصل الذي ينبنى عليه مذهبهم، والقاعدة التي تقوم عليها بنية التشيع عندهم؛ إذ بعد انتهاء وجود أئمة الشيعة بوفاة الحسن العسكري أصبح الإيمان بغيبة ابنه المزعوم هو المحور الذي تدور عليه عقائدهم، والأساس الذي يمسك بنيان الشيعة من الانهيار. ولكن كيف ومتى بدأت هذه الفكرة عند الاثني عشرية؟^(١).

نقد ومراجعة:

يمكن تلخيص الكلمات السابقة في هذه العبارة: مؤسس فكرة الغيبة هو عبد الله بن سبأ، وقد انتقلت هذه الفكرة منه إلى بقية الفرق الشيعية وأخيراً إلى الإمامية الاثني عشرية. بناءً لذلك، فإن فكرة الغيبة هي فكرة مصنعة وتفتقر لأي نوع من الأسس الحقيقية.

بغض النظر عما إذا كان هناك تاريخياً شخصية باسم عبد الله بن سبأ، أو أن هذه الشخصية من اختراعات بعض الكتاب^(٢)، فيجب أن نذكر أن القفاري وقع في خطأ كبير في أقواله، ولم يترك فرقاً بين أصل فكرة الغيبة وبين تطبيقها على نموذج خارجي.

ما أثبتته استناداً إلى الكتب الشيعية ليس سوى تطبيق فكرة الغيبة على أنموذج خاص من قبل الفرقة السبئية، لأنه في كتاب (فرق الشيعة)

١. أصول مذهب الشيعة: ص ١٠٠٠-١٠٠٣.

٢. انظر: مرتضى العسكري، عبد الله بن سبأ.

و(المقالات والفرق) لم يذكر أكثر من ذلك حول أول فرقة تبنت فكرة الغيبة وتطبيقها على مثال محدد، والأصل أن الكتب المذكورة لا تتعلق بأصل الفكرة عند الطائفة السبئية، بل في كل أحاديثهم عن السبئية وطوائفهم ومعتقداتهم كتبوا: (فرقة منهم قالت أن علياً لم يُقتل ولم يمت...) ^(١) أي فرقة منهم على هذا، ومن الواضح أن هذه العبارة لا تعني شيئاً سوى أن السبئية كانت أول فرقة اعتقدت بغيبة الإمام علي عليه السلام.

وعليه فلا يوجد تلازم بين كون السبئية أول فرقة اعتقدت بغيبة الإمام علي عليه السلام، وبين أنه لم يكن هناك أصل لفكرة الغيبة قبل ذلك، بل يمكن في الوقت نفسه أن نؤمن بوجود أصل لفكرة الغيبة قبل ظهور فرقة السبئية، ومع ذلك، يمكن أن نعدّ السبئية أول مجموعة حدّدت مصداقاً لهذه الفكرة وأخطأت في تطبيقها على الإمام علي عليه السلام.

ومن المؤكّد أن هناك اختلافاً بين الكتاب الشيعة والسنة في هذا الصدد، حيث لم يذكر الكتاب الشيعة مثل النوبختي والأشعري شيئاً سوى أن أول فرقة طبقت فكرة الغيبة على الإمام علي عليه السلام هي السبئية. بينما الكتاب السنة مثل الشهرستاني أرادوا أن يستنتجوا مما قيل سابقاً أن أصل فكرة الغيبة قد طُرحت لأول مرة من قبل السبئية ^(٢)، وبالطبع لا يُتوقّع من هؤلاء سوى ذلك.

إنّ ما يؤكد النقطة المذكورة سابقاً ويظهر أن مؤسس فكرة الغيبة لم يكن عبد الله بن سبأ، وأن هذه الفكرة كانت مطروحة بين المسلمين قبل ذلك عند رحيل النبي الكريم ﷺ للإسلام وهو ما يُنقل عن الطبري وبعض المؤرخين المعروفين من السنة والشيعة، حيث قال: (إن رجلاً من المنافقين يزعمون أن

١. النوبختي - فرق الشيعة: ص ٤٠.

٢. الشهرستاني - الملل والنحل: ج ١، ص ١٧٤.

رسول الله قد مات، وإن رسول الله ما مات، لكن ذهب إلى ربه كما ذهب موسى بن عمران، فغاب عن قومه أربعين ليلة ثم رجع إليهم بعد أن قيل: قد مات^(١)، واليعقوبي الذي يسبق الطبري من حيث الزمن، نقل كلام عمر بهذه الطريقة: (والله ما مات رسول الله ولا يموت، وإنما تغيب كما غاب موسى بن عمران أربعين ليلة ثم يعود، والله ليقطعن أيدي قوم وأرجلهم..)^(٢).

بناءً على التقارير التاريخية، رجع أبو بكر وعمر عن هذا القول، لكن أصل طرح مسألة غيبة النبي الكريم محمد ﷺ من قبل عمر لا يمكن أن يكون له تفسير سوى رسوخ فكرة الغيبة في ذهنه، ولا شك أن رسوخ هذه الفكرة في ذهنه لم يكن من تلقاء نفسه، بل كان تأثراً بكلمات النبي الأكرم ﷺ. ولا يمكن العثور على مصدر آخر لذلك، لأنه من جهة، ليس من المعقول أن ينكر عمر بعد مواجهة رحيل النبي محمد ﷺ من تلقاء نفسه ودون سبب رحيل ذلك الشخص ويتحدث عن غيبته.

وسؤالنا لجناب القفاري هو أنه في صدد إثبات ماذا؟ إذا كان قصده من نقل عبارة أصحاب الفرق هو أن السبئية هم أول من اعتقدوا بغيبة الإمام علي، فهذا قول حق، ولكن هذا لا ينتج أن مؤسس فكرة الغيبة هو عبد الله بن سبأ. ولكن إذا كان يدعي أن نشوء أصل فكرة الغيبة يعود إلى الفرقة السبئية، فهذا أمر لا يمكن إثباته من خلال أقوال الكتاب الشيعة، ولن يستطيع القفاري أن ينتقد عقائد الشيعة من هذه الناحية استناداً إلى المصادر الشيعية.

إضافةً على ما سبق، توجد في كلمات الكاتب نقطتان أخريتان:

الأولى: هي أنه كان هناك اختلاف شديد بين الشيعة حول تحديد الإمام الغائب، ويبدو في نظره أن هذا دليل على بطلان فكرة الغيبة.

١. تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٤٤٢؛ ابن عبد البر - الدرر: ص ٢٧٢؛ صحيح البخاري: ج ٤، ص ١٩٤.

٢. تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١١٤.

والثانية: هي أن المهدي المنتظر لدى الشيعة الاثني عشرية هو شخصية خيالية لم يرها أو يعرفها أحد، وولادته كانت سرية، وحتّى أقرب المقربين منه أنكروه، ولم يُعرف أمره إلّا من خلال النواب الذين ادّعوا الاتصال به. وسنجيب قريباً بالتفصيل عن الادّعاءين المذكورين.

الشبهة الثانية: [نشأة فكرة الغيبة]:

قال: (نشأة فكرة الغيبة عند الشيعة الاثني عشرية وتطوّرها:

لابد في الحديث عن النشأة أن نتناول حال الشيعة بعد وفاة الحسن لعلاقته الوثيقة بنشأة هذه الفكرة. إذ بعد وفاة الحسن - إمامهم الحادي عشر - سنة (٢٦٠هـ): (لم ير له خلف، ولم يعرف له ولد ظاهر، فاقسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمه). كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها. وبسبب ذلك اضطرب أمر الشيعة، وتفرّق جمعهم، لأنّهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين عندهم بدون إمام، لأنّه هو الحجّة على أهل الأرض. وحتّى كتاب الله سبحانه ليس حجة عندهم إلّا به - كما سلف -، وبالإمام بقاء الكون، إذ «لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت»، وهو أمان الناس «ولو أنّ الإمام رفع من الأرض ساعة لما جت بأهلها كما يموج البحر بأهله». ولكن الإمام مات بلا عقب، وبقيت الأرض بلا إمام، ولم يحدث شيء من هذه الكوارث.. فتحيّرت الشيعة واختلفت في أعظم أمر عندها وهو تعيين الإمام، فافترقت إلى أربع عشرة فرقة كما يقول النوبختي، أو خمس عشرة فرقة كما ينقل القمّي، وهما من الاثني عشرية. ومُنّ عاصر أحداث الاختلاف، إذ هما من القرن الثالث، فمعلوماتهما مهمة في تصوير ما آل إليه أمر الشيعة بعد الحسن العسكري، ومن بعدهما زادت الفرقة واتّسع الاختلاف، حيث يذكر المسعودي الشيعي (المتوفّى سنة ٣٤٦هـ) ما بلغه اختلاف شيعة الحسن بعد وفاته، وأنّه وصل إلى عشرين فرقة، فما بالك بما بعده.

وقد ذهب هذه الفرق مذاهب شتى في أمر الإمامة، فمنهم من قال: ... هذه بعض ملامح الخلاف الذي دبّ بين الشيعة بعد وفاة الحسن^(١).

نقد ومراجعة:

السيد القفاري في كلامه المتقدم كان يسعى لإيصال مطلبين: المطلب الأول: هو أنّه بالإضافة إلى أنّ أصل الاختلاف بين الشيعة بعد شهادة الإمام الحسن العسكري عليه السلام وانشعابهم إلى ١٤ دليل على بطلان اعتقادهم، فإنّ إنكار وجود وغيبة الإمام المهدي عليه السلام من قبل الأغلبية من الشيعة الذين عاشوا في تلك الفترة هو دليل آخر على بطلان وجهة نظر الشيعة الاثني عشرية.

الثانية: قضية الحيرة التي أصابت الشيعة بسبب انقطاع السفارة الخاصة وبدء الغيبة الكبرى. وقد أشار إليها بعبارات صريحة، النعماني وعلي بن بابويه وابنه محمد بن علي بن بابويه والطوسي والشيخ المفيد، غير أنّ الأستاذ الكاتب لوى عنق هذه الكلمات زوراً وهتافاً لجعلها تصب في القضية الأولى، تضليلاً للقارئ، وزيادة في التعتيم على الحقيقة. وفيما يلي خلاصة عن هاتين القضيتين. القضية الأولى: قضية دعوى تفرق أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام...

- بصرف النظر عن أنّ ما ورد في المصادر الشيعية وهو تقسيم الشيعة إلى ١٤ فرقة، فإنّ الشيعة الاثني عشرية كانوا واحدة من ١٤ فرقة، وهذا لا يعني بالضرورة أنّ عدد الشيعة الاثني عشرية كان ربع عدد الشيعة، بل من الممكن أنّه رغم كون الشيعة الاثني عشرية فرقة من أربع عشرة فرقة، إلّا أنّهم كانوا يشكلون من حيث الكمية غالبية الشيعة.

بناءً عليه، فإنّ ادّعاء القفاري الذي سيتحدّث في المناقشات القادمة بشكل متكرر عن إنكار وجود ابن الإمام حسن العسكري عليه السلام من قبل

غالبية الشيعة، وينسب هذا الأمر إلى الكتب القديمة الشيعية، هو من الأساس باطل. بغض النظر عما قيل، فإنَّ بعض المصادر القديمة الشيعية والسنيَّة تصرِّح بأنَّ الشيعة الاثني عشرية الذين كانوا يؤمنون بوجود وغيبة الإمام المهدي كانوا يشكلون من حيث الكمية غالبية الشيعة. ووفقاً لهذه المصادر، فإنَّ ١٣ فرقة أخرى، رغم تنوعها، كان لديها عدد محدود من المؤيدين، وبعض تلك المصادر القديمة من الخاصة والعامة هي كما يلي:

كلام الشيخ المفيد:

قال الشيخ المفيد (ت ٤١٣) في كتابه (الفصول المختارة): (ولما توفي أبو محمد الحسن بن علي بن محمد عليه السلام افترق أصحابه بعده على ما حكاه أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي بأربع عشرة فرقة، فقال الجمهور منهم بإمامة القائم المنتظر عليه السلام، وأثبتوا ولادته، وصحَّحوا النصَّ عليه، وقالوا هو سمي رسول الله صلى الله عليه وآله ومهدي الأنام...).

كلام الشيخ الصدوق:

وقد أشار إلى هذه الحقيقة أيضاً الشيخ الصدوق في كتابه إكمال الدين ص ٤٥، حيث قال: (كلَّ من سألنا من المخالفين عن القائم عليه السلام، لم يخل من أن يكون قائلاً بإمامة الأئمة الأحد عشر من آبائه عليهم السلام أو غير قائل بإمامتهم. فإن كان قائلاً بإمامتهم لزمه القول بإمامة الإمام الثاني عشر، لنصوص آبائه الأئمة عليهم السلام عليه باسمه ونسبه، وإجماع شيعتهم على القول بإمامته وإنه القائم الذي يظهر بعد غيبة طويلة فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً).

كلام الذهبي:

قال الذهبي (ت ٧٤٨) في سير أعلام النبلاء ج ١٣ / ١١٩ - ١٢٢: (نقل

أبو محمد بن حزم أن الحسن (بن علي بن محمد) مات عن غير عقب). قال: (وثبت جمهور الرافضة على أن للحسن ابناً أخفاه).

كلام ابن حزم:

قال ابن حزم (٤٨٤-٥٤٨هـ) في كتابه (الفصل في الملل) ج ٤ / ٧٧: (وقالت الروافض: الإمامة في علي وحده بالنص عليه... (إلى أن قال): ثم الحسن بن علي (العسكري). ثم مات الحسن غير معقب فافترقوا فرقاً وثبت جمهورهم على أنه ولد للحسن بن علي ولد فأخفاه...).

القضية الثانية^(١): قضية الحيرة في بدء الغيبة الكبرى:

مما لا شك فيه أن قسماً كبيراً من الشيعة عاشوا حيرة شاملة حين بلغهم خبر انقطاع النيابة الخاصة بعد وفاة النائب الرابع، حيث لا يوجد مرجع معين من الإمام المهدي عليه السلام ينهض بأمورهم، مع كثرة الشبهات التي أثارها الزيدية والمعتزلة وغيرهم، وتصدى علماء الشيعة في تلك الفترة لرفع الحيرة التي نشأت بسبب ذلك، وكتبوا كتباً خالدة منها: كتاب (الغيبة) لمحمد بن إبراهيم النعماني (ألفه بين سنة ٣٣٣ هجرية وسنة ٣٤٢ هجرية)، و(الإمامة والتبصرة من الحيرة) لعلي بن بابويه (ت ٣٢٩)، و(إكمال الدين وإتمام النعمة في إثبات الغيبة وكشف الحيرة) لمحمد بن علي بن بابويه (ت ٣٨٦)، و(الغيبة) للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠)، وغيرها.

قال علي بن بابويه في الامامة والتبصرة ص ٩: (رأيت كثيراً ممن صح عقده، وثبتت على دين الله وطأته، وظهرت في الله خشيته، قد أحادثه الغيبة، وطال عليه الأمد حتى دخلته الوحشة... فجمعت أخباراً تكشف الحيرة...). وإذا كان كتاب كبار - مثل الشيخ النعماني والشيخ الصدوق - قد تحدّثوا عن حيرة الشيعة، فإن الحيرة ليست بالضرورة تعني الإنكار، بل هي نتيجة

لوجود شبهات كانت في أذهان الشيعة، الذين على الرغم من إيمانهم بوجود وغيبة الإمام المهدي عليه السلام، كانت لديهم أسئلة وإبهامات حول هذا الموضوع. ومع وجود هذه الأسئلة، لم يخرجوا أبداً من دائرة الإيمان بالإمام المهدي عليه السلام، وشيئاً فشيئاً، وبفضل جهود علماء الشيعة، قُدمت إجابات مناسبة لأسئلتهم، وثبت إيمانهم بوجود وغيبة الإمام المهدي عليه السلام بشكل راسخ ومستقر.

ما يمكن تلخيصه كأول رد على الشبهة الثانية للقفاري في هذه الجملة:

أولاً: باعتراف الكتاب الكبار من الشيعة والسنة، ورغم الاختلاف الذي حدث بين أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام، فإن الأغلبية من الشيعة كانت تؤمن بوجود وغيبة ابن ذلك الإمام، رغم وجود تساؤلات وغموض حول هذا الأمر، والتي تم الرد عليها بجهود العلماء الشيعة. ومن ثم فإن ادعاء القفاري بأن الأغلبية من الشيعة أنكرت وجود ابن ذلك الإمام بعد شهادته هو ادعاء بلا أساس.

ثانياً: ردنا الثاني على إشكال القفاري، هو أننا نفترض أن الأغلبية من الشيعة بعد شهادة الإمام الحسن العسكري عليه السلام أنكرت وجود وغيبة الإمام المهدي، رغم أن هذا الافتراض مخالف للواقع، يبدو أن القفاري يسعى إلى اعتبار إنكار الأغلبية دليلاً على بطلان عقيدة الأقلية. من هذا الاستدلال يمكن أن نستنتج بوضوح أن اعتقاده هو أن الحدود بين الواقع والخيال ومعيار الحق والباطل هو إنكار وقبول الناس. قبول الناس هو دليل على واقع وجود ظاهرة ما، وإنكارهم هو علامة على كونها خيالية.

وهذه دعوى مردودة من جهات عديدة، منها:

أولاً، إذا كانت علامة حقانية أي اعتقاد هي قبوله من قبل جميع الناس، وإنكار الناس له يكون دليلاً على بطلانه، فإن حقانية أي اعتقاد لا يمكن إثباتها.

ثم هل إنكار حقانية الدين الإسلامي من خلال أغلبية الناس في العالم المعاصر دليل على بطلان هذا الدين المقدس!

وما أجهل قول ابن قبة الفيلسوف الشيعي الكبير، قاله قبل أكثر من ألف ومئة عام:

(وأما قول صاحب الإِشهاد عن فِرَق الشيعة بأنَّهم يتخاصمون ويكذِّب بعضهم بعضاً، فقد صدق في حكايته، وحال المسلمين في تكفير بعضهم بعضاً هذا الحال، فليقل ما يجب بعد وضوح الأمر، فإنَّ البراهمة تطعن على المسلمين بمثل ما يطعن هو على الشيعة، وهذه حال من ينقض نفسه بما يقوله في خصمه)^(١).

وأما الأمر الثاني الذي يبدو أنَّ القفاري كان يسعى إلى الإيحاء به، رغم عدم تصريحه بذلك، فهو أنَّ الآراء المختلفة التي ظهرت بين الشيعة بعد استشهاد الإمام العسكري (عليه السلام) كانت جميعها محاولة للحفاظ على كيان التشيع. وعلى هذا الأساس، فإنَّ تأسيس فكرة وجود الإمام المهدي الغائب كان رد فعل من العلماء الشيعة الاثني عشرية لمواجهة الحيرة والارتباك الذي ساد المجتمع الشيعي بعد استشهاد الإمام الحسن العسكري (عليه السلام).

بعبارة أخرى، لم تكن فكرة وجود ابن غائب للإمام العسكري (عليه السلام) أكثر من كونها تدبيراً للخروج من المشكلات التي كان يعاني منها المجتمع الشيعي.

نقد ومراجعة:

أيضاً في الرد على الشبهة المذكورة يجب أن نقول: إنَّ القفاري بطبيعته ليس بصدد نقد معتقدات الشيعة بناءً على مباني أهل السنة، لأنَّه إذا نظر إليها ككاتب سُني وهابي وبنظرة إنكار وشك، فإنَّ جميع معتقدات الشيعة ستظهر له موهومة ومنسوجة في ذهن العلماء الشيعة، فلن يكون هناك أي

أصل مشترك بيننا وبينه، وستُغلق أبواب الحوار والتفاهم. كما يمكننا توجيه اتهامات مماثلة له ولمعتقداته.

بناءً على ذلك، يجب أن تكون مباني نقده مقبولة من قبل علماء الشيعة. كما أن القفاري في مقدمة كتابه كان قد التزم بأنه سيستخدم فقط مصادر الشيعة في نقد معتقداتهم، لذا لا بد من الرجوع إلى المصادر التي استند إليها، وإلى المصادر المماثلة لتقييم صحة وسقم تحليله.

المصادر القديمة الشيعية التي كان كتابها معاصرين للإمام الحسن العسكري عليه السلام قد أوضحت أنه عليه السلام كان لديه أصحابه الخاصون الذين كانت لهم علاقة وثيقة به، وكانوا حاملين لروايات ومعارف ذلك الإمام، وكانت مهمتهم تلقي الرسائل وطلبات الشيعة وإيصالها إلى الإمام، وكذلك إبلاغ ردود الإمام إلى الناس. هؤلاء الأصحاب الخاصون بعد استشهاد الإمام اتفقوا على أن له ابناً غائباً، ولم يحدث بينهم أي شك، بل كان جميع الشيعة قبل استشهاد الإمام العسكري عليه السلام متفقين على هذا الاعتقاد.

أبو سهل النوبختي، الذي يعد من علماء القرن الثالث، كتب في هذا الصدد ما يلي:

(إنَّ الحسن عليه السلام خلف جماعة من ثقاته ممن يروي عنه الحلال والحرام ويؤدي كتب شيعته وأموالهم، ويخرجون الأجوبة، وكانوا بموضع من الستر والعدالة بتعديله إياهم في حياته، فلما مضى أجمعوا جميعاً على أنه قد خلف ولداً هو الإمام^(١)).

وأبو محمد النوبختي، كاتب شيعي آخر عاش في القرن الثالث، أشار أيضاً إلى أن هناك أحاديث كثيرة تتعلق بسرية ولادة الإمام المهدي عليه السلام وغيبته، كتب: (لقد كان الشيعة الإمامية دائماً على هذا الاعتقاد)^(٢).

١. إسماعيل بن علي النوبختي - التنبيه في الإمامة، نقلاً عن كمال الدين وقام النعمة: ص ٩٢.

٢. أبو محمد حسن بن موسى نوبختي - فرق الشيعة: ص ١١٩.

وبشهادة الأشعري القمي من أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام، كان الاعتقاد بأن الإمام المهدي عليه السلام هو ابن الإمام العسكري عليه السلام ويعيش في غيبة، هو من المعتقدات التي اتفق عليها الشيعة دائماً، حتى قبل استشهاد الإمام العسكري عليه السلام، وقد كتب في هذا الصدد:

(وقد رويت الأخبار الكثيرة الصحيحة أنّ القائم تحفى على الناس ولادته، ويحمل ذكره، ولا يعرف اسمه، ولا يعلم مكانه، حتى يظهر ويؤتم به قبل قيامه. ولا بدّ مع هذا الذي ذكرناه ووصفنا استتاره وخفاه من أن يعلم أمره وثقاته وثقات أبيه وإن قلّوا... فهذه سبيل الإمامة وهذا المنهاج الواضح، والغرض الواجب اللازم الذي لم يزل عليه الإجماع من الشيعة الإمامية المهتدية رحمة الله عليها... وعلى ذلك كان إجماعنا إلى يوم مضى الحسن بن علي رضوان الله عليه^(١)).

بناءً على ذلك، ووفقاً لشهادة الأشعري القمي، لم يكن هناك فقط اتفاق بين أصحاب الإمام العسكري عليه السلام على وجود ابن غائب لذلك الإمام، بل قبل استشهاد ذلك الإمام، وكانت هذه المسألة محل إجماع بين جميع الشيعة، وإذا حدثت خلافات في هذا الشأن، فإنها كانت بعد استشهاد الإمام، بسبب تسلط أفراد انتهازيين أو جهلاء.

مع الأخذ في الاعتبار ما تقدّم، يتّضح أنّ تحليل السيد القفاري، الذي ادّعى أنّ العلماء الشيعة بعد مواجهة حيرة المجتمع الشيعي بسبب فقدان ابن للإمام العسكري (اخترعوا فكرة وجود ابن غائب لذلك الإمام) هو تحليل بلا أساس، ووفقاً لما صرّح به العلماء الذين عاشوا في ذلك العصر، كانت العقيدة بوجود غيبة الإمام المهدي عليه السلام من المعتقدات المتفق عليها بين أصحاب الإمام العسكري حتى قبل استشهاد عليه السلام.

١. الأشعري القمي - المقالات والفرق: ص ١٠٦.

أما الفرق الأخرى التي اتجهت إلى أفكار غير أفكار الشيعة الإمامية الاثني عشرية، فهو انحراف عن العقيدة السائدة، ومع ذلك، لا يمكن تفسير الاعتقاد بوجود وغيبة الإمام المهدي عليه السلام كفكرة مصنوعة للخروج من حيرة وتذبذب المجتمع الشيعي.

هذا هو واقع عصر إمامة الإمام العسكري عليه السلام، واستشهاده، وبعده استشهاده، وفقاً لأحاديث علماء الشيعة. فإذا كان السيد القفاري يريد أن يحكم بناءً على أحاديثهم، فلن يصل إلى شيء سوى ما ذكرناه، لكن إذا أراد أن ينكر جميع تلك الحقائق ككاتب وهابي، فلا حديث لنا معه.

وبالنظر إلى ما سبق، اتضح أن ادعاء القفاري بأن الشيعة ارتبكوا لأنهم أصبحوا بلا إمام، في حين أن الدين - عندهم - لا يمكن أن يكون بلا إمام، لأنه حجة على أهل الأرض، هو قول باطل. لأن الغالبية العظمى من الشيعة، ورغم اعتقادهم بأن الدين لا يمكن أن يكون بلا إمام، وأن الإمام حجة على أهل الأرض، وأنه لولا الحجة لساخت الأرض بأهلها، كانوا على دراية بالعديد من الروايات التي تحدثت عن غيبة الإمام المهدي عليه السلام، وقد وفقوا بين هذين الاعتقادين. وكانوا يعلمون أن الإمام يمكن أن يحمل آثار وبركات وجوده رغم كونه مختفياً. ولهذا السبب، ووفقاً لما جرى، ورغم أنه بعد استشهاد الإمام الحسن العسكري عليه السلام حدث خلاف بين الشيعة حول الإمام المهدي، إلا أن الغالبية منهم ظلوا متمسكين بمذهب الشيعة الاثني عشرية. وهنا ندقق في نهاية هذا الجزء أيضاً في قول القمي والنوبختي عندما استشهد الإمام العسكري عليه السلام: (وتوفي ولم ير له خلف، ولم يعرف له ولد ظاهر...)، فمن خلال التدقيق في هذه التعابير يتضح أن ما نفاه الكتاب المذكورون ليس وجود ابن للإمام العسكري، بل مشاهدته الظاهرة.

لذلك، لا يمكن استنتاج عدم وجود ابن للإمام العسكري من اعتراف علماء الشيعة بعدم رؤية ولد الإمام العسكري عليه السلام.

لذلك ذكروا بعد ذلك بوضوح وجود الإمام المهدي وغيبته، وقد ذكرنا عباراتهم بالتفصيل فيما مرّ.

بناءً على ذلك، ليس من الواضح كيف أنّ القفاري بعد نقل هذا الكلام لعلماء الشيعة الذي يقول: (لم يُر له خلف ولم يُعرف له ولد ظاهر) يدّعي بعد ذلك أنّهم بقوا بلا إمام...، ولكن الإمام مات بلا عقب، وبقيت الأرض بلا إمام و...!

الشبهة الثالثة: [أسباب القول بالغيبة]:

قال تحت عنوان:

(أسباب القول بالغيبة:

ولعلّ القارئ يعجب من ذلك الإصرار الشديد على القول بإمامة أحد من آل البيت، ... أو يدّعون أنّه حي بعد موته، أو يخترعون ولداً لمن لا عقب له...

إنّ أهم سبب لهذا الإصرار يتبين من خلال اختلاف هذه الفرق ونزاعها فيما بينها للدفاع عن رأيها والفوز بأكثر قدر من الأتباع، حيث إنّ كل طائفة تنادي بمهديّ لها وتكذّب الأخرى، ومن خلال تلك الخصومة تتسرّب الحقيقة...

وأنّ وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجعتة الرغبة في الاستئثار بالأموال، وأنّ هناك فئات منتفعة بدعوى التّشيع تغرّر بالسّدج، وتأخذ أموالهم باسم أنّهم نواب الإمام، فإذا ما توفّي الإمام أنكروا موته لتبقى الأموال في أيديهم، ويستمرّ دفع الأموال إليهم باسم خمس الإمام الغائب.

وهكذا تدور عمليات النهب والسلب... والضحية هم أولئك السدّج المغفلون الذين يدفعون أموالهم إلى من زعموا أنهم نواب الإمام في بلدان العالم الإسلامي. والذين استمروا هذه الغنيمة الباردة فظلوا يذكرون في النفوس محبة آل البيت، واستشعار ظلم آل البيت، والحديث عن محن آل البيت، والمطالبة بحق آل البيت... ليفرقوا الأمة، ويتخذوا من تلك الأموال وسيلة لتغذية جمعياتهم السرية التي تعمل على تقويض كيان الدولة الإسلامية^(١).

نقد ومراجعة:

السيد القفاري في بداية هذا القسم أصّر على أن بعض الشيعة ينكرون رحيل الإمام ويدّعون حياته وغيبته، وقد اعتبر ذلك عجبياً، ونحن أيضاً نتعجب من عجبه، لأنّه من المصادفة أن هذا الإصرار نفسه هو أفضل دليل على أن فكرة غيبة المهدي المنتظر كانت راسخة وعميقة ومؤكّدة. لذلك، لا ينبغي التعجّب من هذا الإصرار، بل يجب أن نتعلّم منه أن الشيعة عبر التاريخ كانوا يحملون فكرة غيبة المهدي المنتظر من جيل إلى جيل، ولم يكن لديهم أدنى شك في ذلك، وهذه العقيدة كانت واحدة من المعتقدات التي لا تقبل الشك.

لذلك، بالنسبة لفكرة الغيبة، وبعيداً عن الاختلافات التي كانت موجودة في تحديد مصداقها، لا يمكن العثور على مستند سوى أقوال النبي الأكرم ﷺ والأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

ولكن في الرد على ادّعائه بأنّ طرح فكرة غيبة الإمام المهدي ﷺ كان بدافع الحصول على الثروة، فيجب أن نقول:

أولاً: مع الأخذ في الاعتبار ما تمّ توضيحه في نقد الشبهة السابقة، اتّضح أنّ مسألة الاعتقاد بالإمام المهدي ﷺ وغيبته حتّى قبل استشهاد الإمام

١. أصول مذهب الشيعة: ص ١٠٠٤-١٠٠٧.

العسكري عليه السلام كان لها حضور بين النخبة، بل وجميع الشيعة، وخلافاً لاعتقاد السيد القفاري، فلم يتطور هذا الاعتقاد بعد استشهاد الإمام العسكري التاريخي عليه السلام، لذلك فإن تحليله لسبب تطور فكرة غيبة الإمام المهدي بعد استشهاد أبيه عليه السلام يبطل من الأساس، لأنَّ تحليله في هذا الصدد استند إلى ظهور هذا الفكر بعد استشهاد الإمام العسكري عليه السلام وأنَّ نوابه سعوا إلى كسب الثروة والمال، بينما ثبت أنَّ هذا الاعتقاد كان موجوداً حتَّى قبل استشهاد الإمام عليه السلام، وبحسب بعض العلماء المعاصرين في ذلك الوقت، كان ذلك من القضايا التي اتَّفَق عليها الشيعة.

ثانياً: إنَّ الاستدلال القائل بأنه باعتراف علماء الشيعة فإنَّ أصل ظهور فكرة غيبة الإمام الكاظم من جانب بعض الشيعة كان بسبب الجشع في كسب الثروة، استدلال ضعيف جداً لدرجة أنه لا يحتاج إلى إجابة، ولكن يمكن الإشارة إلى أنَّه سيبرر للملحد أن يدَّعي أن اعترافات المسلمين بأنَّ أناساً مثل مسيلمة الكذاب ادَّعى زوراً أنَّه نبي بقصد اكتساب الجاه والثروة، هي السبب في ادِّعاء نبيِّه أيضاً زوراً أنَّه نبي، ولم يكن لديه هدف آخر سوى كسب الجاه والثروة. هل يقبل السيد القفاري هذه الحجة ويخضع لها؟

في الأساس، إذا كان من الممكن فتح الباب أمام مثل هذه التحليلات، وإدخال الأحداث التاريخية نتيجة مؤامرة بعض الانتهازيين والمستفيدين، فلا يمكن استبعاد أي شخصية من مرمى هذه المشاكل.

وعندما يعتبر القفاري أنَّ اتَّفاق مئات العلماء الشيعة على فكرة الغيبة ناتج عن موافقتهم على اكتساب الثروة والسلطة، ويعتبر أنَّ مثل هذا الاتفاق ليس ممكناً فحسب، بل تحقِّق أيضاً، ألا يمكن اعتبار الاتفاق بين شخصين - عمر وأبي بكر -، أو عدد محدود من الأشخاص الذين استقروا - في السقيفة - وتعاقدوا، اتفاقاً لاكتساب الثروة والسلطة؟

ثالثاً: إنّ الوكالة والنيابة من طرف الإمام المهدي قد أُيدت من قبل علماء بارزين مثل الأشعري، والنوبختي، وابن قبة، والكليني، وعلي بن بابويه، وغيرهم. وأنّ هؤلاء العلماء لم يُذكر في أي مصدر كونهم نواباً ووكلاءً للإمام المهدي، وبعبارة أخرى فإنّ فكرة النيابة والوكالة لم تكن لهم فيها أيّ منفعة أو استفادة.

وعلى هذا الأساس، إذا كان ادّعاء غيبة الإمام المهدي (والنيابة) ادّعاء كاذباً ولغرض الاستيلاء على الأموال. فلمَ التزم العلماء المذكورون الصمت أبداً في مواجهتها، ومعه فيمكن القول: إنّ صمتهم كان تأكيداً على شرعية فكرة الغيبة والنيابة.

الشبهة الرابعة: [دعوى سعي الشيعة إلى خلق كيان سياسي]:

(قال): (ولعل من أسباب القول بالمهديّة والغيبة أيضاً تطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم مستقل عن دولة الإسلام، وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسألة الإمامة، ولما خابت آمالهم، وغلبوا على أمرهم وانقلبوا صاغرين، هربوا من الواقع إلى الآمال والأحلام كمهرب نفسي ينقذون به أنفسهم من الإحباط وشيعتهم من اليأس، وأخذوا يبتشون الرجاء والأمل في نفوس أصحابهم، ويمنّونهم بأنّ الأمر سيكون في النهاية لهم؛ ولذلك فإنّ القول بالمهديّة والغيبة ينشط دعاته بعد وفاة كلّ إمام؛ لمواجهة عوامل اليأس وفقدان الأمل، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية. كما أنّ التشيع كان مهوى قلوب أصحاب النحل والأهواء والمذاهب المتطرفة؛ لأنّهم يجدون من خلاله الجوّ المناسب لتحقيق أهدافهم، والعودة إلى معتقداتهم...) (١).

التحليل الثاني الذي قدّمه القفاري من أجل إثبات زيف فكرة الغيبة، إن كان صحيحاً، فإنّه أكثر من مجرد نفي للاعتقاد بالغيبة، بل يبطل أصل فكرة المهدوية، لأنّه بناءً على هذا التحليل يمكن اعتبار فكرة المهدوية مُتخلّقة مثلما يراها بعض الغربيين، وذلك بالقول إنّهُ نظراً لانحطاط وضعف المجتمع الإسلامي، وانتشار الفساد والظلم بينهم، وعدم قدرتهم على مواجهته، فقد اخترعوا فكرة المهدوية وتعلقوا بظهور المهدي الموعود وانتشار العدالة وزوال الفساد والظلم بواسطته. مع أنّ القفاري - كما يبدو - يقبل أصل فكرة المهدوية، ولهذا السبب فإنّ التحليل المذكور غير مقبول لديه أيضاً. وبناءً على هذا التحليل السابق، فإنّ القفاري لا يُشوش فقط على الاعتقاد بالإمام المهدي (وفقاً للقراءة الشيعية)، بل يهز أيضاً أساس فكرة المهدوية حتّى وفقاً للقراءة السنيّة. مع أنّ هذه الفكرة هي من المعتقدات التي لا شكّ فيها في دين الإسلام.

بالإضافة إلى ما تمّ ذكره، يمكن القول في نقد التحليل المذكور: إنّهُ إذا كان تحليل السيد القفاري صحيحاً، وأنّ الشيعة بالفعل قد ابتكروا فكرة المهدوية بسبب اليأس من الحصول على السلطة السياسية، فإنّ ما كان يعالج هذا الإحباط ويخفف من يأسهم هو فكرة المهدوية نفسها، وليس الاعتقاد بغيبة الإمام المهدي ﷺ.

بمعنى آخر: كان بإمكان الشيعة أن يطمئنّوا بقدوم رجل مصلح سيعيد إليهم السلطة، وللتغلب على يأسهم وإحباطاتهم لم يكن لديهم أي حاجة للاعتقاد بغيبة المهدي المنتظر، بل إنّ فكرة المهدوية نفسها، حتّى في قراءتها السنية - أي الاعتقاد بأنّ الإمام المهدي حالياً غير موجود، وأنّ ظهوره في مستقبل غير محدد قد يكون قريباً - كانت قادرة على تخفيف آلامهم وإعطائهم الأمل.

لذلك، فإنَّ التحليل الذي قدّمه القفاري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يثبت زيف فكرة الغيبة، وإذا كان تحليله صحيحاً، فإنّه سيتحدّى الفكرة الأساسية للمهدوية، ومن الواضح أنّه لا يرضى بهذا الأمر، لأنّ هذه الفكرة هي من المعتقدات التي لا شك فيها في دين الإسلام.

الشبهة الخامسة: [دعوى وجود دور للديانات السابقة في تأسيس المهدوية]:

قال: (ولهذا فإنّ مسألة المهديّة والغيبة حسب الاعتقاد الشيعي لها جذورها في بعض الديانات والنحل، مما لا يستبعد معه أن لأتباع تلك الديانات دوراً في تأسيس هذه الفكرة في أذهان الشيعة...، هي أنّ نظرية الغيبة ترجع في أصولها إلى ابن سبأ وهو حبر من أحبار اليهود. كذلك ما صرح به بعض شعراء الشيعة من أنّ فكرة المهديّة مستمدة من أخبار كعب الأحبار الذي كان على دين اليهودية قبل إسلامه، ويبدو ذلك بوضوح فيما قاله شاعر الكيسانية كثير عزّة في ابن الحنفية:

هو المهدي خبرناه كعب أخو الأحبار في الحقب الخوالي

... وأرجح في هذه المسألة أنّ عقيدة الاثني عشرية في المهديّة والغيبة ترجع إلى أصول مجوسية، فالشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسية، والمجوس تدّعي أنّ لهم منتظراً حياً باقياً مهديّاً من ولد بشتاسف بن بهراسف يُقال له: أبشاوثن، وأنّه في حصن عظيم من خراسان والصّين. وهذا مطابق لجوهر المذهب الاثني عشري^(١).

نقد ومراجعة:

القفاري في بداية هذا الجزء لم يكن متردداً في تقديم فكرة أنّ الغيبة متأثرة بالديانة اليهودية، ويستند في هذا الادّعاء إلى ما يعتقد أنّه دليان:

١. السابق: ص ١٠٠٩-١٠١١.

الأول: أن أول شخصية تؤمن بغيبة الإمام علي عليه السلام كان عبد الله بن سبأ اليهودي.

والثاني: أن (كثيراً) وهو من الشعراء الكيسانيين يستشهد في شعره بأقوال كعب الأبحار اليهودي.

لقد تحدثنا سابقاً بالتفصيل عن ادعاء الكاتب الأول، وشرحنا أنه إذا كان بالإمكان اعتبار عبد الله بن سبأ أول شخصية تدّعي غيبة الإمام علي عليه السلام، إلا أنه لا يمكن استنتاج أنه مؤسس لفكرة الغيبة أيضاً، لأن هناك فرقاً كبيراً بين هذين الأمرين.

أمّا بالنسبة لشعر كثير، فيجب القول: إن القفاري غفل عن هذه النقطة الواضحة، وهي أن (كثيراً) في هذا الشعر ينسب إلى كعب ما يتعلق بمهدية محمد بن حنيفة، وليس غيابه. (هو المهدي خبرناه كعب)، وليس واضحاً كيف استطاع جناب القفاري استنباط انتقال فكرة الغيبة من خلال كعب الأبحار إلى الكيسانية من هذا الشعر.

وبغض النظر عن ما تقدّم، فمن المدهش حقاً كيف تجرّأ القفاري في الحديث عن تأثير أفكار وكلمات كعب الأبحار على الشيعة، في حين أن التاريخ ومصادر أهل السنة تشهد بأن هؤلاء هم الذين يعدّونه شخصية هامة، وكتبهم مليئة برواياته. أليس من المعروف أن كعب الأبحار كان في عدّة مناسبات مستشاراً الخليفة الثاني^(١)؟ أليس هو القائل: (ألا إن كعب الأبحار أحد العلماء، إن كان عنده علم كالبحار)^(٢)؟ وهل التعابير مثل: (وهو من كبار التابعين وعلمائهم وثقاتهم، وكان من أعلم الناس بأخبار التوراة، وكان حبراً من أبحار اليهود، ثم أسلم فحسن إسلامه، وكان له فهم ودين، وكان

١. الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد: ج ١، ص ٥٢؛ ابن عساكر - تاريخ مدينة دمشق: ج ٢، ص ٣٥٩؛ السابق:

ج ٥٠، ص ١٥٨؛ ...

٢. فتح الباري: ج ١٣، ص ٢٨٢.

عمر يرضى عنه^(١)، هي آراء علماء السُّنة أم المفكرين الشيعة؟ وهل عبد الله بن عمر وأبو هريرة وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم من الشخصيات السنية هم رواة روايات كعب الأحبار، أم علماء الشيعة؟! ليت القفاري على الأقل وجد واحدة من هذه التعابير العالية التي ذكرها العلماء السُّنة في وصف كعب الأحبار في كلمات العلماء الشيعة. وعندها كان سيتحدث عن تأثير أفكاره على معتقدات الشيعة. لا أعلم كيف كان يفكر القفاري ليعتبر شباب المسلمين جهلاء وسُدجاً إلى هذه الدرجة، وبهذه الجرأة ينسب عيوب وضعف مذهبه إلى المذهب الشيعي.

أمّا الرد على ادّعائه بأنّ فكرة الغيبة لها جذور في مذهب المجوس، فيجب القول:

أولاً: من خلال الرجوع إلى المصادر القديمة والأصلية لمذهب زردشت، يتضح تماماً أنّ الزرادشتيين لا يؤمنون بغيبة موعودهم بأي شكل من الأشكال. ومن المؤسف أنّ السيد القفاري في رسالته للدكتوراه قد لجأ إلى كتب من الطبقة الثانية بدلاً عن الرجوع إلى النصوص القديمة لنسبة عقيدة إلى الزرادشتيين، وليس فقط إلى المصادر الزرادشتية، بل إلى كتاب كاتب مسلم، ومن المؤسف أكثر أنّ مجموعة من الأساتذة في مركز أكاديمي قد أيدوا أقواله وقبلوا كتابه كرسالة دكتوراه. هذه المسألة ستثير لدى القارئ البصير سؤالاً مهماً، وهو: هل المراجع التي استخدمها الكاتب من المصادر الشيعية تتمتع بنفس القدر من الدقة والصحة؟

وثانياً: إيمان الشيعة بغيبة الإمام المهدي ﷺ له جذور في كلمات النبي الأكرم ﷺ والأئمة من أهل البيت ﷺ، وفي هذا الشأن تمّ جمع وتوثيق مئات الروايات في المصادر الشيعية القديمة، وأنّ وجود عقيدة مشابهة في الديانة

المجوسية - افتراض وجودها طبعاً - لا يعني أن هذه الفكرة قد انتقلت من المجوسية إلى الشيعة، كما صرّح القفاري بوجود اعتقاد مشابه في اليهودية، ومجرد التشابه لا يعني انتقاله من الديانة اليهودية.

بمعنى آخر، إذا كان مجرد اشتراك مذهبين في عقيدة ما يدل على انتقال تلك العقيدة من ديانة قديمة إلى مذهب آخر، فيجب أن نعدّ أصل التوحيد، والمعاد، والنبوة، والإيمان بالموعود... من رواسب الديانتين اليهودية والمسيحية، لأنّ هذه المعتقدات كانت موجودة قبل الإسلام في تلك الأديان. وإذا كان مجرد الاشتراك لا يدلّ على الانتقال، كما اعترف القفاري بنفسه، فلا يمكن اعتبار عقيدة غيبة الموعود في مذهب الشيعة مستندة إلى الديانة الأقدم بناءً على هذا الاشتراك. بالطبع، بغض النظر عن أنّ الإيمان بالغيبة لا يوجد أساساً في ديانة المجوس.

الشبهة السادسة: [واضح مبدأ الغيبة]:

قال: (واضع مبدأ الغيبة عند الاثني عشرية:

إذا كان ابن سبأ هو الذي وضع عقيدة النص على علي بالإمامة - كما تذكره كتب الفرق عند الشيعة وغيرها - فإنّ هناك ابن سبأ آخر هو الذي وضع البديل (لفكرة الإمامة) بعد انتهائها حسياً بانقطاع نسل الحسن، أو أنّه واحد من مجموعة وضعت هذه الفكرة، لكنّه هو الوجه البارز لهذه الدعوى. هذا الرجل يدعى عثمان بن سعيد العمري، وقد قام بدوره في منتهى السرية حيث (كان يتجر في السمن تغطية على الأمر)، وكان يتلقّى الأموال التي تؤخذ من الأتباع باسم الزكاة والخمس وحق أهل البيت فيضعها (في جراب السمن وزقاقه... تقيّة وخوفاً). وقد زعم - في دعواه - أنّ للحسن ولداً قد اختفى وعمره أربع سنوات، وزعم أنه لا يلتقي به أحد سواه، فهو السفير بينه وبين الشيعة، يستلم أموالهم، ويتلقّى أسئلتهم ومشكلاتهم ليوصلهم للإمام الغائب.

ومن الغريب أنَّ الشيعة تزعم أنَّها لا تقبل إلا قول المعصوم عليه السلام حتى ترفض الإجماع بدون المعصوم، وما هي تقبل في أهم عقائدها دعوى رجل واحد غير معصوم^(١).

نقد ومراجعة:

من أقوال السيد القفاري يُستنتج أنَّ قضية وجود وغيبة الإمام المهدي عليه السلام لم تُطرح في أيٍّ من أحاديث النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة من أهل البيت عليهم السلام، ولم يتحدث الإمام الحسن العسكري عليه السلام في هذا الشأن، ولم يعلم أحدٌ عن ولادة الإمام المهدي عليه السلام، ولم يلتقِ أيٌّ من الشيعة به، ولم يكن أحدٌ على علم بوجوده، وأنَّه قبل استشهاد الإمام العسكري عليه السلام لم يكن هناك أيُّ تصوُّر بين الشيعة حول ذلك، وفجأة ظهر رجل مجهولٌ يدعى عثمان بن سعيد يدَّعي أنَّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام له ابن غائب، ويدَّعي أنَّه نائب ذلك الإمام. حقاً إذا كانت الحقيقة كما وردت في أقوال القفاري، فإنَّ الحق معه، وأنَّ الشيعة ليسوا سوى سُذَّج.

لكن النصوص التاريخية والحديثية قد صوّرت الواقع بشكل آخر. ووفقاً لها فإنَّ الأئمة المعصومين عليهم السلام وقبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام قد أوضحوا في مئات الروايات موضوع الولادة السريّة وغيبته، وقد تحدّث الإمام العسكري عليه السلام أيضاً، وبشكل خاص في مواضع متعدّدة، عن غيبة وحياة ابنه.

كانت مسألة غيبة الإمام المهدي عليه السلام مسلّمة وموثوقة، لدرجة أنَّه حتّى قبل ولادته، كُتبت عشرات الكتب تحت عنوان (الغيبة). على سبيل المثال: إبراهيم بن صالح النماطي من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام، وحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني المعاصر للإمام الرضا عليه السلام، وعلي بن حسن بن فضال

١. أصول مذهب الشيعة: ص ١٠٠٩.

من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام، وعباس بن هشام المتوفى ٢٢٠، وغيرهم ممن كتبوا عن غيبة الإمام المهدي عليه السلام قبل ولادته وغيبته. وبعد ولادة الإمام المهدي عليه السلام، أيضاً زار عشرات من الشيعة الموثوق بهم جمال ذلك الإمام، أو علموا من خلال الإمام العسكري عليه السلام ولادته. وكما ذكر، فإن أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، بل إن جميع الشيعة كانوا متفقين على هذا الأمر.

من جهة أخرى، فإن عثمان بن سعيد لم يكن إنساناً مجهولاً، بل كان من الشخصيات المعروفة التي تولت لسنوات مسؤولية وكالتها من قبل الإمام الهادي عليه السلام والإمام العسكري عليه السلام، وقد وثقه الإمام الحسن العسكري عليه السلام في مواضع متعددة أمام الشيعة، وأكد على وكالته من قبل ابنه.

ما تقدم يُظهر بوضوح أن اعتقاد الشيعة بالإمام الغائب لا يرتكز على قول عثمان بن سعيد، ليتعجب القفاري من قبول قول غير المعصوم في أهم المسائل. وما يثير التعجب هو كيف أن القفاري لم ير أو لم يُرد أن يرى المئات من الروايات الموجودة في عشرات المصادر الشيعية القديمة، والتي رواها عشرات الرواة الذين كان لديهم ميول وآراء مختلفة وعاشوا في مناطق جغرافية متنوعة، والتي تحدثت جميعها عن غيبة الإمام المهدي عليه السلام. وبالإضافة إلى ما سبق، هناك أخطاء متعددة أخرى في كلمات السيد القفاري التي سيتم الإشارة إليها بإيجاز.

الشبهة السابعة: [دعوى النزاع على السفارة زمن السفير الأول]:

وفي شرح حال عثمان بن سعيد يكتب القفاري:

(وقد ادّعى مثل دعواه آخرون، كل يزعم أنه الباب للغائب، وكان النزاع بينهما على أشده، وكل واحد منهم يخرج توقيعاً يزعم أنه صدر عن الغائب المنتظر يتضمّن لعن الآخر وتكذيبه)^(١).

نقول: لحسن الحظ، ومع الرجوع إلى المصادر القديمة يتّضح أنّه في عصر سفارة عثمان بن سعيد لم يدّع أحد السفارة، ولم يتنازع أحد معه بشأن أمر نيابة الإمام المهدي عليه السلام، حيث لم يكن هناك حتّى حالة واحدة لمُدّع كاذب في النيابة. وهذا الأمر يدلّ على ثبات مكانته، واتّفاق الشيعة على أمر نيابته. وهذا بالطبع نتيجة التمهيد الذي قام به الإمام العسكري عليه السلام وتذكيراته المتكررة بشأن نيابة عثمان بن سعيد عن الإمام المهدي عليه السلام. مع الأخذ في الاعتبار النقطة السابقة، يتّضح أنّ هذا القول من القفاري أيضاً لا أساس له، وهو: (وهناك وكلاء آخرون غير مرضيين من عثمان بن سعيد ومن يشايعه)^(١).

الشبهة الثامنة: [دعوى إخراج التوقيعات الكاذبة من أجل الأموال]:

وكتب: (واختلف الشيوخ على النيابة، وكلّ يخرج توقيعاً... وكثر الذين يدّعون النيابة؛ وذلك بغية الاستيلاء على الأموال التي تُجبى باسم هذا المنتظر...) ^(٢).

هذا الادّعاء أيضاً، كالسابق، لا أساس له، حيث إنه لا يوجد في المصادر حتّى حالة واحدة تشير إلى أن المدّعين الكاذبين قد أخرجوا توقيعاً ونسبوه إلى الإمام المهدي عليه السلام. ولهذا السبب، فإنّ القفاري لا يقدّم أي سند يدعم دعواه.

الشبهة التاسعة: [دعوى كثرة المخالفين في سفارة محمد بن عثمان]:

ويكتب بعد ذلك:

(ولمّا توفّي عثمان بن سعيد الباب الأول المعتمد عند الاثني عشرية، عيّن من بعده ابنه محمّداً، ولكن خالفه في ذلك طائفة منهم، فلم ترتض بابية ابنه، ونشأ نزاع بينهم ولعن بعضهم بعضاً)^(٣).

١. السابق: ص ١٠١٣.

٢. السابق: ص ١٠١٢.

٣. السابق: ص ١٠١٣.

فنقول: لا يقدم الكاتب دليلاً على ادّعائه ولا يذكر سنداً لذلك، ولكن لتوضيح مدى عدم صحّة أقواله، نرجع إلى أقوال الشيخ الطوسي، حيث يروي:

(لم تزل الشيعة مقيمة على عدالة عثمان بن سعيد ومحمد بن عثمان رحمها الله تعالى إلى أن توفي أبو عمرو عثمان بن سعيد رحمه الله تعالى، وغسله ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان، وتولّى القيام به، وجعل الأمر كلّه مردوداً إليه، والشيعة مجتمعة على عدالته وثقته وأمانته لما تقدّم له من النص عليه بالأمانة والعدالة، والأمر بالرجوع إليه في حياة الحسن عليه السلام، وبعد موته في حياة أبيه عثمان بن سعيد، لا يختلف في عدالته، ولا يرتاب بأمانته، والتوقعات تخرج على يده إلى الشيعة في المهمات طول حياته بالخط الذي كانت تخرج في حياة أبيه عثمان، لا يعرف الشيعة في هذا الأمر غيره، ولا يرجع إلى أحد سواه^(١)). وفي صدر نفس الرواية التي تشرح قضية مخالفة أحمد بن هلال، والتي استند إليها القفاري، جاء فيها: (كان أحمد بن هلال من أصحاب أبي محمد عليه السلام، فاجتمعت الشيعة على وكالة محمد بن عثمان عليه السلام بنص الحسن عليه السلام في حياته، ولما مضى الحسن عليه السلام قالت الشيعة الجماعة له: ألا تقبل أمر أبي جعفر محمد بن عثمان وترجع إليه...^(٢)).

بالطبع، القفاري، ومن أجل إظهار عدد المعارضين بشكل أكبر، امتنع عن ذكر صدر الحديث، واكتفى بنقله في ذيله. بناءً على ذلك، تشهد المصادر القديمة للشيعة على الإجماع حول نيابة النائب الثاني، ومن الواضح أنّه مع وجود مثل هذا الإجماع بين الشيعة حول سفارته، فإنّ عدداً قليلاً من المدّعين الكاذبين الذين عارضوه لا يؤثر على سفارته.

١. الشيخ الطوسي - الغيبة: ص ٣٦٢.

٢. السابق: ص ٣٩٩.

الشبهة العاشرة: [دعوى وكالة محمد بن علي بن بلال]:

وقد ادّعى في سياق حديثه:

(إِنَّ رَجُلًا يُدْعَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَلَالٍ رَفَضَ بَابِيَةَ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ الْعَمْرِي، وَأَنَّهُ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَمْرِي قِصَّةً مَعْرُوفَةً، حَيْثُ تَمَسَّكَ الْأَوَّلُ بِالْأَمْوَالِ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُ لِلْإِمَامِ، وَامْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهَا، وَادَّعَى أَنَّهُ الْوَكِيلُ حَتَّى تَبَرَّاتِ مِنْهُ الْجَمَاعَةُ وَلَعْنُوهُ)^(١).

فإنَّ ادّعاء مشاركة محمد بن علي بن بلال مع عثمان بن سعيد في الوكالة عن الإمام المهدي عليه السلام وثقته عند الإمام المهدي عليه السلام هو أيضاً مثل الادّعاءات السابقة للشيخ القفاري غير الحقيقية؛ لأنَّه من الجملة التي ذكرها الشيخ الطوسي: (كان لديه أموال من الإمام احتفظ بها وامتنع عن دفعها)^(٢)، التي استند إليها القفاري في ادّعاءه لوكالة ابن بلال عن الإمام المهدي عليه السلام، لا يمكن بأي حال استنباط الوكالة منها، لأنَّه من الممكن أن يكون ابن بلال قد ادّعى الوكالة كذباً، وأنَّ الغافلين من الشيعة قد دفعوا له أموالهم الشرعية، وهو ممكن الحدوث^(٣)، وقد صرَّح الشيخ الطوسي بالنقطة السابقة، وبعد ذكره امتناعه عن دفع الأموال الشرعية، قال: (وادّعاءه أنَّه الوكيل حتَّى تَبَرَّاتِ الجماعة منه ولعنوه)^(٤)؛ وبناءً على ذلك، فإنَّ محمد بن علي بن بلال لم يكن وكيلاً، ولا محل ثقة للإمام المهدي عليه السلام.

الشبهة الحادية عشر: [دعوى التزاحم على البابية من أجل الأموال]:

القفاري بناءً على الشبهة السابقة التي تمَّ توضيح بطلانها، ألقى شبهة أخرى وادّعى:

١. أصول مذهب الشيعة: ص ١٠١٤.

٢. الشيخ الطوسي - الغيبة: ص ٤٠.

٣. انظر ترجمته: الكشي - رجال: ص ٦٠٦، ح ١١٢٨.

٤. الشيخ الطوسي - الغيبة: ص ٤٠٠.

(فهو تزاحم وتكالب على البايية والوكالة من أجل جمع الأموال... وإلا لو كان هناك (إمام) غائب، يسير أم شيعته عن طريق الأبواب لما صارت الأموال إلى هذا الرجل المحتال، ولما كان محل ثقة الإمام صاحب الزمان؛ لأنَّ الإمام عندهم يعلم ما كان وما يكون... فلماذا لم يصدر أمره من البداية في التحذير من التعامل معه حتَّى لا يأخذ أموال الناس؟! لكن الحقيقة أنَّه لا إمام غائب...) (١).

فنقول: على الرغم من أنَّ ما تمَّ ذكره في الشبهة السابقة يجعل هذه الشبهة غير قائمة من الأساس؛ لأنَّه أساساً لم يثبت وكالة ابن بلال عن الإمام المهدي (عليه السلام).

وعلى فرض أنَّنا نقبل بوجود بعض الأشخاص الخائنين بين وكلاء الإمام المهدي (عليه السلام)، فإنَّ هؤلاء الأشخاص عندما تمَّ تعيينهم كوكلاء كانوا من الصالحين، وبعد تعيينهم للوكالة اتخذوا طريق الانحراف. إنَّ تعيين مثل هؤلاء الأشخاص كوكلاء رغم علم الإمام بالمستقبل لا يُعدَّ إشكالاً؛ لعدة أسباب:

أولاً: وفقاً للاعتقاد الشيعي، أنَّه بالرغم من أنَّ الأئمة المعصومين لديهم علم الغيب، إلَّا أنَّهم ملزمون بالتصرف وفق الظاهر، ويجب عليهم تجنُّب إدخال علم الغيب في قراراتهم إلَّا في حالات استثنائية؛ لأنَّ من خلال هذا السلوك العادي والطبيعي من الإمام المعصوم، يُهيئ المجال لاختبار الناس، وسيكون بإمكانهم اختيار طريق السعادة أو الشقاء دون إكراه. ومن الأمثلة القرآنية على هذه القضية بلعم بن باعوراء، الذي كان رجلاً ورعاً وزاهداً، وقد نال بفضل الله تعالى من نعمه ما جعله يرى عرش الله (٢)، وكان مستجاب الدعوة (٣)، وكان

١. أصول مذهب الشيعة: ص ١٠١٤.

٢. المناوي - فتح القدير: ج ١، ص ٢٤٢.

٣. ابن جرير الطبري - جامع البيان: ج ٩، ص ١٦٦.

يعرف الاسم الأعظم^(١)، ولكنه في النهاية، بسبب تعلقه بالدنيا، انتهى به الأمر إلى أن صار كما ورد في القرآن: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ (الأعراف: ١٧٦).

وهنا نسأل القفاري: أليس من المعروف أن الله الذي يعلم ما كان وما سيكون كان يعلم في النهاية من حال بلعم بن باعوراء، فلماذا لم يمنعه هذا العلم السابق من أن يجرمه من لطفه، ولم يعلمه الاسم الأعظم، ولم يجعله مستجاب الدعوة؟ أليس ذلك بسبب أن الإرادة الإلهية قد تعلقت بعدم الحكم على البشر بناءً على علمه الغيبي، بل بمنحهم أو حرمانهم وفقاً للسلوكيات التي يظهرونها؟ كذلك هو علم الأئمة المعصومين بالغيب، الذي هو شعاع من العلم الغيبي الإلهي الذي هو ذاتي وغير محدود.

ثانياً: إن تعامل الإمام مع الوكلاء الذين كانوا في الوضع الحالي صالحين ومؤهلين، والذين قد ينحرفون في المستقبل، هو من مصاديق القصاص قبل الجريمة، وهو أمر غير مرغوب فيه شرعاً وعقلاً. لذلك، إذا كان هناك بين وكلاء الإمام أشخاص قد انحرفوا بعد تعيينهم في الوكالة، فإن تعيينهم لهذا المنصب يبقى بدون إشكال.

بناءً على ما سبق، تتضح الإجابة على سؤال السيد القفاري حول سبب عدم تحذير الإمام المهدي عليه السلام من التواصل مع هؤلاء الأشخاص الخائنين منذ البداية، حيث إن الافتراض المسبق لهذا السؤال هو تدخل علم الغيب للإمام في جميع الشؤون، وحل جميع الأمور من خلال علم الغيب، في حين أن الأئمة المعصومين في الماضي، باستثناء الحالات الاستثنائية، قد تصرفوا وفقاً للظاهر.

الشبهة الثانية عشر: [دعوى إخراج توقيعات اللعن على من لا يدفع الأموال]:

يكتب المؤلف بعد ذلك: (كان الباب يخرج توقيعاتاً باللعن والبراءة كعادة الأبواب فيمن يرفض دفع الأموال إليهم)^(١).

هذه الجملة تحتوي على ادّعاءين، الأول: هو أن عادة نواب الإمام المهدي عليه السلام كانت أنهم يصدرون توقيعاتاً بلعن معارضيههم، والثاني: هو أن هذه العادة كانت تُمارَس ضد الذين يمتنعون عن دفع الأموال لهم. في الرد على الادّعاء الأول؛ يجب أن يُقال: إنّه وفقاً لإفادة المصادر، فإنه باستثناء خمسة أشخاص، وهم: الشريعي^(٢)، وأحمد بن هلال^(٣)، ومحمد بن علي بن بلال^(٤)، والشلمغاني^(٥)، والنميري^(٦) - لم يصدر توقيع من الإمام المهدي عليه السلام بلعن أي شخص، لذلك لا يمكن اعتبار صدور توقيع بلعن المعارضين عادة من عادات النواب.

أمّا الرد على الادّعاء الثاني، فهو: أنّه لم يصدر أي من التوقيعات التي صدرت ضد الأشخاص المذكورين بسبب انحرافات مالية فقط، بل وفقاً لتقرير الشيخ الطوسي كان سبب صدور التوقيع بلعن الشريعي هو كذبه على الله والأئمة المعصومين عليهم السلام ونسبته أموراً إليهم، وفي النهاية كفره وإلحاده^(٧)، والنميري لعن لأنّه ادّعى النبوة لنفسه وربوئية الإمام الهادي عليه السلام^(٨)، والشلمغاني انتهى به المطاف إلى الكفر والإلحاد.

١. أصول مذهب الشيعة: ص ١٠١٥.

٢. الشيخ الطوسي - الغيبة: ص ٣٩٧.

٣. السابق: ص ٣٩٩.

٤. السابق: ص ٤٠٠.

٥. السابق: ص ٤٠٥.

٦. السابق: ص ٤١١.

٧. السابق: ص ٣٩٧.

٨. السابق: ص ٣٩٨.

لذلك فإن الصورة التي قدّمها القفاري عن النواب، والتي تُظهر أسلوبهم في مواجهة من يمتنعون عن دفع الأموال لهم، وهو إصدار توقيع بحقهم، هي صورة سوداء وخالية من الحقيقة.

الشبهة الثالثة عشر: [دعوى سيادة لغة المال على التوقيعات]:

وكتب فيما بعد: (كما تلاحظ بأن لغة المال هي السائدة في التوقيعات المنسوبة للمتظّر، وعلى السنة الأبواب والوكلاء)^(١).

فنقول: أولاً: من خلال دراسة توقيعات الإمام المهدي عليه السلام، يتّضح أنّ حدّ التوقيعات تتعلق بأمور مثل المسائل العقائدية، والفقهية، والرد على الأسئلة، وإرشاد الشيعة، وغيرها، ولم يتم ذكر أي مسائل مالية فيها، ولا أنّ الحدود الوحيدة المتعلقة بها هي حول المسائل المالية. لذلك، فإنّ الادّعاء بأن كلمة (مال) هي الكلمة الشائعة الوحيدة في التوقيعات هو باطل من الأساس.

وثانياً: يبدو أن السيد القفاري يريد أن يوحي للقراء بأنّ التوقيعات المالية تحتوي على مضامين، مثل التشجيع على دفع المال، والتهديد بعدم دفعه، وكيفية توزيع الأموال بين الأفراد المعنيين، بينما في مواضع متعددة وحتّى في هذا الجزء القليل من التوقيعات، تسعى لطرح مواضيع أخرى، مثل الأمر بعدم أخذ الأموال المرسلة^(٢)، وإعادة الأموال المحرمة^(٣)، وإعلان المقدار الدقيق للأموال المرسلة^(٤)، وبالتالي، فإنّ الصورة التي يقدّمها السيد القفاري عن المسائل المالية لنائبي الإمام المهدي عليه السلام لا تتوافق بأي شكل من الأشكال مع الواقع.

١. أصول مذهب الشيعة: ص ١٠١٦.

٢. الشيخ الصدوق - كمال الدين: ص ٤٨٦.

٣. السابق.

٤. قطب الدين الراوندي - الخرائج والجرائح: ج ٢، ص ٧٠٠.

الشبهة الرابعة عشر: [دعوى النزاع في تعيين السفير الثالث]:

ويستمر حديث الكاتب بقوله:

(فقد أثار تعيين أبي القاسم بن روح نزاعاً كبيراً بين الخلايا السرية، فانفصل عدد من رؤسائهم، وادّعوا البايية لأنفسهم... وكثر التلاعن بينهم)^(١). فنقول: أولاً: في المصادر، ذكر النزاع بين النائب الثالث والشلمغاني بشكل صريح، ولم يذكر أي نزاع أو لعن لشخص آخر من قبل الحسين بن روح. نعم، من المحتمل أن الحلاج وأبا بكر البغدادي، وأبا دلف المجنون، قد طرحوا ادّعاءات باطلة في عصر النائب الثالث، ولكن هذا لم يذكر بشكل صريح في المصادر. ومع ذلك، كما قال الشيخ الطوسي: (وأمر أبي بكر البغدادي في قلة العلم والمروءة أشهر، وجنون أبي دلف أكثر من أن يحصى)^(٢).

وقال جعفر بن محمد بن قولويه: (أمّا أبو دلف الكاتب - لا حاطه الله - فكنا نعرفه ملحداً ثم أظهر الغلو، ثم جُنّ وسلسل، ثم صار مفوضاً، وما عرفناه قط إذا حضر في مشهد إلا استخفّ به، ولا عرفته الشيعة إلا مدة يسيرة)^(٣).

لذلك، لم يكن لهذين الشخصين مكانة أو موقع بين الشيعة، ليمكننا من مواجهة الحسين بن روح والنزاع معه. بناءً على ذلك، فإن قول القفاري بأن تعيين الحسين بن روح أثار نزاعاً كبيراً ليس إلا تشويهاً للحقائق.

ثانياً: إنّ جناب القفاري الذي عدّ النزاع بين نائبي الإمام المهدي عليه السلام والمدّعين دليلاً على زيف ادّعاء النيابة، يبدو أنّه نسي أن التاريخ شهد نزاعات وصراعات أكثر بكثير وأشد، لكن أهل السنة في بعض الحالات لم يحكموا فقط

١. أصول مذهب الشيعة: ص ١٠١٧.

٢. الشيخ الطوسي - الغيبة، ص ٤١٣.

٣. السابق: ص ٤١٢.

على بطلان الطرفين المتنازعين، بل عدّوا كليهما على حق، بل وأجروا عليهما الأجر. والنووي من أكبر شراح صحيح مسلم، كتب ما يلي:

(وأما علي فخلافته صحيحة بالإجماع، وكان هو الخليفة في وقته لا خلافة لغيره. وأما معاوية فهو من العدول الفضلاء، والصحابه النجباء، وأما الحروب التي جرت فكانت لكل طائفة شبهة اعتقدت تصويب أنفسها بسببها، وكلّهم عدول رضي الله عنهم، ومتأولون في حروبهم وغيرها، ولم يخرج شيء من ذلك أحداً منهم عن العدالة؛ لأنّهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من محل الاجتهاد كما يختلف المجتهدون بعدهم في مسائل من الدماء وغيرها، ولا يلزم من ذلك نقص أحد منهم)^(١).

فماذا حدث حتّى يكون نزاع معاوية وطلحة والزبير وعائشة مع الإمام علي (خليفة رسول الله) وسفك دماء آلاف المسلمين الأبرياء لم يكن نزاعاً على جيفة الدنيا، ولم يخرجهم عن حدود الحق، ولم يكن سبباً لانحرافهم، بينما نزاع نواب الإمام المهدي مع المدّعين الكاذبين للنيابة، - الذين كان عددهم قليلاً ولم يسفكوا دمّاً ولم يتجاوزوا النزاع اللفظي - هو دليل بطلان ادّعاءهم وانحرافهم عن الحقيقة؟!

حقاً إنّّه لمن الغريب أن يكون النزاع في مكانٍ ما دليلاً على بطلان طرفي النزاع، وفي مكان آخر - مع أن هذا النزاع موجود بشدّة أكبر - لا يُعدّ أحد الطرفين باطلاً. ما لكم كيف تحكّمون؟!

الشبهة الخامسة عشر: [دعوى أنّه السفارة بالاتفاق مع بعض المدّعين]:

ويستمر القفاري في سلسلة دعاويه على هذا النحو، فيقول:

(وقد اضطرّ بعضهم لأن يكشف حقيقة دعوى البايّة تلك بسبب

أنّه لم ينجح في اقتناص مجموعة أكبر من الأتباع، ومن هؤلاء محمد بن علي

١. شرح صحيح مسلم - النووي: ج ١٥، ص ١٤٨.

الשלغماني المقتول سنة (٣٢٣هـ). وهو ممن ادعى النيابة عن مهدي الروافض، ونافس أبا القاسم الحسين بن روح عليها، وفضح أمرهم فقال: (ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين بن روح إلّا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه، لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف)^(١).

نقول: الكاتب في هذا المقطع من ادعائه يستند إلى كلام الشلغماني المدعي الكاذب للنيابة، لإثبات كذب مسألة النيابة، وهذا من أغرب الاستدلالات، لأنّه أراد أن يستخدم ادعاءً بلا دليل لشخص كان من أعداء قضية النيابة كدليل ضدها، وهذا غريب حقاً أن يستند إلى أكاذيب أعداء في نقد مذهب أو تيار فكري أو اجتماعي.

بالطبع، نحن نوافق السيد القفاري في جزء من المسار، ونقبل ادعاء الشلغماني بشأن نفسه، ومن هنا فإنّ اعتراف العقلاء على أنفسهم جائز، ونقر بأنه اعترف بنفسه أنه إذا نشب نزاع مع الحسين بن روح حول النيابة لم يكن له هدف سوى الوصول إلى مصالح دنيوية، وكان مثل الكلاب الضارية يبحث عن جيفة الدنيا.

لكن لا ينبغي للقفاري أن يتوقع أن يقبل أحد ادعاء الشلغماني بلا سند حول الحسين بن روح؛ لأنّ التاريخ دائماً شهد على العديد من الأشخاص الذين تخلّوا عن مذهبهم واعتنقوا مذهباً جديداً، وبعد هذا التغيير في الموقف أدلوا بآراء حول مذهبهم السابق والأشخاص المرتبطين به. ومن الواضح أنّه في العديد من هذه التغييرات في المواقف لم تكن نتيجة ظهور الحقيقة، بل بسبب أغراض مادية، أو سياسية، أو اجتماعية... وطبيعة مواقف وآراء هؤلاء الأفراد ستتأثر بنفس تلك الأغراض، ولهذا السبب لا يمكن الوثوق بكلماتهم. ما سبق ذكره يؤكد ويظهر أنّ الشلغماني لم يكن إنساناً صالحاً طالباً

١. أصول مذهب الشيعة: ص ١٠١٧.

للحقيقة، وأنَّ معارضته لوكلاء الإمام المهدي ﷺ لم تكن ناتجة عن حرية فكر أو بحث عن الحقيقة.

الشبهة السادسة عشر: [دعوى 'انتهاء وعود الشيعة بالظهور]:

ثم قال: (قد تخلفت وعود الشيعة بالظهور للغائب المستور، وساد الشك الأوساط الشيعية، وبدأت تتكشف حقيقة الأمر بعد النزاع الحاد الذي وقع بين أدعياء البابية، ولذلك اختفى نشاط الباب تماماً، فلا تجد له في كتب الشيعة مثل ما تجد لأسلافه من الرقاع والتوقعات التي ينسبونها للغائب المنتظر...) (١).

هنا السيد القفاري في هذا المقطع يقدم تحليلين عن انتهاء أنشطة سفراء الإمام المهدي ﷺ عند انتهاء فترة الغيبة الصغرى: الأول: تخلف الوعود بظهور الإمام الغائب. والثاني: النزاع الشديد بين المدّعين للبابية.

فيما يتعلق بالتحليل الأول، يجب أن يقال: إنَّ الكاتب لم يقدم أي دليل على هذا التحليل، ولم يوضح كيف أنَّ شيوخ الشيعة قد حددوا زماناً للظهور، وأنَّهم كذبوا في وعودهم، وبالطبع إذا كان لديه دليل في هذا الشأن لما تردد في تقديمه. لذلك، فإنَّ تحليله الأول غير صحيح ويفتقر إلى الوثائق.

أمَّا التحليل الثاني الذي يتناول النزاع الشديد بين مدّعي البابية، فقد تم الحديث عنه بالتفصيل سابقاً، وتبيَّن أنَّه:

أولاً: كان عدد المدّعين الكاذبين للنيابة خلال سبعين عاماً في فترة الغيبة الصغرى عدداً قليلاً جداً.

وثانياً: نتيجة لتدخلات الإمام المهدي ﷺ وتوضيحات نوابه، انكشفت

الحقيقة وراء المدّعين ولم يتمكنوا من إيجاد مكانة لهم بين الشيعة، لذلك، لم يكن نزاعهم مع سفراء الإمام المهدي عليه السلام بأي شكل من الأشكال سبباً لفتور الناس تجاه منظومة الوكالة.

وبغض النظر عن النقد الذي وُجّه لتحليل القفاري حول انتهاء فترة الغيبة الصغرى.

يمكننا هنا التنويه إلى أنّ اقتضاء أسباب غيبة الإمام المهدي عليه السلام كان أن يختفي وراء حجاب الغيبة، وأنّ هذه الغيبة ستستمر حتّى تستيقظ فطرة الناس ويشعروا بضرورة وجوده، ويترقّبوا قدومه، وبعد مجيئه يعرفون قدره وقيّمته. لذلك فللوصول إلى هذه النضوج، لم يكن هناك بد من العيش في الخفاء، لكن المشكلة كانت أنّه إذا بدأ الإمام عليه السلام غيبته فجأة وبدون استعداد نسبي للشيعة، فقد يتفكك نسيج المجتمع الشيعي، وتنهار أسس ذلك بفعل سيل الشبهات والمشكلات والضغوط. لذا، للوصول إلى وضعيّة الغيبة الكاملة للمعصوم عليه السلام، لم يكن هناك خيار سوى ذلك، في أن يكون الإمام عليه السلام مخفياً عن أنظار الشيعة، مع الإشراف على الشيعة من خلال السفراء الذين كانوا على اتصال به، وكانوا يتلقّون الإرشادات مباشرة من قبله، ليهيئوا الشيعة لدخول مرحلة الغيبة الكاملة.

ومن الطبيعي أنّه مع تحقيق هذا الهدف وألفة الشيعة مع غيبة الإمام المعصوم عليه السلام واستيعابهم لهذه الحقيقة، أنّه يمكن في فترة غيبة المعصوم الرجوع إلى العلماء والحكماء لتدبير شؤون الدين والمجتمع، فلم يكن هناك سبب لاستمرار فترة السفارة؛ لأنّ هذه المرحلة كانت قد أعدّت أساساً للانتقال من حالة الحضور إلى حالة الغيبة الكاملة.

وبناءً على هذا التوضيح، يمكن تحليل مسألة قلّة توقيعات الإمام المهدي عليه السلام بالنسبة للسفير الأخير أيضاً، لأنّه عندما كان القرار هو أن تنتهي

فترة السفارة تدريجياً، وينقطع الاتصال بين الشيعة والإمام المهدي ﷺ تماماً، فإنَّ الحالة الأكثر طبيعية هي أنَّ هذا الانقطاع لا يكون مفاجئاً، بل مع انتهاء فترة السفارة يتم تقليل الاتصال بين الإمام والشيعة عبر السفراء تدريجياً حتَّى يتم قطع الاتصال نهائياً.

لذلك، فإنَّ قلة توقعات الإمام المهدي ﷺ للسفير الرابع مقارنةً بالسفراء الآخرين أمر طبيعي ومنطقي تماماً، بل إذا واجهنا في عصر السفارة للسفير الرابع عدداً كبيراً من التوقعات، لكان لدينا تساؤل عن سبب وجود كل هذه التوقعات رغم القرار بإنهاء عصر السفارة.

وكان السفير علي بن محمد السمري على دراية تامة بهذا الأمر، ولم يشك في أهمية منصبه إطلاقياً، واستمر في أداء واجبات السفارة بجديّة حتَّى اللحظات الأخيرة من حياته.

وأما السيد (رونالدسن) الذي ادَّعى أنَّ الشعور باليأس وعدم أهمية منصب السفارة قد أصاب السفير الرابع، فلا يوجد لديه أي دليل عليه، وكما عبّر القفاري في مكان آخر، فإنَّه هو وغيره من المستشرقين يخلِّلون الأحداث التاريخية بناءً على أفكارهم الإلحادية، لذا فإنَّ تحليلاتهم إذا كانت تفتقر إلى الوثائق، فلا قيمة لها. وبالطبع، فإنَّ السيد القفاري الذي التزم في بداية كتابه باستخدام المصادر الشيعة فقط في نقد عقائد الشيعة، يبدو أنَّه لم يكن لديه خيار سوى الاستناد إلى أقوال المستشرقين الذين ذكرهم في أماكن أخرى ونعتهم بالكفار، ونحن أيضاً نفهم حاله.



ALMAUOOD



المحتويات

- تمهيدنا (القراءات المنحرفة في العقيدة المهدوية) - رئيس التحرير ٥
- عوامل مختلفة تؤدي إلى التباين والافتراق عن المهدوية: ٥
- شبهتان في العقيدة المهدوية:
- ١ - عدم تعرض البخاري ومسلم للقضية المهدوية
- ٢ - تضعيف ابن خلدون للروايات المهدوية..... ٩
- الشيخ كاظم القره غولي
- لا وجه لإنكار المهدي ﷺ إلا مجرد الاستبعاد: ١٠
- العلم التجريبي لا ينفع في المقام: ١٥
- نفي محمد فريد وجدي لعقيدة المهدي في موسوعته: ١٦
- أساس النفي عند بعض النافين: ١٩
- الشبهة الأولى: عدم ذكر روايات المهدي ﷺ في الصحيحين: ٢٠
- رد شبهة دلالة (عدم نقل البخاري ومسلم) على ضعف روايات المهدي: ٢١
- قلة ما رواه البخاري ومسلم عن علي عليه السلام: ٢٧
- هل تعلمون كم هي الروايات التي رووها عن عائشة؟ ٣١
- المبالغة في شخصية البخاري وحفظه للحديث: ٣٩
- إيراد على دلالة ترك نقل الحديث على ضعفه: ٤١
- الشبهة الثانية: تضعيف ابن خلدون لروايات المهدي ﷺ: ٤٢

- الأول: عدم التخصص في نقد الأسانيد وتقييمها: ٤٣
- الثاني: اعترافه بأن بعض الأخبار التي ذكرها صحيحة: ٤٤
- الثالث: عدم صحة بعض مستندات رد الرواية عنده: ٤٦
- الرابع: اعترافه بأن جماعة من الأئمة خرّجوا أحاديث المهدي عليه السلام: ٤٨
- الخامس: بطلان ادعائه استيفاء أخبار المهدي عليه السلام: ٤٨
- الحب يعمي ويصم: ٤٩
- أخبار المهدي متواترة عند القوم: ٥١
- السادس: سلبية موقف ابن خلدون من أهل البيت عليهم السلام: ٥٣
- لا مهدي إلا عيسى: ٥٥

دلائل العصر

تصاعد الاهتمام بالمخلص الموعود في وجدان شعوب العالم..... ٥٩

مجتبى السادة

- المهدوية رسالة ربانية خالدة (البشرية تنتظر): ٦٠
- ١ - الإسلام: ٦١
- ٢ - المسيحية: ٦٢
- ٣ - اليهودية: ٦٢
- دلائل تشير إلى صحوة عالمية بحثاً عن المخلص: ٦٥

- ١ - نهاية العالم والمخلّص الموعود، نظرة إحصائية عالمية: ٦٦
- ٢ - كثرة الإصدارات الثقافية: ٧٣
- ٣ - توقيت عودة المسيح: ٧٩
- الأسباب الكامنة وراء ازدياد البحث عن المخلّص: ٨٤
- ١ - الأزمات والاضطرابات السياسية: ٨٤
- ٢ - الكوارث العالمية الكبرى: ٨٥
- ٣ - البحث عن العدالة: ٨٦
- ٤ - التحولات الاجتماعية والأخلاقية: ٨٧
- قراءة فكرية واستراتيجية لدلالات تصاعد الاهتمام بالمخلّص الموعود: ٨٨
- التحليل الاستراتيجي: ٨٩
- ١ - مؤشر على قلق وجودي حقيقي: ٨٩
- ٢ - فقدان الثقة بالنظم والمؤسسات الدولية القائمة: ٩٠
- ٣ - مؤشر لتحولات كبرى في الرأي العام العالمي: ٩٠
- ٤ - بحث عن قيادة عالمية واحدة: ٩٠
- ٥ - تآكل الأيديولوجيات والمعتقدات السائدة: ٩١
- ٦ - بداية تحول في دورة الحضارات: ٩١
- ٧ - الانعكاسات على السياسات الدولية: ٩٢
- استنتاج استراتيجي: ٩٢

٩٣	التحليل الفكري:
٩٣	علم النفس:
٩٤	علم الاجتماع:
٩٤	التخطيط الاستراتيجي المستقبلي:
٩٥	استنتاج فكري:
٩٥	الرؤية الدينية والروحية:
٩٦	١ - التطلع إلى الخلاص الروحي الشامل:
٩٦	٢ - إحياء النبوءات والرموز الدينية الكبرى:
٩٧	٣ - حاجة البشرية إلى مرشد رباني:
٩٧	٤ - مؤشر على أزمة أخلاقية عالمية:
٩٧	٥ - انعكاس لمفهوم النهاية والبداية في الأديان:
٩٨	سر الانتظار:
٩٨	ما الذي يدفع مليارات البشر للبحث عن المخلص حالياً؟
٩٩	استنتاج من منظور أيديولوجي (العودة إلى الروحانية):
٩٩	خلاصة استراتيجية:
١٠٠	جسر الحضارات:
١٠٠	فوائد تعزيز الإيمان بالمخلص في وجدان الشعوب:

- سبل تعزيز عقيدة (المخلص الموعود) لدى الرأي العام العالمي: ١٠٣
- أبرز التحديات التي تواجه عقيدة المخلص في العالم المعاصر: ١٠٥
- ١ - التنوع الثقافي والفكري: ١٠٥
- ٢ - التحديات السياسية: ١٠٥
- ٣ - المؤسسات الإعلامية: ١٠٥
- ٤ - التحديات القومية: ١٠٦
- ٥ - التطورات الاجتماعية: ١٠٦
- ٦ - التحديات الشخصية: ١٠٦

القيم الأخلاقية في الدولة المهدوية

تأسيسات ومبادئ: ١٠٩

الشيخ حسين عبد الرضا الأسدي

- مقدمة: ١٠٩
- المطلب الأول: تأسيسات: ١١١
- الأساس الأول: واقعية الأخلاق في الدين الإسلامي: ١١١
- الأساس الثاني: إطلاق الأخلاق وعدم نسبيتها: ١١٢
- الأساس الثالث: أقسام الأفعال من حيث الحسن والقبح: ١١٣
- الأساس الرابع: التوازن السلوكي: ١١٥

- الأساس الخامس: ارتباط المبادئ الأخلاقية بأصول الدين وفروعه: ١١٦.....
- المطلب الثاني: مبادئ التطبيق الأخلاقي في دولة الإمام المهدي عليه السلام: ١١٦.....
- المبدأ الأول: الرجوع إلى الفطرة: ١١٧.....
- المبدأ الثاني: وضوح الرؤية الكونية: ١١٩.....
- أ - التعريف بالعقيدة الحقّة: ١١٩.....
- ب - نشر العلم والمعرفة والقضاء على الجهل: ١٢٠.....
- المبدأ الثالث: توفير الأجواء المناسبة للتطبيق الأخلاقي: ١٢٠.....
- ١ - التطبيق النموذجي للمبادئ الأخلاقية من قيادات الدولة: ١٢٠.....
- ب - توفير أماكن العلم والمعرفة - بناء المساجد نموذجاً -: ١٢٢.....
- المبدأ الرابع: القضاء على موانع التطبيق الأخلاقي: ١٢٤.....
- أ - إبليس: ١٢٥.....
- النصّ الأوّل: أنّ الذي يقتله هو الإمام المهدي عليه السلام عند قيامه: ١٢٦.....
- النصّ الثاني: أنّ الذي يقتله هو الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله في الرجعة: ١٢٦.....
- النصّ الثالث: أنّ الذي يقتله هو أمير المؤمنين عليه السلام في الرجعة: ١٢٦.....
- أمّا ما هو معنى 'قتل الإمام المهدي عليه السلام لإبليس؟ ١٢٧.....
- ب - القضاء على الأعداء (الكافرين والمشرّكين): ١٢٨.....
- ج - القضاء على الفقر والحاجة المادية: ١٣٠.....

المطلب الثالث: نماذج من الأخلاق العملية في دولة الإمام المهدي عليه السلام :	١٣١
النموذج الأول: تقديم الواجب على المستحب عند التعارض:	١٣٢
النموذج الثاني: عموم العدل:	١٣٣
النموذج الثالث: التكافل الاجتماعي (يقضي الدين) مثلاً:	١٣٥
النموذج الرابع: آداب وأخلاقيات الحرب:	١٣٦
الخاتمة:	١٣٩

شخصيات محورية في الحركة المهدوية..... ١٤١

الشيخ علي كريم

مقدمة:	١٤١
أولاً: الامام المهدي عليه السلام وأنصاره في القرآن الكريم:	١٤٤
ثانياً: من هم الأبدال؟	١٤٦
١ - اختلفت الآراء كثيراً حول مصطلح الأبدال.....	١٤٦
٢ - الأبدال في روايات أهل السنة: إنَّ أهمَّ ما تشير إليه الروايات السنية في	
موضوع الأبدال:	١٤٧
٣ - الأبدال في الأحاديث والروايات الشيعية:	١٤٨
٤ - مصاديق الأبدال في الروايات:	١٤٨
الأول: الأئمة المعصومون عليهم السلام أو خواص أصحابهم:	١٤٨

١٤٩	الثاني: أصحاب الإمام المهدي المنتظر ﷺ:
١٥٠	ثالثاً: رجالٌ حول الإمام المهدي ﷺ:
١٥٠	السيد الخراساني:
١٥٠	١ - اسمه ونسبه:
١٥١	٢ - حركته ودوره في الظهور:
١٥٣	اليمني:
١٥٣	١ - اسمه ونسبه:
١٥٤	٢ - زمان ظهوره ودوره في عملية الظهور:
١٥٥	٣ - لماذا رايته أهدى الرايات؟
١٥٧	النفس الزكية:
١٥٨	ب - نسبه:
١٥٩	٢ - زمان ومكان ظهوره، وسبب استشاده:
١٥٩	ب - سبب استشاده:
١٦٠	شعيب بن صالح:
١٦٠	١ - اسمه ونسبه:
١٦٠	٢ - دوره في عملية الظهور:
١٦١	الخاتمة:

فتن آخر الزمان وأساليب المواجهة

(فتنة السفياي أنموذجاً)..... ١٦٣

علاء عبد علي مخطط السعيدي

١٦٣	 مقدمة:
١٦٥	 تمهيد: الفتنة: مفهومها، سُنَنُهَا، أنواعها:
١٦٥	 أولاً: مفهوم الفتنة:
١٦٥	 ثانياً: الفتنة سُنَّةٌ إلهية:
١٦٦	 ثالثاً: أنواع الفتن:
١٦٦	 الغفلة عن بداية الفتنة:
١٦٧	 المطلب الأول: الأساليب العامة لمواجهة الفتنة:
١٦٧	 أولاً: الصبر وعدم الانجرار إلى 'مزلق الفتنة':
١٦٧	 ثانياً: اتّباع القيادة الرشيدة:
١٦٨	 ثالثاً: استعمال القوة في مواجهة الفتنة:
١٦٩	 المطلب الثاني: فتن آخر الزمان، وعوامل الوقوع فيها:
١٦٩	 أولاً: كثرة الفتن في آخر الزمان:
١٧٠	 ثانياً: عوامل الوقوع في فتن آخر الزمان:
١٧٣	 المطلب الثالث: فتنة السفياي، وأساليب مواجهتها:

أولاً: فتنة السفيناني: ١٧٣

ثانياً: أساليب مواجهة فتنة السفيناني: ١٧٦

الدرس المهدوي بين الأهمية وآليات التخصص

(أهمية البحث عن القواعد المهدوية وتدوينها والاعتماد عليها في ضبط المسائل

المتعلقة بالمهدوية)..... ١٨٣

الشيخ حميد عبد الجليل الوائلي

تمهيد: ١٨٣

الفصل الأول: تعريف الدرس المهدوي وأنحاء التلقي التخصصي، في نقاط ثلاث: ١٨٥

قواعد المسائل المهدوية في كتاب كمال الدين: ١٩٣

كتاب المقنع في الغيبة: ١٩٦

الفصل الثاني: القواعد العامة التي ينبغي الاشتغال عليها وآليات

التعاطي المعرفي مع المهدوية: ١٩٩

الأولى: تأصيل القواعد: ٢٠٠

الثانية: البحث العام في تأسيس القواعد: ٢٠٢

الثالثة: القواعد في المهدوية: ٢٠٤

نماذج من قواعد هذه الجهة ذكرها بعض الأعلام عليه السلام: ٢٠٧

الفصل الثالث: نماذج من تطبيقات حول القواعد المهدوية: ٢١٠

حول الوظيفة تجاه الإمام عليه السلام في الغيبة: ٢١٠

- التطبيق الأول: في وجوب نصره الإمام عليه السلام للقيام بوظيفته: ٢١٠
- يقع البحث في بيان عدّة قواعد متسلسلة: ٢١١
- القاعدة الأولى: قاعدة أنّ نصره الإمام عليه السلام على أساس المزج بين الغيب والبشرية: ٢١١
- القاعدة الثانية: تفرع وجوب الطاعة على ضرورة المعرفة للإمام عليه السلام: ذكرت العديد من الأدلة الدالة على وجوب البحث عن الإمام عليه السلام، والمتضمنة لوجوب طاعته ونصرته، ومن عناوينها: ٢١٢
- القاعدة الثالثة: لزوم النفر إلى الإمام عليه السلام: ٢١٣
- القاعدة الرابعة: إطلاق لزوم التمكين للإمام عليه السلام: ٢١٤
- شواهد ومؤيدات: الانتظار ومراتب النصر والإعداد: ٢١٩
- قاعدة: لا تُطبّق ما لم تجزم بالعلامة: ٢٢٨
- قواعد في مسألة فرعية من مسألة العلامات: قواعد مسألة الصيحة: ٢٣٢

نقد ومراجعة شبهات الدكتور ناصر القفاري

حول فكرة المهذوية..... ٢٣٩

الناقد: نصرت الله آيتي

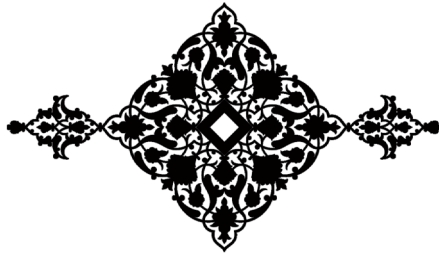
المترجم: علاء الزبيدي

تمهيد: ٢٣٩

مقدمة: ٢٣٩

٢٤٤	الشبهة الأولى: [عقيدة الغيبة عند فرق الشيعة]:
٢٤٦	نقد ومراجعة:
٢٤٩	الشبهة الثانية: [نشأة فكرة الغيبة]:
٢٥٠	نقد ومراجعة:
٢٥١	كلام الشيخ المفيد:
٢٥١	كلام الشيخ الصدوق:
٢٥١	كلام الذهبي:
٢٥٢	كلام ابن حزم:
٢٥٢	القضية الثانية: قضية الحيرة في بدء الغيبة الكبرى:
٢٥٤	نقد ومراجعة:
٢٥٨	الشبهة الثالثة: [أسباب القول بالغيبة]:
٢٥٩	نقد ومراجعة:
٢٦١	الشبهة الرابعة: [دعوى سعي الشيعة إلى خلق كيان سياسي]:
٢٦٢	نقد ومراجعة:
٢٦٣	الشبهة الخامسة: [دعوى وجود دور للديانات السابقة في تأسيس المهدوية]:
٢٦٣	نقد ومراجعة:
٢٦٦	الشبهة السادسة: [واضح مبدأ الغيبة]:

- نقد ومراجعة: ٢٦٧
- الشبهة السابعة: [دعوى النزاع على السفارة زمن السفير الأول]: ٢٦٨
- الشبهة الثامنة: [دعوى إخراج التوقيعات الكاذبة من أجل الأموال]: ٢٦٩
- الشبهة التاسعة: [دعوى كثرة المخالفين في سفارة محمد بن عثمان]: ٢٦٩
- الشبهة العاشرة: [دعوى وكالة محمد بن علي بن بلال]: ٢٧١
- الشبهة الحادية عشر: [دعوى التزاحم على البابية من أجل الأموال]: ٢٧١
- الشبهة الثانية عشر: [دعوى إخراج توقيعات اللعن على من لا يدفع الأموال]: ٢٧٤
- الشبهة الثالثة عشر: [دعوى سيادة لغة المال على التوقيعات]: ٢٧٥
- الشبهة الرابعة عشر: [دعوى النزاع في تعيين السفير الثالث]: ٢٧٦
- الشبهة الخامسة عشر: [دعوى أنه السفارة بالاتفاق مع بعض المدّعين]: ٢٧٧
- الشبهة السادسة عشر: [دعوى انتهاء وعود الشيعة بالظهور]: ٢٧٩



لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

الْحَيُّ الْقَيُّومُ

رِزْقُكَ لِي وَرِزْقُ كُلِّ شَيْءٍ
وَمَا يَدْرِي رِزْقِي إِلَّا بِكَ
وَمَا يَدْرِي رِزْقُ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا بِكَ
وَمَا يَدْرِي رِزْقِي إِلَّا بِكَ